



﴿ الجزء الأول من حاشية ﴾

# الفتح الدائم

« تأليف »

﴿ العالم العلامة الشيخ محمد ماضي الرخاوي ﴾

على شرح



## تلخيص التلخيص

في علم البيان والبديع والمعاني

لشيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله

( تنبيه ) جعلنا الشارح بأعلى الصفحات مفصّولا بينه وبين الحاشية بمجدول

﴿ طبع على نفقة ﴾



نجل فضيلة المؤلف

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

وكل نسخة غير مخنومة بخاتمه تعد مسروقة ويحاكم حاملها قانونا

( طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ٢ ١٣٤ هـ ١٩٢٣ م )

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدورنا لا يوضح أقصى الأمانى فى علم البيان والبديع والمعانى ونور بصائرنا بضيء التبيان من مبانى المثانى والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأفصحهم فى ميدان البلاغة وعلى آله وصحبه الفائزين بالسبق فى مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فقد كنت اختصرت تلخيص المفتاح فى علم المعانى والبيان والبديع تأليف العلامة جلال الدين القزوينى رحمه الله فى كتاب سميته بأقصى الامانى فى علم البيان والبديع والمعانى وقد سألتى بعض الاعزة على من الفضلاء المترددين الى أن اشرحه شرحا يحل الفاظه ويفك شظاظه ويبين مراده ويتمم مفاده فأجبتة الى ذلك بعون القادر والمالك سال كافي غالباً عبارة السعد التفتازانى لكونها منقحة محررة كثيرة المعانى وسميته بفتح منزل المبانى بشرح أقصى الامانى فى علم البيان والبديع والمعانى والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من شرحت صدر العانى لفتح منزل المثانى وسرحت نظير المعانى فى رياض البديع والبيان والمعانى أقصر حمدى على موائد إفضالك وأسألك أن تُعِدَّنى من عظيم نوالك فأنى أشهد أن لا اله الا أنت تعالى جدك وأشهد أن سيدنا محمد ارسولك وعبدك وأنشر صلاتى وسلامى عليه بقدر متعلقات أفعالك من آتيته وصل الأحاب وقصل الخطاب وأسندت اليه مفاتيح أبواب الاقتراب ولم يسأوه قاص ولا داني فذاك من فضلك أقصى الامانى سيدنا محمد جليل البيان وعلى آله وأصحابه مجاز حقائق العرفان (أما بعد) فأقول وأنا الراجى من الله غفر المساوى الفقير الى التقدير محمد بن ماضى الرخاوى \* هذه تعليقات على شرح شيخ الاسلام زكريا الانصارى على مختصره فى علم البلاغة لمتن الخطيب القزوينى المسمى (بفتح منزل المثانى) على متنه (أقصى الامانى فى البيان والبديع والمعانى) وليكون الشيخ التزم فيه غالباً عبارات السعد على الاصل لخصت فى تعليقاتى ما كتب عليها من تحقيقات أولى الفضل راجياً من الله القبول ونيل المأمول

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

أى أبتدىء والباء للمصاحبة

( قوله أى أبتدىء ) قاصر على أول أجزاء الفعل وكأنه أثره على أولف الشامل لجميع الاجزاء تبركا بالمادة التى فى الحديث والقول بأنه أثره لانه مقتضى الحديث ممنوع فأن معنى البدء فى الحديث ذكره أولا وأما مادة المتعلق فشى آخر كذا قيل وقال السعد فى حواشي التلويح المتعلق الحقيقى فى بسم الله متروك أعنى متلبساً ومتبركا وما قيل ان متعلق الباء أبتدىء ليس معناه أن متعلق الجار والمجرور ظرف لغو واقع موقع المفعول به للابتداء بل المراد به أنه ظرف مستقر واقع موقع الحال والعامل فيها ابتدىء أه ووجه ذلك بأن المقصود التبرك فى تصنيف الكتاب كله بسم الله لا مجرد أوله اه فقوهم متلبساً ومتبركا ببيان معنى بسم الله باعتبار قيامه مقام متلبساً ومتبركا فما قيل انه على تقدير أبتدىء قاصر على أول أجزاء الفعل جار على غير هذا التحقيق ( قوله والباء ) الافتتاح بالتسمية للتمييز والتبرك سواء قلنا الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشف أو للاستعانة كما هو مختار القاضى أوصلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملابس والاستعانة انما هو ببركاتها والافتتاح بها لاجل البركة الا أن فى الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى أن المشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست حقيقية حتى توهم أى توقع فى الوهم أى الذهن عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات \* هذا وقد وجهوا مختار صاحب الكشف بأن الملابس اكثر استعمالا من الاستعانة وبأن التبرك باسمه تأدب بخلاف جعله آلة وبأن المشركين كانوا يبتدئون باسماء آلهتهم على وجه التبرك فينبغى أن يرد عليهم فى ذلك وبأنها تقيد ملابس جميع أجزاء الفعل وبأنه معنى مكشوف يفهمه كل أحد \* ورد الاول بأنه ترجيح بغلبة الاشباه والامثال وهو فاسد \* ورد الثانى بأنه لم يجعل آلة حقيقية \* والثالث بأن الاستعانة تقيد ذلك المعنى مع شىء زائد كما تقدم \* والرابع بأن ما ذكرنا انما يتم لو قدر ابتدىء أما لو قدر اقرأ فهى تساوى الملابس فى ذلك المعنى مع افادة الامر الزائد وقد تقدم عن السعد الجواب عن أبتدىء \* والخامس بأن الابتداء



أو للاستعانة والاسم من السمو وهو العلو والله علم

من دلائل المرجوحية ( قوله أو للاستعانة ) أى من حيث أن الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر باسمه فليس آلة حقيقية حتى يلزم ترك تعظيم اسمه تعالى بل شبه به من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه \* ان قلت ما زال إيهام الآلية موجوداً \* قلت فريضة التجوز تدفعه ان قلت التشبيه يفيد أن الاسم الشريف لم يقو قوة الآلة قلت المشبه لا يلزم أن يكون أضعف من المشبه به بل ذلك انما يكون اذا لم يرد بيان مقدار قوة المشبه في وجه الشبه أما اذا أريد ذلك فلا بد أن يكون مساوياً كما هو مذكور في البيان ( قوله والاسم ) أى لفظه ( قوله من السمو ) أى عند البصريين أما عند الكوفيين فمن وسم بمعنى علم فأصله على الاول سمو حذفت الواو اعتباراً ثم سكنت السين للتخفيف وأتى بهمزة الوصل توصلاً الى النطق بالساكن وعلى الثانى وسم ويشهد للاول تصاريقه كجمعه على أسماء فأن أصله أسماو فيدل على تأخر الواو ولو كان من وسم كما يقول الكوفيون لجمع على أوسام وإدعاء القلب بعيد \* على أن شرط ثبوت القلب عدم اطراد أى عدم وجوده فى جميع تصارييف الكلمة والا فلا قلب كما هنا ( قوله علم ) أى بالوضع فليس صفة ولا اسم جنس والا كان كلياً فلا تفيد لا اله الا الله التوحيد وخلت صفاته عن اسم تجرى عليه اذ لا يصلح سواه لهذا الجريان لظهور معنى الوصفية فيما عباده دونه كذا قيل \* وفيه انه لو كان اسم جنس لصلح لهذا الجريان أيضاً واستدل على كونه بالوضع بأنه يوصف ولا يوصف به لكن قال البيضاوى الاظهر انه وصف فى أصله لكن لما غاب عليه سبحانه بحيث لم يستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصمق أجرى مجرى العلم فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة اه فهو عنده علم بالغلبة التقديرية واستدل على كونه ليس بالوضع بأنه لا يتأتى للبشر أن يضعه لعدم تعقل ذاته ولانه لا فائدة فى الوضع على أن الواضع هو الله وبأن الظاهر تعلق فى السموات والارض من قوله تعالى (وهو الله فى السموات وفى الارض) بلقظ الجلالة فاذا لم يكن صفة فى الاصل لا يفيد معنى صحيحاً \* قال الجمهور

للذات الواجب الوجود والرحمن الرحيم صفتان بنيتا للمبالغة من رحم والرحمن  
أبلغ من الرحيم

التعلل بالوجه حاصل وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذى هو حكمة الوضع  
ان قلنا الواضع هو الله تعالى وفي إمكان وضعهم اللفظ للمعنى ان قلنا ان الواضع هم  
بدليل وضع الاب علما لولده قبل رؤيته وتكفى ملاحظة المشخصات بوجه مختص  
ولو اجمالا ويجوز تعلق الظرف بالاسم الكريم باعتبار ملاحظة المعنى الوضعى  
الخارج عنه المشهور به مسماه كما في قوله \* أسد على وفي الحروب نعمة \*  
وسياقى مزيد لذلك ( قوله للذات الخ ) الذات تستعمل استعمال الشيء واستعمال  
النفس فلذا يجوز تذكره وتأنيثه وآثروا التذكير هنا لاشرفيته والوصف المذكور  
لايضاح المسمى لا لاعتباره في المسمى لان المسمى هو الذات فقط وتخصيص هذا  
الوصف بالذكور لكونه أكمل الصفات وأشرفها لتفرع كل كمال على وجوب الوجود  
بالذات الذى ينصرف اليه مطلق الوجوب وواجب الوجود بالذات هو الذى وجوده  
لذاته لا لامر خارج عنه كتحقق ارادة الغير وقدرته بوجوده ( قوله صفتان ) أى  
مشبهتان كذا اشتهر واستظهر بعضهم أن المراد كونهما على صورة الصفة المشبهة  
حتى لا ينافى كونهما للمبالغة التى هى كثرة الافراد المتجددة مع ان الصفة المشبهة  
للدوام الا أن يراد بالدوام كثرة الافراد المتجددة ( قوله بنيتا ) أى باعتبار مادتهما  
لا باعتبار الصيغة حتى يرد انهما ليستا من أمثلة المبالغة لان فعلا الذى هو منها  
هو عامل النصب والمراد بالمبالغة قوة المعنى وكثرة الافراد المتجددة كما سبق  
الاشارة اليه فلا يرد ما قيل ان المبالغة هى أن تنسب للشيء أكثر مما هو له وهذا  
لا يتأتى في صفاته لانها في نهاية الكمال ( قوله من رحم ) أى مشتقتان من رحم  
يحتمل قراءته بضم الراء مصدرا فيكون جاريا على مذهب البصريين والمشهور  
قراءته بصيغة الفعل ثم على ما مر من انهما ليستا صفتين مشبهتين حقيقة لا اشكال  
اذا أخذناهما من المتعمدى وعلى خلافه الذى زيفه الشهاب على البيضاوى فرحم  
بضم الحاء منقول من رحم بكسرهما أو يقرأ بكسر الحاء على تنزيل الفعل منزلة  
اللازم ( قوله والرحمن أبلغ من الرحيم ) ان قلت لو كان كذلك لقدم الرحيم عليه

لان زيادة المبني تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع وكقولهم رحمن الدنيا والآخرة وقيل رحيم الدنيا ( الحمد لله ) الحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى ليكون لذكره فائدة \* قلت محل ذلك اذا تضمن الأبلغ غير الأبلغ نحو جواد فياض وعالم نحرير دون ما اذا لم يتضمن كما هنا اذ لا يلزم من الانعام بالجلال الانعام بالدقائق كما يتفق لكثير من الملوك فتقديم كل حسن لحصول الفائدة ( قوله لان زيادة المبني الخ ) هذا أكثرى فلا نقض بخدر وحاذر حيث كان الامر فيهما بالعكس ( قوله وكقولهم ) كذا في بعض النسخ والمناسب ولقولهم فهو علة ثانية لأبلغية الرحمن والضمير للسلف فالقول المذكور يفيد شمول الرحمة المستفادة من الرحمن للدنيا والآخرة واختصاص الرحمة المستفادة من الرحيم بالدنيا فيكون الرحمن أبلغ كما أى أكثر رحمتا لشموله أهل الدارين وأبلغ كيفاً أى أعظم رحمتا لان الرحمتا الاخرية كلها عظام وعلى هذا يكون ذكر رحيم الدنيا بعد ذكر رحمن الدنيا والآخرة للتوسل بهذا الاسم أيضا فاندفع انه لغو قوله لغة التناء فيه عوض عن الواو لانه من لغا يلغو اذا تكلم تطلق اسما على ألفاظ مخصوصة ومصدرا على الاستعمال كقولهم لغة تميم اجمال ما ( قوله باللسان ) قيد لبیان الواقع كما هو الاصل في قيود الماهية ان كان الثناء هو الذكر بخير قيل والاولى أن يراد باللسان الكلام ليشمل الحمد القديم \* قلت كون هذا مما تعنيه العرب بعيد ( قوله الاختيارى ) مخرج للمدح ان قلت لا يشمل حمده تعالى على صفاته الذاتية \* قلت نزلت منزلة الاختيارية في استقلال مبدئها وكفايته فيها أو باعتبار ترتب الآثار الاختيارية عليها ولو بغير المسببية فدخل ضد الحياة وصفات السلوب \* أو يقال المراد بالفعل الاختيارى المنسوب الى الفاعل المختار \* ان قلت يدخل حسن زيد مع ان الثناء عليه ليس حمدا \* قلت المراد المنسوب للفاعل من حيث فعله بأن يكون له مدخل في الفعل وجميع صفات الله الذاتية كذلك نخرج حسن زيد فانه وان نسب الى فاعل مختار لا دخل له في الفعل \* هذا والحمد الذاتي يؤل الى الحمد على الصفات لان الحمد الذاتي ما لا يلاحظ فيه خصوصية صفة لا ما يكون الذات البحث مستحقا له فان الاستحقاق انما هو على الجميل \* ثم ان هذا القيد

على جهة التعظيم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل وعرفا فعل ينبي عن تعظيم  
 المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيره والشكر لغة فعل ينبي عن تعظيم  
 المنعم من حيث انه منعم على الشاكر أو غيره وعرفا صرف العبد لجميع ما أنعم الله  
 به عليه من السمع وغيره الى ما خلق له

متبادر من قولهم على الفعل الجميل لان الاختيارى هو الذى يدل على الكمال  
 دون ما ليس بالاختيار ( قوله على جهة ) احتراز عن صورة الثناء المراد بها التهكم  
 وهو توضيح لان ذلك ليس ثناء حقيقة قيل أفصح لفظ جهة اشارة الى أن التعظيم  
 بالفعل لا يشترط بل ما كان من جهته وهو عدم مخالفة الجوارح لكن هذا على  
 أن المراد التعظيم بالجوارح والظاهر أن المراد التعظيم بنفس ذلك الثناء وازدادة  
 جهة بيانية ( قوله سواء الخ ) خبر مقدم وتعلق مبتدأ مؤخر لانه مجرد عن النسبة  
 والزمان فلا يقال كيف وقع الفعل مسندا اليه فان الفعل قد أريد به الحدث تجوزا  
 بذكر لفظ السكل وازدادة الجزء \* أن قلت يمنع من ذلك أمران ثبوت الصدارة  
 لما دخلت عليه الهمة وإن الهمة وأم موضوعه لاحد الامرين وما يسند اليه  
 سواء يجب أن يكون متعددا \* قلت قد جردنا عن الاستفهام وأريد التسوية  
 فزال المانعان المذكوران \* والفواضل المزايا المعتدية بمعنى أن النسبة الى الغير  
 مأخوذة في مفهومه كالانعام والفواضل المزايا الغير متعدية كالعلم والقدرة \* وبقولنا  
 بمعنى أن النسبة الخ اندفع ما يقال ان الاثر يتعدى في كل والصفة لا تتعدى في كل  
 ( قوله وعرفا ) قبل المراد به العرف العام وقيل عرف أهل الكلام وعليه يأتي  
 قول ان الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو اللغوى لان الالفاظ تحمل  
 على معانيها اللغوية مهما أمكن ولان العرف أمر طرأ بعد النبي صلى الله عليه  
 وسلم أما على الاول فلا اذ حيث كان عرفا عاما احتمل تقديمه وتقديره نعم قد  
 ورد بالحمد لله بالرفع فيدل على أن المراد اللسانى من قبيل - وخير ما فسرته  
 بالوارد - ولان العمل دل على ذلك كما دل على عدم طلب الحمد في بداءة نحو الاكل  
 وان كان ذا بال افاده الامير ( قوله فـ ) أى سواء كان قولا باللسان أو عملا  
 بالاركان أو اعتقاد الجنان والمراد به التصديق والاذعان وهو أن تنسب باختيارك

(وقد بينت النسبة بينهما) مع بسط السلام عليهما وعلى المدح في غير هذا الكتاب  
الشيء الآخر في نفس الامر فنخرج اعتقاد الكفار الذين كانوا يعادون النبي صلى  
الله عليه وسلم انه نبى فليس بحمد (قوله وقد بينت النسبة بينهما) اعلم أن النسبة  
بين الحمد العرفي والشكر كذلك العموم والخصوص المطلق لان المنعم في تعاريف  
الحمد العرفي لم يقيد بكونه منعماً على الحامد أو غيره بخلاف الشكر العرفي اذ قد  
اعتبر فيه منعم مخصوص هو الله سبحانه ونعمه وصلة منه الى عبده الشاكر وأيضا  
فعل القلب واللسان وحده مثلا يكون حمدا وليس شكرا أصلا اذ قد اعتبر فيه  
شمول الآلات وأيضا الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما  
يقال من أن النسبة بالعموم المطلق بين العرفيين انما يصح بحسب الوجود ودون  
الحمد الذى كلامنا فيه لان الحمد كصرف القلب مثلاً فيما خلق لاجله جزء من صرف  
الجميع غير محمود عليه لامتيازته في الوجود عن سائر أجزائه فغلط من باب اشتباه  
مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فان ما ليس محموداً على ذلك الصرف هو ما صدق  
عليه الحمد أعنى صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور وهو فعل يشعر بتعظيم  
المنعم بسبب كونه منعماً \* لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة فلا يصدق عليه  
أنه فعل واحد تعدد متعلقه كما يقال صدر عن زيد فعل واحد هو ضرب القوم  
تحقيقه أن المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبيت واحد والاعتبارية كمسكن  
واحد وصرف الجميع من قبيل الثانى \* هذا والنسبة بين الحمدين عموم  
وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم ومطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد  
اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضا اذا قيدت النعمة في اللغوي  
بوصولها للشاكر والا كانا متعدين ولا يخفى أن النسبة الثالثة من هذه الاربعة  
انما هي بحسب الوجود كذا ذكره السيد في حاشية المطالع اه شيخنا الشريفي  
بقى أن الحمد أعم من الحمد اللغوي لان الممدوح عليه في المدح اللغوي لا يشترط  
كونه اختياريا وبين المدح اللغوي والحمد العرفي عموم من وجه وكذا بينه  
وبين الشكر اللغوي فالمدح اللغوي أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد  
وهما بالعكس فهذه اربع نسب فتسكون الجملة عشرة والمدح العرفي أعم مطلقاً

### وابتدأت بالبسملة والحمدلة ابتداء

من الحجة المذكورة أعنى المدح اللغوى والحمد لغة وعرفا والشكر كذلك فهذه خمس نسب تضم للعشرة فتكون الجملة خمسة عشر نسبة ( قوله وابتدأت ) شروع فى أجوبة ثلاثة عن أسئلة ثلاثة ( الاول ) لم ابتدأت بهما لا بغيرهما من سبحان الله مثلا والغرض السؤال عن السبب فى عدم ذكر غيره فأجاب بأن الكتاب العزيز لم يذكر غيرهما فى الابتداء وكذلك روايتنا الحديث ليس فيهما غيرهما \* ان قلت على الجواب عن التعارض بالغناء حديثي البسملة والحمدلة والرجوع الى رواية بذكر الله يسوغ الابتداء بأى ذكر قلت فى جوابهم هذا نظر لانهم بنوا هذا الجواب على كون ذكر الله فى الحديث من قبيل المطلق مع انه من قبيل العام لانه فى معنى النكرة الواقعة فى سياق النفي واذا فمدلول حديث البسملة كل أمر ذى بال خال عن لفظ البسملة أقطع وهو صادق بما اذا بدئ بذكر آخر غير لفظ البسملة وبما اذا لم يبدأ بذكر أصلا ومدلول حديث الحمدلة كل أمر ذى بال خال من لفظ الحمدلة أقطع وهو صادق بما اذا بدئ بذكر آخر غير لفظ الحمد لله وبما اذا لم يبدأ بذكر أصلا ومدلول حديث الذكر كل أمر ذى بال خال عن ذكر الله أقطع وهو لا يصدق الا بما اذا لم يبدأ بذكر أصلا فقط وهذا معنى الخصوص فأداة العموم فيه انما هى للتعميم فى أفراد الخالى عن الذكر أصلا فلا منافاة بين أداة العموم فيه واعتبار الخصوص فيه لاختلاف الجهة فكانت كل من حديثي البسملة والحمدلة عامتا بمنطوقه مشتملا على سور العموم وهو لفظ كل وحديث الذكر أخص منهما بمنطوقه أيضا فبكل خال من ذكر الله خال من البسملة والحمدلة ولا عكس \* واذا تقرر أن كلا من حديثي البسملة والحمدلة بمنطوقه أعم يصدق بما اذا كان خاليا عن البسملة والحمدلة فقط وبما اذا كان خاليا عن الذكر أصلا وحديث لا يبدأ فيه بذكر الله أخص منهما لا يصدق الا بما اذا كان خاليا عن الذكر ببسملة وحمدلة وغيرهما علم أن الخالى من ذكر الله فرد من أفراد الخالى عن البسملة أو الخالى عن الحمدلة وقد ذكر هذا الفرد الخاص فى حديث الذكر بحكم موافق لحكم عام وهو كونه أقطع أو أبتى فان

بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم  
وفي رواية بالحمد لله فهو أجزم أى مقطوع البركة رواه أبو داود وغيره وحسنه  
ابن الصلاح وغيره وجمعت بين الابتداءين عملا بالروایتين وإشارة

حديث البسملة أفاد بمنطوقه كما ذكرنا أن الخالي عنها أقطع سواء اشتمل على ذكر  
آخر غيرها أم لم يشتمل على ذكر أصلا وحديث الحمدلة أفاد كذلك أن الخالي  
عنها أقطع سواء اشتمل على ذكر آخر غيرها أم لم يشتمل على ذكر أصلا وحديث  
الذكر أفاد بمنطوقه أيضا أن ما لم يشتمل على ذكر أصلا أقطع وهو بعض ما أفاده  
حديث البسملة والحمدلة وقد تقرّر في الاصول أن ذكر بعض أفراد العام بحكم العام  
لا يخصه فيبقى كل من حديثي البسملة والحمدلة على عموميه وأن كل ما خلا عنهما  
أقطع ولو اشتمل على ذكر آخر غيرهما كذا ابتكر هذا النظر بعض أفاضل العصر  
وهو حسن وقد ألف فيه رسالة جلية فلتراجع (قوله بالكتاب العزيز) أى فى  
ترتيبه التوقيفى (قوله كل أمر) الاضافة على معنى اللام وان لم يصح لفظها (قوله  
أى مقطوع) تفسير له محمول على رأى السعد والحاصل معنى الجملة على رأى الجمهور  
(قوله وجمعت بين الابتداءين) شروع فى الجواب عن السؤال الثانى وهو لم جمعت  
بينهما ولم تقتصر على احدهما (قوله عملا بالروایتين) فان كل واحدة منهما أمره  
معنى بالبده ولما كان قد لا يسلم أن الحمدلة فى الكتاب العزيز لاجل ابتداءه بها  
البده الاضافى التبركى الذى الكلام فيه لم يجعل الاقتداء بالكتاب علة الجمع  
(قوله وإشارة الخ) وجه التعارض المتوهم أن البده والابتداء معناه التصدير  
ومعنى بدأت الكتاب بكذا جعلته فى أوله بناء على أن الجار والمجرور واقع موقع  
المفعول به وهو لا يتصور بالامرين فالعمل بأحد الحديثين ينوّت العمل بالآخر  
فالتعارض المتوهم مبنى على أن الباء صلة يبدأ أما على أنها للملابسة أو الاستعانة  
فلا اذ البده عليهما معناه الشروع لا التصدير والمعنى على الملابسة كل أمر ذي بال  
لم يبدأ ملتبسا بسم الله وحده يكون أجزم أو أقطع أى لو بدئ ذلك الامر ولا  
يكون ذلك الشخص أو ذلك الامر ملتبسا حين الابتداء بهما يكون أجزم أو  
أقطع \* واعلم انه لا تلازم بين كون الابتداء حقيقياً أى غير ممتد وعدم امتداد زمن

الى أنه لا تعارض بينهما اذا لا ابتداء حقيقي و اضافي فالحقيقى حصل بالبسملة والاضافى بالحمدلة وقدمت البسملة عملاً بالكتاب والاجماع وترك العاطف للتنبيه على الاكتفاء بكل منهما \* فان قلت لم ابتدأ بالاسم والحمد دون لفظ الله الانسب منهما قلت لو ابتدأ به فى الاول لفات التأسى بالكتاب العزيز ولأولهم انه قسم وفات التعميم التبرك والاستعانة بل هما باقيا الى آخر الكتاب مع ذهاب أن الابتداء اذ ليست الملايسة والاستعانة بهما الا على وجه التبرك بذكرهما وهو باقى من أول المشروع فيه الى آخره ولو كان التبرك والاستعانة فى آن التللف فقط يلزم أن لا يكون الامر الذى شرع فيه متصلاً بذكر التسمية ملتبساً أو مستعاناً بهما لعدم وجود التسمية وقت الشروع فى ذلك الامر ( قوله الى انه لا تعارض بينهما ) وجه الدفع الذى أشار اليه الشارح هو أن يحمل الابتداء فى الحديثين على التصدير بمعنى تقديم الشئ على ما سواه لا بمعنى جعله أولاً وهذا يشمل الحقيقى والاضافى واذ يتأنى العمل بالحديثين بأن يبتدأ باحدهما ابتداء حقيقياً وبالآخرى ابتداء اضافياً ( قوله حصل بالبسملة ) أى بمجموعها اذ يصدق على المجموع أنه متقدم على جميع ما عده ولم يسبقه شئ وهذا لا ينافى أن بعض اجزائه متقدم على البعض الآخر ( قوله وقدمت ) شروع فى الجواب عن السؤال الثالث والحاصل أنه لما كان السؤال الاول حاصلاً لم لم يذكر غير البسملة والحمدلة وكان جوابه أنهما الوارد الابتداء بهما نشأ عنه السؤال الثانى وهو أنه كان يكتفى أحدهما فأجاب بالجواب الثانى المقتضى للجمع \* قيل عليه يكتفى فى الجمع كون الحمدلة مقدمة فقال وقدمت الخ ( قوله عملاً ) لما كان الغرض هنا ان الكتاب يشير بضميمة تخلقوا باخلاق الله الى طلب تقديم البسملة اذا أريد الجمع بينهما وبين الحمدلة عبر هنا بعملنا دون اقتداء ( قوله والاجماع ) أى الفعل على أن من جمع بين البسملة والحمدلة قدم البسملة ( قوله لم ابتدأ بالاسم ) فيه أن المبتدأ به الباء الا أن يقال لما كان ذكر الله لا بد فيه من الابتداء بالاسم جعل المبتدأ به الاسم دونها ( قوله دون لفظ الله ) أى بأن يقال بالله والله الحمد على ما مر فى القولة السابقة ( قوله لفات التأسى بالكتاب ) هذا الجواب ينفع فى السؤال الثانى أيضاً ( قوله وفات التعميم )



لكون التبرك والاستعانة بجميع أسمائه تعالى أو في الثاني لفاتت الالهية نظرا الى كون المقام مقام الحمد ومن ثم قدم الفعل في أقرأ باسم ربك وان كان ذكر الله تعالى أهم نظرا الى ذاته والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة

التعميم في بسم الله على جعل اضافة الاسم حقيقية للاستغراق أما على أنها بيانية فلا ولعل مراده لفات احتمال التعميم ( قوله لفاتت الالهية نظرا الى كون المقام مقام الحمد ) يرد عليه أن الحمد انما يحصل بالجملة بتمامها فالمقام غير مقتضى لتقديم المسند اليه على المسند غايته أنه يقتضى الاهتمام بالثناء وهو انما يحصل بكلا الجزئين والجواب أن معنى العبارة أن كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم في مقام الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله الكلى وهو الثناء في ضمن فرد ما كالحمد الذى أتى به فله اختصاص غير الجزئية وهو صدق مفهومه الذى هو بصدد صدوره على هذا الحمد وليس المراد بالمقام الحال الداعى لان الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو الحال الداعى ومقتضاه التقديم وانما المراد به مقام الحمد وهو مفتتح التأليف فتحصل أن المقام وهو مفتتح التأليف اقتضى الاهتمام والاهتمام اقتضى التقديم ووجه ذلك الاهتمام هو كونه بصدد صدور المدلول ( قوله قدم الفعل ) أى بناء على أن بسم متعلق بأقرأ الاول وقيل هو متعلق بالثاني والاول منزل منزلة اللازم ( قوله وان كان ذكر الله أهم ) فأهمية ذكر الله تقتضى تقديم لفظ الله ولفظ بسم لكن المقتضى العارض بحسب المقام أقوى عند المتكلم من حيث انه متكلم وان كان ذكر الله أهم في نفسه لان البلاغة انما ينظر فيها لمقام التكلم ( قوله والحمد مختص بالله ) اعلم أن كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على أن في الحمد لله اختصاصا كما في لله الحمد أما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص قاله عبد الحكيم فهما في عبارة المطول فيحتمل أن الشارح أشار بهذه الجملة الى هذا الغرض ويحتمل أن مراده أن يفيدته تعريف المسند اليه في الجملة سواء كانت أل للاستغراق أو للجنس أو للعهد من أن اختصاص الحمد بالله موافق للواقع ( قوله كما أفادته الجملة ) أى حيث عرف فيها المسند اليه كما علمت

سواء جعلت أل فيه للاستغراق أم للجنس أم للعهد (الذى نور بصائر من اصطفاهم) والبصيرة قوة تدرك المعقولات كما أن البصر قوة تدرك بها المبصرات فهى قوة باطنة هى للقلب كعين الرأس ويقال هى عين القلب عند ما ينكشف حجابها فيشاهد بها بواطن الامور كما يشاهد بعين الرأس ظواهرها \* والمعنى الذى نور عيون قلوب من اختارهم (لفهم المعانى) جمع معنى وهو فى الاصل مصدر ميمى من العناية نقل الى معنى المفعول وهو ما يراد من اللفظ ويقال له من حيث أنه يفهم من اللفظ مفهوم ومن حيث أنه وضع له اللفظ معنى \* وفى ذكر المعانى وما يأتى بعده براعة استهلال (وأضاء فى سماء عقولهم بدور البيان والبديع والمعانى) شبه فى ذلك دلالة العقول فى كمال وضوحها بالاضاءة وهى انارة ماله ضوء ثم

( قوله سواء جعلت ال فيه للاستغراق ) فما يوهمه كلام الكشف من منع الاختصاص حينئذ غير مقصود لانه قد صرح باختصاص جنس الحمد بالله تعالى فيستلزم الحكم باختصاص الحمد كلها به تعالى فكيف يتصور منه أنه يمنع الاستغراق بناء على أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع الحمد راجعة اليه \* فان قلت جعل الحمد بأسرها مختصة به تعالى ينافى هذه القاعدة المشهورة من أهل الاعتزال فكيف يذهب اليه مع تصلبه فى مذهبه \* قلت هو لا يمنع ان تمكن العباد واقدارهم على أفعالهم الحسنة التى يستحق بها الحمد من الله تعالى فن \* هذا الوجه يمكنه جعل ذلك الحمد راجعا اليه تعالى أيضا قاله السيد ( قوله تدرك المعقولات ) اسناد الادراك اليها مجاز اذ المدرك حقيقة هو النفس والقوى مدرك بها هذا وقد فسر الفخر البصيرة فى قوله تعالى ( أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعن ) بالحجة وعليه فعنى المصنف أوضح حجج من اختاره ( قوله وأضاء فى سماء عقولهم بدور البيان الخ ) الظاهر ان أضاء مجاز عن أوضح اما بالاستعارة التبعية أو المجاز المرسل التبعية وان اضافة سماء الى عقول من اضافة المشبه به للمشبه واضافة بدور الى العلوم كذلك وعليه يكون المعنى أوضح العلوم الشبيهة بالبدور فى عقولهم الشبيهة بالسماء وهذا أقل كلفة مما فى الشارح ( قوله دلالة العقول ) الاظهر دلالة العلوم وقوله أو شبهت العقول الاظهر العلوم والظاهر

اشتق الفعل منها أو شبهت العقول في اضاعتها المدلول بذى اضاءة واثبت لها الاضاءة ثم شبهت العلوم الثلاثة بالسما في العلو وأثبت لها البدور فالتشبيه الاول استعارة تبعية وكل من التشبيهين الآخرين استعارة بالكناية واثبات كل مما ذكر فيهما استعارة تخيلية والعقول جمع عقل وهو لغة المنع واصطلاحاً غريزة يتهيأ بها لدرك العلوم النظرية وقد بسطت الكلام عليه في شرح آداب البحث وغيره (والصلاة) وهى من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الأذى تضرع ودعاء (والسلام) بمعنى التسليم (على خير من نطق) أى تكلم (بالصواب) لخبر مسلم أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وفي رواية الترمذى ولا نخر أى لاحد على أولى على أحد قال ذلك لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ولأنه مما يجب تبليغه لامته ليعرفوه فيعتقدوه ويعاملوه بمقتضى اعتقادهم\* والصواب ضد الخطأ وهو الحكم المطابق للواقع (وعلى آله) هم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب على الاصح (وصحبه) هو عند سيويه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بنبينا صلى الله عليه وسلم وعطف الصحب على الآل

ان اضافة دلالة الى العقول من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله واثبات كل) أى كل واحد ومن معنى اللام فالمثبت هو الاضاءة والبدور والمثبت له هو العقول والعلوم المرادان بما فكأنه قال وكل من اثبات الاضاءة للعقول واثبات البدور للعلوم استعارة تخيلية (قوله ودعاء) أى بالصلاة أى الرحمة لا مطلقاً فى المحلى على قول جمع الجوامع ونصلى على نبيك محمد ما نصه من الصلاة عليه وهى الدعاء بالصلاة أى الرحمة أخذاً من حديث أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك قال قولوا اللهم صل على محمد الخ\* هذا وقد اشتهر أن ما ذكره الشارح بقوله من الله الرحمة الى آخر المعانى الثلاثة لغوية وشرعية وأن الدعاء معنى لغوى فقط\* قلت معنى كون الثلاثة شرعية ظاهر ومعنى كون الدعاء بالصلاة لغوياً أنه فرد من أفراد اللغوى العام ومعنى كون العام لغوياً فقط أن التعميم ليس الا لاهل اللغة (قوله أنا سيد ولد آدم) وتؤخذ سيادته على آدم من سيادته على أولى العزم (قوله قال ذلك) أى الحديث بتمامه على التفسير الاول لقوله ولا نخر (قوله مؤمنو بنى هاشم)

الشامل لبعضهم ليشمل الصلاة والسلام باقيهم وجلنا الحمد والصلاة والسلام خبريتان لفظاً انشائيتان معنى واخترت اسميتهما على فعليتهما للدلالة على الثبوت والدوام ( البررة ) جمع بار وهو المحسن ( الانجاب ) بفتح الهمزة جمع نجيب وهو الكريم البين النجاة ( وبعد ) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وأصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في حيزها غالباً لتضمن أما معنى الشرط والاصل مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر ( فهذا ) المؤلف الحاضر ذهنا ( مختصر )

فيه تغليب والا فالمؤمنات من بنى هاشم من الآك ( قوله يؤتى بها للانتقال ) فلا تقم أول الكلام وهذا من ضروريات البعدية وهذا الغرض هو الذى صار يلاحظ منها وأما المعنى الاصلى أعنى الشرط والتعليق فقل أن بقصده المتكلم ( قوله وأصلها أما بعد ) وهذا الاصل هو الذى كان يأتى به صلى الله عليه وسلم فهى مستحبة بناء على تناول السنة جميع أفعاله لا على أنها مقصورة على ما كان على وجه التعبد فلا تشمل ماهو من العادات ظاهراً فبعض المؤلفين كالمصنف يرى الاكتفاء بنفس بعد فيعدل الى الواو اختصاراً أو لنحو وزن . ان قلت من أين أن أما أصل الواو وهلا حكموا بأن كلا منهما فرع عن مهما .. قلت لما كانت أما تفيد معنى الشرط في غير هذا التركيب نحو ( فأما اليتيم فلا تقهر ) ( وأما ثمود فهدينا هم ) بدليل الفاء جعلت ههنا أيضاً نائبة عن الشرط والواو لا تستعمل مكان الشرط في غير هذا الموضع فلم نقبلها نائبة لضعفها بل عن النائب وخصت مهما لعدم مناسبة غيرها لأن ان للشك والشرط هنا محقق وأياً تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرها خاص بقبيل كالزمان فى متى والعاقل فى من وغيره فى ما والمراد هنا التعميم ووجود شئ ما ( قوله فهذا ) أى ففضل هذا بناء على أن الاشارة لما فى الدهن وأنه ليس الا مجملاً وأن المختصر اسم للمفصل ويحتمل أن الاشارة لما فى الخارج بناء على تأخر الخطبة وكون الدهن لا يقوم به المفصل هو الاقرب فى نحو العبارات اذ قل أن تستحضر مفصلة فى آن واحد وكون المختصر اسماً للمفصل وإن اشتهر ليس بالازم اذ يصلح أنه اسم لهيئة الكتاب المجملة بل هو الاقرب اذ يبعد ملاحظته عند الوضع مفصلاً كلمة مثلاً ثم بعد تسليم ذلك

من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى (في علم المعاني والبيان والبدائع)  
 الآتي بيانها مرتبة (حسن المباني) أى الالفاظ (والترصيع) أى التركيب  
 (اختصرت فيه مختصر العلامة جلال الدين أبى عبد الله محمد القزويني) نسبة  
 الى قزوين مدينة كبيرة معروفة بخراسان (المسمى بتلخيص المفتاح وضممت اليه  
 ما لا بد) أى غنى (منه مع ابدال غير المتعمد فيه) أى بالمتعمد (بعون الاكرم)  
 أى من غيره (الفتاح) أى كثير الفتوح بالخيرات على خلقه (وحذفت منه غالب  
 الخلاف والامثلة) وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد وما  
 فيه نظر) والشواهد الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الامثلة  
 (روما) أى طلبا (لتيسير حفظه)

فالحمل يكفيه اتحاد الما صدق وان اختلف فى الاجمال والتفصيل فانه ليس أشد من  
 اختلاف المفهوم فى المتعجب ضاحك فلا يلزم تقدير هذا المضاف كذا يؤخذ من الامر  
 وبها مشه تعليقا لنا على قوله هو الاقرب فى نحو العبارات مانصه ان كان المراد قيام  
 الجمل والمفصل مطلقا بقطع النظر عن زمن القيام فلامعنى للتردد فى أن يقوم به الامر ان  
 معا بدليل تقسيمهم العلم الى تفصيلي واجمالي وان كان المراد قيام ذلك واستحضاره زمن  
 الاشارة للاشارة اليه من حيث التفصيل وأن الاشارة للمرتبة الحاضر فى الذهن  
 وهذا هو المراد فلا معنى للتردد فى أن لا يقوم به المفصل اذ العلم بالكثرة فى آن  
 واحد انما يمكن فيما له حقيقة متأصلة والالفاظ ومعانيها ليست كذلك ولا داخله  
 تحت مقولة واحدة حتى يجمعها جنس وفصل واحد اذ المعانى عبارة عن المسائل  
 والمسئلة قد تكون ملتزمة من مقولات شتى اه وقد زاد بعضهم مضافا آخر  
 بعد مفصل فقال أى ومفصل نوع هذا بناء على أن اسماء الكتب من قبيل علم  
 الجنس فيشمل ما عند المصنف وما عند غيره لا خصوص مفصل ما فى ذهنه لا  
 على أنها علم شخص بناء على عدم اعتبار التعدد بتمدد الحمل فى مثل هذا عرفا  
 وقد يقال لا داعى الى تقديره وان بنينا على الاول لانهم أجمعوا على صحة حمل  
 علم الجنس على الجزئى المحقق هو فيه ولم يلتزموا بهذا التقدير وليس هذا هو نفس  
 الوضع وبيان المسمى\* (قوله من الاختصار) أكل للعهد والمعهود الفرد الكامل

على كل ذى همة ) بكسر الهاء وفتحها أى عزم قوى ( ومرتاح ) وهو من ضعف عزمه يميله الى الراحة ( ورتبته ) أى المختصر ( على مقدمة ) تنوينها للتعظيم أو للتقليل أو للعوض عن المضاف اليه أى مقدمة الكتاب وهى بكسر الدال كمقدمة

فلا اعتراض على قوله وتكثير المعنى \* ( قوله بكسر الهاء وفتحها ) انظر هل الفتح للمرة والكسر للهيئة \* والهمة لغة القوة والعزم وعرفا حالة للنفس تتبعها قوة ارادة وغلبة انبعاث الى نيل مقصود \* ثم ان تعلقت بمعالى الامور فهى عليه والافندية \* ( قوله فهى أخص من الامثلة ) أى كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى فالشاهد جزئى يصلح أن يذكر بعد القاعدة لاثباتها لكونه من كلام من يوثق به والمثال جزئى يصلح أن يذكر بعدها لايضاحها والايضاح يحصل سواء كان من كلام من يوثق به أولا فالمأخوذ فى مفهوم الشاهد والمثال مجرد الصلاحية لذلك بعد الحكم الكلى للاثبات أو الايضاح لا الذكر بالفعل للاثبات أو للايضاح هذا ما أفاده العلامة عبد الحكيم أخذما مما نقل عن السعد \* وقال القرنى لابد فى المثال من الايضاح سواء كان فيه الاثبات بأن كان من كلام المؤثوق بهم أولا ولا بد فى الشاهد من الاثبات وعليه ظاهر كلام شارحنا وأنت خير بأن من وافقه الاصطلاح منهما هو المتعين فليُنظر \* ( قوله تنوينها للتعظيم أو للتقليل الخ ) الاول هو قول التوزنى والثانى قول غيره فالاول ناظر الى كثرة النفع والثانى الى صغر الحجم وقيل يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين وأو هنا الحكيمة الخلاف ولكن أو فى قوله أول للعوض يبعد كونها لذلك لأن كون التنوين للعوض من المعانى الاولى وأما التعظيم والتقليل فمن المعانى الثانوية \* واعلم ان تاء مقدمة ان كانت للثأنيث وقلنا ان الترجمة علم لم يكن التنوين للتمكين لوجوب منع الصرف للعلمية والثأنيث وان كانت للتقليل كان للتمكين \* ( قوله وهى بكسر الدال الخ ) عبارة السعد فى شرحه والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم \* قال عبد الحكيم أراد ان لفظ المقدمة مأخوذ من مقدمة الجيش بالقطع عن الاضافة فمعناها المتقدمة اه يعنى ان لفظ مقدمة اقتطع من مقدمة الجيش بخالص معناه وحده أى دون ما تقيد به من معنى

الجيش من قدم اللازم بمعنى تقدم وافتحها على قلة كمقدمة الرجل في لغة من قدم المتعدى أى على أمور متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات للانتفاع بها فيه مع توقفه على بعضها ( وثلاثة فنون ) أى أنواع وذلك لان المذكور فى المختصر اما أن يكون من قبيل المقاصد فى هذا العلم أولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث الشامل للخاتمة ( راجيا ) أى مؤملا بذلك النجاة مما نجي منه الناجون

المضاف اليه وهو شئ مامتقدم فلفظ مقدمة مستعمل فى معناه الموضوع له على حدته وليس منقولاً ولا مستعاراً من المضاف من حيث هو مضاف والا لم يكن هو المنقول أو المستعار اذ لا بد فى النقل والاستعارة من تغاير المنقول والمستعار منه والمنقول والمستعار له \* قال عبد الحكيم وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكفى فى أخذ المشتق مالم يرد استعمال به اه يعنى وقد ورد استعمال مقدمة الجيش فجعله لفظ مقدمة مأخوذة منه صحيح وأما جعله مأخوذة من قدم فلا ولذا عدل عن ذلك الى ما ذكره أى للنص على أن المقدمة بهذا المعنى وهو شئ متقدم وقع استعماله فى قولهم مقدمة الجيش فقول السعد من قدم بمعنى تقدم حال من مقدمة الجيش لامن قوله والمقدمة على ما وهم فقول شارحنا كمقدمة الجيش خبر عن هى أى مثلها فى كونها بكسر الدال بدليل المقابل \* وقوله من قدم حال من مقدمة الجيش وليس هو الخبر عن هى لما علمت تدبر \* ( قوله من قدم اللازم ) أى لامن قدم المتعدى لان المباحث المذكورة متقدمة لامقدمة أشياء أخر \* ( قوله من قدم المتعدى ) لانها تقدم من قراءها لكن اضافتها للكتاب تكون خلاف الظاهر لان الظاهر أن تضاف الصيغة المتعدية الى المفعول لا الى ماله بها نوع تعلق وهذا وجه تقديم الوجه الاول \* ( قوله أى على أمور ) لف ونشر سرتب فقوله أو مقدمة بفتح الدال \* ( قوله لان المذكور فى المختصر الخ ) دليل عقلى للحصر مستند فيه الى الاستقرار أى استقرار المختصر لان قوله أولا فى الاول أعم من المقدمة لكن حضره فيها

وهو العقاب والعتاب (وسميته بأقصى الاماني في علم البيان والبديع والمعاني والله لا غيره) (أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهُ بِمَا نَفَعُ بِأَصْلِهِ) \*

### \* المقدمة \*

أى مقدمة الكتاب وهى ما يتقدم على المقصود بالذات للانتفاع به فيه لا مقدمة العلم وهى ما يتوقف عليه الشروع فيه كتعريف العلم وموضوعه

الاستقراء وكذا قوله الا فى الثانى أهم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقراء وقولنا أى استقراء المختصر أى استقراء أجزائه وتسمية ذلك استقراء مجاز تشبيها لاستقراء الاجزاء باستقراء الجزئيات

### « المقدمة »

( قوله أى مقدمة الكتاب ) الكتاب هو المنظوم كتابة وهو الالفاظ بالذات والمعاني بالتبع لا النقوش وحدها أو مع غيرها خلافا لما فى السيد وكون المنظوم كتابة بالذات هو الالفاظ ضعف احتمال انه المعاني وترجح انه الالفاظ ومقدمة الكتاب جزء منه فهى الفاظ فقوله وهى ما أى الفاظ ( قوله لا مقدمة العلم ) يطلق العلم على المسائل وعلى التصديقات أو التصورات بناء على ما للسيد من جعل المبادئ جزءاً من العلم والظاهر ان أُل هنا للجنس لانها مقدمة علوم ثلاثة وفى الكتاب للعهد والمعهود المتن ( قوله وهى ما يتوقف عليه الشروع فيه ) أصل الشروع يتوقف على تصويره بوجه ما لاستحالة توجه النفس الى المجهول المحض وعلى التصديق بفائدة مآله حذرا من العبث وكأله يتوقف على تصويره بحدده أو رسمه وعلى التصديق بموضوعية موضوعه وبفائدته اذ يحصل بها الشروع على بصيرة تامة عرفا لان تمايز العلوم انما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوعيته وعدم فتور اجتهاده انما يكون اذا صدق بفائدة له والتمكن من حال أى مسألة ترد عليه من ذلك العلم اذ المقصود من الاشتغال بالعلوم انما يكون اذا عرف بحد أو خاصة لازمة له وأما بيان مرتبة العلم فياين العلوم وشرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه وبيان استمداده أى بيان أنه من أى علم



لا تنفء ذلك هنا ( يوصف بالفصاحة ) وهى لغة تنبئ عن الابانة والظهور ( المفرد ) نحو كلمة فصيحة ( والكلام ) نحو كلام فصيح وقصيدة فصيحة والمراد بالمفرد ما يقابل الكلام يستمد ليرجع اليه عند روم التحقيق والاشارة الى مسائله اجمالا فليست بتلك المنزلة ثم ما يتوقف عليه تصور المسائل أو التصديق بها كتصور الموضوع والأعراض الذاتية والتصديقات التى يتألف منها قياسات العلم فلا نزاع لأحد فيها من حيث انها مقدمات وان وقع الخلاف بين العلامتين السعد والسيد فقال الاول انها داخله فى العلم وقال الثانى انها خارجة عنه ( قوله لا تنفء ذلك هنا ) أى لا تنفء توقف الشروع فى العلوم الثلاثة على ما ذكر فى المقدمة \* ان قلت قد اشتملت المقدمة على بيان غايات العلوم الثلاثة قلت قال الفري ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة مخصوصة ترتب عليه وأما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته فى الواقع فلا اه تأمل ( قوله تنبئ عن الابانة والظهور ) قد ذكروا للفصاحة معانى وفى الصحاح والقاموس جعل جميع المعانى مستوية الاقدام فى الاستعمال ولما لم يتبين للشارح اشتراك الفصاحة فى تلك المعانى ولا كونها حقيقة أو مجازا قال تنبئ عن الابانة والظهور سواء كان معنى حقيقة لها أو مجازياً فان جميع معانيها مشعر عن الظهور وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى اه عبد الحكيم ( قوله والظهور ) عطف تفسير للأبانة فانها تجب لازماً ومتعدياً : ( قوله والمراد بالمفرد ما يقابل الكلام ) رده السيد بأن المركبات الناقصة قد تشتمل على كلمات كثيرة هى أبيات أو انصاف أبيات فربما يوجد فيها تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضاً فيحتاج فى تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر تحتل بدونها \* ورد بأن المركب الناقص ليس خلوصه مما ذكر فصاحة لانه لما لم يكن من حيث التركيب مفيداً وانما يفيد بالضمائه لما يتمتع به بل يعتبر خلوصه عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فصاحة له اذ لا استعمال له والفصاحة انما تكون بعد صحة الاستعمال لخلوصه عن ذلك هو خلوص المركب التام لانه المستعمل فما قيل ان القول بأن اتصافه بالفصاحة باعتبار اتصاف مفرداته مكاررة لان من يصفه بها انما يريد خلوصه من تنافر الكلمات الى آخر فصاحة الكلام فاني ذلك

بقريئة مقابلته به فيدخل فيه المركب الناقص فيوصف بالفصاحة باعتبار فصاحة مفرداته بها وقيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب المذكور فيوصف بتحقيق فيه نحو ان كان قرب قبر حرب وان ضرب غلامها هند وان تسكب عيناى الدموع لتجمدا ليس بشئ لانا لا ننكر تحقق ذلك فيه وانما ننكر كون الخلو عنه فصاحة له لان الفصاحة انما تكون بعد صحة الاستعمال واستعماله وحده باطل وأما الكلمة فهي وان كان استعمالها أيضا وحدها باطلا لكن لما كان خلوصها غير خلوص الكلام اعتبر لها خلوص على حدتها سواء كانت مفردة أو مركبة فقول السيد فيحتاج الخ في محل المنع قوله فيوصف بالفصاحة باعتبار فصاحة مفرداته ( أى فليس فيه الا فصاحة المفرد التي هي الخلوص من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس وليس خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد فصاحة لما تقدم موضعا في القولة السابقة واذاً فالمركب الناقص لا يدخل في المفرد لما تقدم ولا في الكلام لما سيأتى فقول الشارح والمراد بالمفرد الخ وتعليه بما بعد غير مناسب وعبارة المختصر قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثني والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام هاهنا قريئة على أنه أريد به المعنى الاخير أعنى ما ليس بكلام اه فقلوه واتصافه بالفصاحة الخ منع لوجود الفصاحة فيه من حيث ذاته أى من حيث كونه مركبا وعليه لا يكون داخلا في المفرد ولا في الكلام قال عبد الحكيم وبما حرر نالك ظهر أن المفرد والكلام محمولان على معناهما الحقيقي وأن المركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة في نفسه فقول الشارح رحمه الله في المختصر على أن الحق انه داخل في المفرد بقريئة مقابلته بالكلام محل بحث اه ( قوله وقيل ) قائله الخاضعي ورجحه السيد ( قوله ليعم المركب المذكور ) أى

بالفصاحة كالمركب التام وقد بينت مافيه مع زيادة في حاشية المطول ( والمتكلم ) نحو ناثر فصيح وشاعر فصيح (و) يوصف ( بالبلاغة ) وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء ( الاخيران ) أى الكلام والمتكلم ( فقط ) دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة وقط من اسما الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزأ شرط محذوف أى اذا وصفت بها الآخرين فقط أى فانتته عن وصف الاول بها\*وقدمت الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها وفصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقف فصاحتهما عليها ( فالفصاحة فى المفرد ) تعريفها بالذاتيات كون اللفظ جاريا على قوانين كلام العرب الموثوق بعريبتهم

الناقص وفيه أن ذلك يقتضى اتصافه بالبلاغة وأنهم لم يطلقوا عليه كلام فصيح ( قوله فيوصف بالفصاحة الخ ) فيه ما علمت من أنه لا يتصف بالفصاحة من حيث ذاته ( قوله وقد بينت ما فيه الخ ) لعله ما سمعت ( قوله تعريفها ) أى الفصاحة اعلم أن حقيقة الفصاحة كون اللفظ عربيا أصليا أى من كلام الاعراب الخالص المتأصلين فى العربية بأن يكون مما نشئوا عليه ومعرفته أنه من كلامهم يحوج الى تفتيش كثير يتتبع كلامهم وهو شاق وعلامتها هى كثرة الاستعمال والجرى على القوانين والاصل لم يذكر تلك العلامة بل ذكر الخلوص فقبل عليه أنه من مخترعاته وهو لا يليق وأجابوا عنه بأن القوم من المعلوم عندهم ان الكثير الاستعمال هو الخالص مما ذكر فكأنه جعل كثرة الاستعمال علامة مؤذنة بأن الخلوص علامة أيضا فليس من مخترعاته وانما عدل عن الكثرة الى الخلوص لان الكثرة تحوج الى التفتيش المتقدم فما فى الشرح من أن تعريفها بالذاتيات الخ مشكل الا أن يريد بتعريفها بالذاتيات علامتها الذاتية وبتعريفها باللازم علامتها اللازم لما ذكره القوم من العلامة أو يشكلف جعل اضافة قوانين بيانية ولا يراد بالقوانين القوانين النحوية والصرفية وهو بعيد جدا ويدل لما تقدم ما فى المفتاح من أن الفصاحة هى أن تكون الكلمة عربية أصليّة وعلامة ذلك أن تكون الكلمة على ألسنة الفصحاء الموثوق بعريبتهم أو ورود استعمالهم لها

وباللازم كما سلكته كالاصل لوضوحه ( خلو صه ) أى المفرد ( من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس ) اللغوى أى التصريفى وهو المستنبط من استقراء اللغة ( فالتنافر ) وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها ( نحو ) مشتتات فى قول امرئ القيس ( غداؤه ) أى ذوائبه جمع غديرة والضمير للفرع أكثر ( قوله لوضوحه ) أى سهولة معرفته بخلاف العلامة الأخرى التى هى كثرة الاستعمال والجري على القوانين لما عرفت فهو توجيه لعدوله ويحتمل أن المعنى لوضوحه من كلام القوم فيكون بياناً لكون ما ذكره معلوماً من كلامهم فليس من مخترعاته ( قول المصنف غداؤه الخ ) قبله

تَصَدُّ وَتُبْدَى عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَقَى بِنَاطِرٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفِلٍ  
وَجِيدٍ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إِذَا هِيَ نَضَّتْهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ  
وَفَرَعٍ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثْبَتِ كَعَنُورِ النِّخْلَةِ الْمُتَعَشِّكِ

وتصد تعرض وتبدى تظهر والأسيل الوجه سهل الخدين وتقى أى تحفظ نفسها بعينها حيث لا يقدر الناظر الى النظر اليها ووجرة اسم موضع ولعله خص وحشه لحسن عينه والمراد به الأطباء أو البقر الوحش والمطفل ذات الطفل خصها لأنها تكون أحسن عيوناً عند النظر لأولادها عطفاً عليها والجيد العنق والرثم الغزال الأبيض والفاحش المتجاوز قدره المحمود ونضته رفتهه والمعطل الخالى عن الحلى والفاحم الشديد السواد كالفحم والأثيث الكثير والقنو مجمع الشماريخ والمتعشك كثير العشكال وهو الشمراخ وفى العصام أن واو وفرع واو رب يريد أنها عاطفة على مدخول واو رب وهو جيد ولعله أولى من جعل جيد عطفاً على ناظر تدبر ( قوله أى ذوائبه ) الواو منقلبة عن الهزمة لاستثقالهم وقوع ألف الجمع بين ألفين وقد فسرت الذؤابة بمطلق الشعر وبشر مقدم الرأس وبالشعر المنسدل من وسط الرأس الى الظهر فعلى الأول الضمير راجع الى الحبيبة بتأويل الشخص لا الى الفرع لثلاثاً يلزم إضافة الشيء الى نفسه وعلى الثانى والثالث الى الفرع فعلى أحدهما يحمل كلام الشارح ومعنى البيت على

في بيت سابق أى الشعر التام والمراد صاحبه ( مستشزرات ) أى مرفوعات أو مرتفعات يقال استشزره أى رفعه واستشزراى ارتفع ( الى العلا ) تضل العقاص في مثنى ومرسل\* تضل أى تغيب والعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المقتول يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الأخيرين والغرض بيان كثرة الشعر\* والضابط ها هنا ان كل ما بعده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك ( والغرابة ) كون الكلمة

الثانى أن شعر مقدم رأسها مرتفع تغيب عقاصه في مثناه ومرسله وحال شعر ما سوى المقدم قد علم من قوله وفرع يزين المثن الخ ومعناه على الثالث أن شعر وسط رأسها المنسدل المرتفع الى الأعلى تضل عقاصه في مثناه ومرسله ولا يعلم حال شعر ناصيته من البيت لانه معلوم أن يكون مرتفعًا وقوله وفرع يزين المثن أى عند ارساله فلا يقال على هذا الاحتمال اذا كان الشعر كله مرتفعًا فما معنى كونه يزين المثن ( قوله أى الشعر التام ) تفسير للفرع وقوله والمراد صاحبه يعنى أن قوله وفرع على حذف مضاف والاصل وصاحب فرع ( قوله أى مرفوعات ) فالراى مفتوحة وعلى ما بعده مكسورة ( قوله الخصلة ) بضم الخاء ( قوله والمثنى المقتول والمرسل خلافه ) ( قوله وان شعره الخ ) الضمير للرأس لا لغدائر لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه واستدراك قوله شعره فانه كان يكفي وانها تنقسم الى آخره وأفاد عبد الحكيم أن هذه العبارة تقتضى أن تكون جملة تضل العقاص ابتدائية مستأنفة أى لمدح الفرع مثل غدائره بخلافها على التوجيهين السابقين فانها حالية أو خبرية لوجود المائد عليهما وهو أل فتأمل ( قوله والضابط هنا ) قد ذكروا أن مدركه هو الذوق ليس الا ولذا أقام الله به الحجة فلا معنى لقول من قال ان الرد رد الى أمر غير معلوم ولا عبرة بمعاودة معاند ( قوله الذوق ) أى وليس التنافر لكمال تباعد الحروف بحسب الخارج والا لكان الى علم الخارج ولا تقربه كذلك لذلك ولا لاختلاف الحروف فى الاوصاف من الجهر والهمس الى غير ذلك والا لكان المرجع ضبط اقسام الحروف واياك ان تذهب الى شئ منها اذ الكل مبنى على الغلبة

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال ( نحو مسرح ) في قول العجاج ومقلة وحاجباً من ججاً \* أى مدققاً مطولاً ( وفاحماً ) أى شعراً أسود كالفحجم ( ومرسناً )

عن تعيين مرجع التنافر وعن كثير من المركبات الفصيحة الملتزمة من المتباعدات نحو علم وفرح والملتزمة من المتقاربات نحو حس وشجى وعن انه لا تفاوت بين مستشرف ومستشزر مع تنافر احدهما وخلوص الآخر اه أطول \* ومنه تعلم أن من في قول الشارح من قرب الظاهر أن تكون بمعنى مع لا تعليلية والا كان فيه رجوع الى سببية نحو القرب تدبر ( قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال ) تفسير للوحشية والمراد غير ظاهرة المعنى لنا ولا مأنوسة الاستعمال عند العرب الخلف فما ظهر معناه ولم يؤنس استعماله كودع ماضى يدع \* وما أنس استعماله ولم يظهر معناه كغريب القرآن والحديث ليس فيه الغرابة المحلة \* بقى ان مقتضى كون الفصاحة هي كون الكلمة عربية أصلية وعلامتها كثرة الدوران على السنة الاعراب الخلف أن يكون نحو ودع ووزر غير فصيح وقد تقدم خلافاً \* اللهم إلا أن يكون كثرة الدوران على السنة علامتها لا يلزم اطرادها ويقوم مقامها عدم احتياج اللفظ الى تنقيح أو تخريج فليتأمل ( قوله نحو مسرح ) الغريب قسماً ما يحتاج في معرفته الى أن ينقر ويبحت عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكراً كأتهم وافرقعوا وما يحتاج الى أن يخرج عل وجه بعيد ومسرح منه لا احتياجه الى أن يجعل بمعنى النسبة وهي لم يأت لها اسم مفعول بخلاف فاعل ولذا لم يكن فاحماً من الغريب كما نص عليه الرضى في الشافية وإن أتى فعل مشدد العين لها كتمهم وفسق وبه يرد ما قاله السيد الصفوى هنا من أنه لا حاجة الى اعتبار التشبيه في مفهوم الفعل كما فعلوا بل يكفي جعله مجرد النسبة الا انه استعارة أو تشبيه بحذف الاداة فالمعنى للمسرح أى كالمنسوب الى المشبه والمشبّه به فالجمل والنسبة الى سريج وحينئذ فلا غرابة ولا بعد في كون الفعل لمجرد النسبة ولا في الاستعارة والتشبيه بحذف الاداة وعلى هذا تكون الكلمة فصيحة اه ( قوله أى شعراً أسود ) ففاحماً للنسبة كلابن وتاسر نسبة المشبه الى المشبه به ولم يكن غريباً لما مر وفي القاموس والفاحم الاسود بين الفجومة كالفحيم وقد فخم ككرم فخومة اه وعلى هذا لانسبة ولا

أى أنقا (مسرّجا) أى كالسراج فى البريق واللعان أو كالسيف السريجيّ فى الدقة والاستواء والسريجيّ منسوب الى سريج اسم قين تنسب اليه السيوف (والمخالفة) كون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعية بأن تكون على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجلّ فى قول ابى النجم (الحمد لله العلى الاجلّ)

تشبيهه ويحتمله كلام الشارح أيضا فقوله اى شعرا أسود تفسير حقيقى للفاحم وقوله كالفحم أى شديد السواد كشدّة سواد الفحم فهو قيد ويحتمل انه مجرد تنظير (قوله كالسراج) ان قلت ماوجه هذا التفسير مع أن فعل المشدّد العين انما هو لايجعل لا للتشبيه قلت هنا جعل ادعائى بدعوى الاتحاد وهو التخريج على الوجه البعيد ووجه بعد النسبة مامر ووجه بعد الحمل بناؤه على دعوى الاتحاد الغير المأخوذ فى العبارة وعبارة عبد الحكيم قوله كالسيف السريجيّ الخ فعنى مسرجا المجموع سيفا سريجيا أو سراجا بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به به وصيغة التفعيل لايجعل كفرحته أو المنسوب اليهما نسبة المشبه الى المشبه به كتممته ولا يخفى بعدهما (قوله على خلاف قانون مفردات الالفاظ) عبارة السعد فى المختصر على خلاف مفردات قانون الالفاظ الموضوعية فلعل العبارة محرفة والمراد القانون الباحث عن الكلمة من حيث الافراد وليس الا القواعد الصرفية (قوله بأن تكون على خلاف مائت الخ) أفاد به هذا التصوير أن القانون الصرى هو القاعدة مع شىء آخر لا مجرد القاعدة فصح تقريع قوله فنحو آل الخ (قوله نحو الاجلّ) ان قلت الضرورة تمنع سببية المخالفة لعدم الفصاحة . قلت انما تكون كذلك اذا كانت ثابتة فى كلام العرب الموثوق بعريبتهم أى ثبت فيه وقوع الخلل لاجلها وما هنا ليس كذلك كذا قالوا وهو يقيد أن الشاعر ليس منهم وأن ما وقع للضرورة لا يخل بالفصاحة خلافا للنرى فى الاخير ان قلت كلام الشارح يفيد أن أجلّ كلمة غير فصيحة وهو ليس بموضوع . قلت موضوع بالوضع النوعى اذ قول الواضع وضعت كل ما كان على وزن أفعل للدلالة على الزيادة لشملة . ان قلت اذا لم يتحقق فيها ضابط المخالفة . قلت هى غير مستعملة والمراد فى الضابط أن تكون على خلاف مائت عن الواضع المستعمل للفصحاء

والقياس الاجل فنحو آل وماء وأبى وأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن  
الواضع كذلك وتام البيت : انت ملك الناس بأفقبل (و) الفصاحة ( في الكلام  
خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ) هو حال من  
الضمير في خلوصه وخرج به نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا  
يصح جعله حالا من الكلمات لانه حينئذ يكون قيذا للتنافر لا للخلوص ويلزم  
( قوله فصيح ) لانه ثبت عن الواضع كذلك أى فاء وآل مستثنيان من قاعدة  
الهاء لا قلب همزة وأبى مستثنى من وجوب كسر عين المضارع فيما اشبهه وعور  
مستثنى من وجوب قلب الواو ألفا اذا تحرك وافتتح ما قبلها ويعور مستثنى  
من وجوب النقل والقلب ( قوله حال من الضمير في خلوصه ) مقتضاه  
أن يكون المعنى خلوصه مما من ماذكر حال كونه أى الكلام مع فصاحة كلماته  
ويرد عليه أنه يلزم أن يكون يبدأ الله الخلق بدون يعيده فصيحاً فإنه يصدق  
عليه انه خالص مما ذكر حال كونه كلماته فصيحة وهو حال انضمام يعيده اليه مع  
انه بدون يعيده غير فصيح لانه غريب غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال  
لانه يحوج الى التخريج على وجه بعيد لان له ثلاثيا والهمزة الداخلة عليه لا بد  
لها من معنى والقياس أن تكون للتعدية ولا يصح هنا لان المراد به معنى الثلاثي  
بدليل مقابلته ببعيد ووجه التخريج أن يقال ان أفعل يحىء لجعل الشيء نفس  
أصله نحو أهديت الشيء أى جعلته هدية فيمكن أن يقال هنا أنه بوانغ في الشيء  
حتى جعل نفس البدء وفي بعض الحواشي أنه سمع أبداً ولكنه لا ينافي التخريج  
على الوجه البعيد لكن قال في المطول أى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته مشيراً  
الى أن الفصاحة الخلوص المقيد بمع الفصاحة أى بمقارنه الكلام مع الفصاحة  
ليندفع هذا اليراد لان الخلوص المقيد بانضمام يعيده غير الخلوص حال عدمه  
أفاده عبد الحكيم ( قوله لانه حينئذ يكون قيذا للتنافر لا للخلوص ) اعلم أن  
البنى اذا توجه الى مقيد بغير كالتنى المستفاد من الخلوص هنا فانه متوجه الى  
التنافر المقيد بمع فصاحة الكلمات يحتمل رجوعه الى المقيد فقط والى المقيد مع  
قيده والى القيد فقط فعلى الاول يكون المعنى أن ينتفى التنافر مع ثبوت فصاحة



أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة ( فالضعف ) ان يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً ( كضرب غلامه زيداً ) بخلاف الاضمار بعد الذك كضرب زيداً غلامه أو بعد المعنى بان لم يذكر مرجع الضمير صريحاً لكن ثم ما يقتضى ذكره الكلمات ولا شئ فيه وعلى الثانى يكون المعنى أن يفتق التنافر وتنتفى فصاحة الكلمات وعلى الثالث يكون المعنى أن يوجد التنافر وتنتفى الفصاحة قالوا والشائع رجوعه الى القيد فقط وعليه لا يكون للتعريف صادقاً الا على ثبوت التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا اقتصر الشارح على هذه الصورة وفى عبد الحكيم أن الشائع فى ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقياً أو لا ولذا قال فى المطول متنافرة كانت أم لا ولك أن تقول ان الشارح هنا جرى على مافى المطول واقتصر على ما هو أقوى فى الاعتراض ( قوله المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة ) كقولك الاجل وقرب قبر حرب ( قوله المشهور بين الجمهور ) أى موافقته غير المشهور كما فى الاضمار المذكور فانه شائع عند الاخفش اذ لو خالف الكل لكان فاسداً لضعيفاً ويستفاد مما هنا أن ماخالف القانون الجمهورى غير فصيح وما لم يخالفه لعدمه بالاستواء أو لموافقته عند وجود الجمهورى فصيح وحينئذ فليس فى كلام الشارح سكوت عما لو استوى الفريقان خلافاً لابن قاسم ( قوله لفظاً ) بأن يكون المرجع المذكوراً مقدماً من جهة المعنى أولاً والمعنوى أن يكون هناك ما يقتضى تقدمه كذكر الفعل المتضمن للمرجع \* والحكمى أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً ولا يكون هناك ما يقتضى تقدمه الا الضمير الموجب لتقدمه لكن خولف ذلك الاصلى لئلا يكتفى باعتبارها البلاء كما فى ضمير الشأن وباب نعم ولا يعتبر ما راعاه غيرهم فى غير المواضع التى صرحوا فيها بجواز تقدم الضمير لانهم راعوا فى تلك المواضع معنى لا يوجد فى غيرها وهو أن المرجع المأتى به بعد الغرض منه تفسيره الضمير فلم يبق الا بهام أصلاً بخلاف المفعول نحو ضرب غلامه زيداً فانه مأتى به للعقولة لا للتفسير فيبقى

قبله معنى ككونه فاعلا أو تضمنه الكلام السابق أو استلزم ذكره نحو ضرب غلامه زيد ونحو اعدلوا هو اقرب للثقوى ونحو ولا يوبى \* أى المورث وبخلاف الاضمار قبل الحكم بان لم يذكر مرجع الضمير صريحا ولا يكون ثم ما يقتضى ذكره قبله كضمير البيان نحو هو زيد قائم \* ( والتنافر ) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا كقوله ( وليس قرب قبر حرب ) هو ابن أمية ( قبر ) وصدرة \* وقبر حرب بمكان قهر \* أى خال من الماء والكلاء \* قيل ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن أمية فأت فقال ذلك الجنى هذا البيت ( وقوله ) أى أبى تمام ( كريم متى أمدحه أمدحه والورى ) أى والخلق يمدحونه ( معنى ) واذا ما ملته لمته وحدى \* ومثل بمثاليين لان الاول متناه فى الثقل والثانى دونه ولان منشأ النقل فى الاول تقس اجتماع الكلمات وفى الثانى

الاهتمام بحاله كذا فى الرضى ( قوله وقبر حرب الخ ) الغرض منه التأسف على ما صنع به أو التأسيف وضمة قهر للضرورة أو هو خبر عن قبر وعليه فقوله بمكان أى مع مكانه ومحل ( قوله متى أمدحه الخ ) لا يخفى مناسبة متى المفيدة للكلية فى جانب المدح واذا المفيدة للجزئية فى جانب اللوم ( قوله والورى معنى ) الواو تحتمل العطف والحالية والثانية أنسب لانه المنساق الى الفهم ولموافقة وحدى فى كونه حالا من ضمير المتكلم هى محط الجزاء ولو جعلت للعطف فان جعل العطف من عطف الجمل لم يكن هناك حال أصلا فى مقابلة وحدى وان جعل من عطف المفردات فهناك حال فى مقابلة وحدى وهو معنى لكن ليست تلك الحال موافقة لوحدى فى كونها حالا من ضمير المتكلم هى محط الجزاء بل هى حال من الورى وأيضا العطف بقسميه يحتاج الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء وعلى الضمير المستمر يحتاج الى حمل معنى على الاجتماع زمانا فان المشاركة فى المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر لكن الاتحاد لا يكون الا اذا أبى أمدحه الاول على ظاهره وهو الظاهر تدبر ( قوله واذا ما ملته الخ ) الفعل وان كان ماضيا صيرته اذا للاستقبال فمن جهة مضيه بقطع النظر عن الاستقبال توهم ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم

حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل  
 مثل فسبحه (والتعقيد) أى كون الكلام معقداً بان لا يكون الكلام ظاهراً للدلالة  
 على المراد (خلال) اما (في اللفظ) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب  
 صعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارياً على قانون النحو (كقوله) أى الفرزدق (فى)  
 مدح (خال هشام) هو ابن عبد الملك وخاله ابراهيم بن هشام بن اسماعيل الخزومي  
 (ومماثلة في الناس الاممكا \* ابوامه حتى ابوه يارب) أى ليس مثله في الناس حتى يشبهه  
 في الفضائل الا مملك أى رجل أعطى الملك يعنى هشام ابوامه أى ابوام الملك أبوه أى  
 يشاركه أحد فيكون أدخل في افادة عدم استحقاقه اللوم أشار له في المطول ومن  
 جهة الاستقبال تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل فكلامه غاية في تنزيهه عن استحقاق  
 اللوم (قوله حروف) ليس المراد بالحرف الاصطلاحى فلا تغليب (قوله منها) فيها  
 استخدام وجمع لعمدة الضمير كلمة مستقلة (قوله وهو) أى الثقل واعلم ان التنافر  
 ليس حاصلًا بين امدحه الاولى وامدحه الثانية وانما التنافر بين امدح الاول ومفعوله  
 وبين امدح الثانى ومفعوله فهو في موضعين كل واحد مما فيهما على انفراده  
 يسير لا يخل بالفصاحة ومجموعهما عظيم يخل بها (قوله أى كون الكلام معقداً)  
 جعله مصدر المبنى للمفعول ليكون وصفاً للكلام (قوله خلال) هو داخل  
 في التعريف لاخراج نحو المتشابه ومن خلال في النظم اجتماع امور كل واحد  
 منها سائغ الاستعمال وكلمة اما لمنع الخلو فيجوز اجتماع الخللين (قوله بسبب  
 تقديم أو تأخير الخ) ذكرها اشارة الى كون كل واحد مستقلاً عن الآخر  
 وان كان كل منهما مستلزماً للآخر فتى حصل اخلال بالتقديم لزم ان يحصل  
 اخلال بالتأخير وبالعكس لان كلا قد خرج عن مرتبته وما قيل انه لا لزوم نظراً  
 الى الكلمة الواحدة بأن تقديمها عن محلها الاصلى في تركيب لا يستلزم تأخيرها  
 عن محلها الاصلى لافيه ولا في غيره فهم لان الكلام في الاخلال بقوات الترتيب  
 ولا ترتيب بينها وبين نفسها حتى يختل بتقديمها في تركيب وتأخيرها في آخر  
 (قوله وان كان الخ) به يرد على ما قيل من ان ذكر ضعف التأليف يعنى عن  
 ذكر التعقيد اللفظي لوجود التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع امور كل

أبو ابراهيم الممدوح أى لا يماثله أحد الابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعنى ابوامه ابوه باجنى وهو حى وبين الموصوف وصفته اعنى حى يقاربه باجنى وهو ابوه وتقدم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى وفصل كثير بين البذل وهو حى والمبدل منه وهو مثله ومثله اسم ما وفى الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه ( أوفى الانتقال ) للذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود بسبب اراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة

منها سائغ الاستعمال كما يوجد الضعف بدون التعقيد فى نحو جاءنى احمد بالتنوين فان صرف مالا ينصرف لغة حكاهما الاشمونى ( قوله ففيه فصل الخ ) يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر فى الجار والجرور بعد حذف المتعلق وأبوامه مبتدأ وحى خبر اول وابوه خبر ثان والجملة صفة مملكا ويقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القول الشبيهة الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية ما فى هذا الوجه ان فيه نصب مملكا مع ان المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى انتهى بنابى ( قوله أوفى الانتقال ) أى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع فى الانتقال الخ والانتقال هو توجه النفس من الاول الى الثانى لعلاقة بينهما وظهور الدلالة سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وعدمه بطء الانتقال منه اليها ( قوله اراد الخ ) فلا يراد سبب للخلل وهو سبب لعدم ظهور الدلالة قال الخطائى ان اراد الخلل الواقع للمتكلم فى انتقال ذهنه فلا يصح ان يتسبب عن اراد اللوازم اذ الامر بالعكس وان اراد الخلل الواقع للسامع فى انتقال ذهنه فلا يصح ان يعمل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس انتهى واختار عبد الحكيم الثانى وعبارته قوله أى لا يكون ظاهر الدلالة الخ أى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد عند السامع للخلل حصل فى انتقال ذهنه عن المعنى اللغوى الى مراد المتكلم بسبب اراده اللوازم البعيدة انتهى قال شيخنا الشربيني وما قيل ان عدم ظهور المعنى هو سبب الخلل لا العكس فهو لان عدم الظهور انما يكون سبباً فى عدم الفهم لا فى الخلل فى الانتقال انتهى ( قوله اراد اللوازم ) اعلم انهم ذكروا أن

وجه انحصار التعقيد في الخللين ان الكلام اما ان يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد الا خلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيئاتها التركيبية يكون ظاهرا أو يراد غيره فأما ان لا يكون بين المطابق وذلك المعنى لزوم وحينئذ لا يفهم منه المراد أصلا فيكون فاسدا لا معقدا فانه عبارة عن عدم الظهور لاعتناء عدم الدلالة واما ان يكون اللزوم موجودا ظاهرا فان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلا وان كانت خفية أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أو لوجود الواسطة يحصل التعقيد للخلل في الانتقال انتهى عبد الحكيم وقوله أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أى ولو كانت القرينة ظاهرة لان خفاءه يعارضها وكون خفاء اللزوم وحده بدون وسائط سببا للخلل ليس في كلام الشارح واعلم ان الانتقال في الكناية عند الخطيب من الملزوم الى اللازم ومذهب السكاكي ان الانتقال فيها من اللازم الى الملتزم ورد بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام من حيث ذاته على الخاص وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم أى من الملزوم من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم وان كان لازما وأجاب السعد بأن مراده باللازم ما يكون وجوده في الخارج على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف انتهى وقوله ولهذا يجوز الخ أى يكون مراده باللازم ما ذكر لا ما هو المتعارف اذ هذا لا يكون اخص والا كان الملزوم اعم فيوجد بدون اللازم وهو ممتنع ( قوله اراد الوازم ) أى ويراد بها الملزومات وهذا على مذهب السكاكي من ان الانتقال من اللازم الى الملزوم لا على مذهب صاحب الاصل من ان الانتقال من الملزوم الى اللازم وأل في الوازم للجنس الصادق بالواحد والمتعدد اذ التعقيد يحصل بلازم واحد كما اذا كان في الكلام كناية واحدة ويتعدد كما اذا تعددت ( قوله البعيدة ) انما قيد به لان اللازم القريب قلما يخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازي الى ان كل لازم قريب بين

مع خفاء القرائن الدالة على المقصود ( كقوله ) أى عباس ابن الاحنف ( سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا \* وتسكب ) بالرفع ( عيناى الدموع لتجمدا ) جعل سكب الدموع كناية عن الحزن وأصاب لكنه أخطأ فى جعل جود العين كناية عما يوجبها دوام التلاقى

فلا يكون مما الكلام فيه وهو ما فيه خفاء الزوم مع خفاء القرينة لا لانه بانتفاء خفاء الزوم يذتفى الخلل لما ذكرنا من انه اذا كانت القرينة خفية ولومع ظهور الزوم يحصل التعقيد اذ لا يعدل عن المعنى الاصلى لغير دليل والازوم عند البيانين هو التبعية فى الوجود لا عدم الانفكاك فكل شئ وجوده على سبيل التبعية لا آخر يكون لازما للآخر عندهم وان كان أخص كالضاحك بالفعل للانسان والمزوم عندهم هو المنبوع لغيره وان كان الغير أخص كالانسان المنبوع للضاحك بالفعل وامتناع وجود المزوم بدون اللازم انما هو اذا كان الزوم بمعنى عدم الانفكاك ( قوله أيضا البعيدة ) أى المفتقرة الى وسائط ( قوله مع خفاء القرائن ) قد ذكرنا ان خفاء الزوم فى نفسه أولو وجود الوساطة كاف فى حصول التعقيد ولو كانت القرينة ظاهرة لان خفاءه يعارضها ( قوله كقوله الخ ) هو مثال للتعقيد للخلل فى الانتقال بإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط مع خفاء القرينة لان الجود فى الاصل ضد السيلان استعمال فى خلو العين عن الدعم حال ارادة البكاء ثم استعمال فى مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسرة ولا يخفى خفاء القرينة الدالة على أنه مستعمل فى مطلق الخلو وخفاء الزوم بين مطلق الخلو والمسرة لتحقيق كل منهما بدون الآخر وذلك يضعف التبعية بخلاف طول النجاء فانه وان تحقق طول القامة دونه لكنه لا يتحقق هو بدون طول القامة وعلى هذا فقول الشارح لكنه أخطأ أى فى نظر البلغاء لاشتغال الكناية على التعقيد ( قوله عنكم ) متعلق بعمد لا بأطاب والالقال منكم فالمعنى بعمد ارى عنكم ( قوله وتسكب ) هو بالرفع رواية ولا يصح بصبه عطفاً على بعدولا على تقربوا لانه يقتضى عدم حصول الحزن المكنى عنه بالسكب وليس ذلك من شأن الحب ( قوله لتجمدا ) الالف للتثنية أى العينان ويحتمل أن الالف للإطلاق والضمير

من السرور فإن الانتقال من جود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهى حالة التحزن لا الى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة \* ومعنى البيت انى اليوم أطيّب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسران فالسين فى سأطلب لمجرد التأكيد على ما ذكره الزمخشري فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا (و) الفصاحة ( فى المتكلم ملكة ) وهى كيفية راسخة فى النفس والكيفية عرض للدموع ( قوله من السرور ) من السرور لا من المتعدي والا لكان المعنى من سروره غيره والقصد سرور نفسه ( قوله فان الانتقال الخ ) أى فان الانتقال الذى لا خلل فيه انما هو الانتقال الى البخل لا الى ما قصده الشاعر من السرور فان فيه خللا بسبب ايراد اللزوم البعيد المقتدر الى الوسائط مع خفاء القرينة وخفاء الزوم لكن كلام صاحب الاصل فى ايضاحه يستفاد منه أن هذه الكناية خطأ منشؤه ظن مالميس معنى الجود معنى له وأنه بمعناه لا يفتقل منه الى المسرة أصلا لعدم العلاقة وعلى هذا فالبيت مثال للخلل فى الانتقال من حيث هو لالتعقيد لاجل الخلل فيه لعدم صحة الانتقال فيه الى المراد أصلا وعليه فراد الشارح بالخطأ الخطأ والفساد فى نفس الامر وقوله فان الانتقال أى الصحيح تدبر ( قوله الى وصل يدوم ) راجع لقوله لتتقرب وقوله ومسرة لا تزول راجع لقوله لتتجسدا ( قوله يسران ) كذا بالالف والنون على اثنتى ولعله اشارة الى لن يغلب عسر يسرين وفيه نظر من جهة اللفظ لجريانه على اللغة الغير المشهورة ومن جهة المعنى لعدم ثبوت الكلية وعبارة السعد فى شرحه ومع كل عسر يسرا ( قوله راسخة ) بخلاف الحال ثم بناء على الراجح من أن العرض يبقى زمانين الرسوخ ظاهر و بناء على المرجوح من عدم البقاء زمانين الرسوخ بتوالى الامثال ( قوله فى النفس ) أى نباتية أو حيوانية أو انسانية وهذا هو الراجح ومن قوله فى النفس يعلم أن الملكة من الكيفيات النفسانية ( قوله عرض ) اعلم أن العرض بأنواعه التسعة عرض عام لا جنس والا كان هو الجنس العالى فهو كالمائى بالنسبة

لا يتوقف تعقله على تعقل غيره

للإنسان وجعلها أنواعا له باعتبار الحصص المتحققة فيها من العرض \* فظهر هذا أن الماشي يصدق على الإنسان وعلى غيره وهو عرض عام له وفي كل من الإنسان والفرس مثلا حصة أى قدر من المشي فيصح أن يقال إن هذه أنواع للماشي باعتبار تلك الحصص كذا فى بعض حواشى المقولات وبه تعلم ما فى كلام الشارح الاتى ثم إن تعاريف المقولات ليست حدودا لاشياء بسائط والتحديد لا يكون الا للمركبات ولا يصح أيضا أن ترسم رسما تاما لأن الرسم التام لا يمكن بدون أخذ الجنس فيه والاجتناس العالية لا جنس لها لكن يصح أن ترسم رسما ناقصا بالخاصة ﴿ توضيح ﴾ العرض اما أن يقبل القسمة لذاته أولا الاول الكم والثانى اما أن يكون مفهومه معقولا بالنسبة الى الغير أولا الثانى الكيف والاول والنسبة وأقسامها السبعة الباقية وهى الاين والمتى الخ ( قوله لا يتوقف ) \* ان قلت الكيف أخذ العرض فى مفهومه وهو يتوقف على الموضوع فالكيف يتوقف عليه \* قلت أجب بان الموقوف مفهوم العرض والكيف ما يدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه توقفه لو كان ذاتيا وليس كذلك قال فى شرح المقاصد المعنى من الجوهر ذات الشئ وحقيقته فيكون ذاتيا بخلاف العرض فان معناه بالعروض للموضوع وعروض الشئ للشئ انما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا لما تحتته من الافراد وان جاز أن يكون ذاتيا لما فيها من الحصص كالماشي لخصصه المعارض للحياة \* ثم انه اعترض على هذا التعريف باعتراضين \* الاول أنه يخرج الكيفيات المركبة كالمرازة المركبة من الخلاوة والحوضة لتوقف تصورهما على تصور أجزائها \* الثانى أنه يخرج الكيفيات النظرية كالبياض المتوقف على تعريفه لانه لون مفرق للبصر \* وأجب بجوابين \* الاول المراد بالغير الامر الخارج \* الثانى ان معنى التوقف انه لا يمكن التصور بدونه أصلا أى لا بد من تصور الغير وبعضهم جعل الجواب الاول جوابا عن الاعراض الاول والثانى عن الثانى ولم يكتف بالجواب الاول فى دفع الكيفية النظرية بناء على أن التعريف عين المعرفة لافرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل فالتوقف انما هو على تصور



ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله

الاجزاء لان التغاير بين الحد والمحدود بوجه ما ضرورى والا لما كان مرآة للمحدود ولان الكيفية المكتسبة بالحد قد تكون بسيطة والحد ذو أجزاء قال الشيخ فى التعليقات الحد له أجزاء والمحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان بسيطا كالسواد وحينئذ يخترع العقل شيئا يقوم مقام الجنس وشيئا يقوم مقام الفصل كاللون وقابض البصر فالاجزاء الحدية فرضية محضة والحد أيضا فرض محض وقال الفارابى فى تعليقاته أيضا البسائط لا فصل لها فلا فصل للون ولا لغيره من البسائط وانما الفصل للمركبات انتهى شيخنا الشربى ( قوله ولا يقتضى القسمة ) القسمة تطلق على القسمة الوهمية وهى فرض شئ غير شئ وهى المرادة هنا وعلى القسمة الفعلية وهى الفصل والفك والمعنى الاول من خواص الكم وعروضه للجسم وسائر الاعراض التى تنقسم بواسطة اقتران الكمية فانك اذا تصورت شيئا منها ولم تعتبر معه عددا ولا مقدارا لم يمكن لك فرض القسمة فهى فى ذاتها تقتضى اللاقسمة والمعنى الثانى لا يقبله الكم المتصل الذى هو المقدار لان القابل يبقى مع المقبول والا لم يكن قابلا له حقيقة بالضرورة وعند القطع أو الفك الوارد على الجسم لا يبقى الكم أى المقدار بعينه لانه متصل واحد فى حد ذاته لا منفصل فيه أصلا يزول ويحصل هناك كإن آخران لم يكونا موجودين بالفعل والا لكان فى متصل واحد متصلات بحسب الانقسامات الممكنة ولا يقبل الكم المنفصل أيضا القسمة الفعلية انظر تقرير التجريد\* ثم ان كلام الشارح على تقدير مضاف أى ولا يقتضى قبول القسمة الوهمية لان الكم لا يقتضى نفس القسمة الفرضية اذ يجوز أن لا يفرضها الفارض ولا يتوهمها المتوهم ( قوله فى محله ) يحتمل انه حال من فاعل يقتضى ويحتمل تعلقه بالقسمة واللاقسمة والمعنى على الاول لا يقتضى القسمة واللاقسمة حال كونه فى محله\* ورد بانه حينئذ قيد لا طائل تحته \* وأجيب بأن فائدته دفع ما يتوهم من أن المعنى ولا يقتضى تصوره تصور القسمة فيكون مثل ما قبله فأفاد أن التوقف باعتبار التصور وعدم الاقتضاء باعتبار الوجود فى المحل لعدم اقتضائه القسمة واللاقسمة فى الذهن ضرورة أن تصوره لا يستلزم

اقتضاء أوليا فالعرض جنس وما بعده قيود \* نخرج بالقيود الاول الاعراض النسبية كلاضافة والفعل والاتعمال \* وبالثاني الكميات وبالثالث النقطة والوحدة عند من جعلهما من الاعراض أما عند غيره فلا حاجة الى هذا القيد ودخل بأوليا مثل العلم بالمعلومات

تصور القسمة واللاقسمة والمعنى على الثاني ولا يقتضى انقسام محله ولا عدم انقسام محله لكنه فاسد والا لم تخرج النقطة والوحدة لانهما لا يقتضيان عدم انقسام محلهما ( قوله اقتضاء أوليا ) أى ذاتيا وقيل بلا واسطة ( قوله فالعرض جنس ) قد علمت مافيه ( قوله نخرج بالقيود الاول الاعراض النسبية ) العرض النسبي هو ما يكون معقولا بالقياس الى الغير أى لا يتقرر معناه فى الذهن الا مع ملاحظة الغير \* وأورد هنا أن خروج الاضافة من تعريف الكيف بهذا القيد ظاهر لان النسبة جزء من مفهومها \* وأما بقية الاعراض النسبية فغير ظاهر لعدم دخول النسبة فى مفهومها اذ الوضع مثلا هو الهيئة المخصوصة فالنسبة لازمة له وهكذا ( قوله النقطة والوحدة ) النقطة نهاية الخط والوحدة هى كون الشئ بحيث لا ينقسم وخروجهما بناء على أنهما ليستا من الكيف قيل وليستا من العرض لانهما فرضيتان وقيل منه لكن ليستا من الاجناس العالية وقيل من الكم قال فى الشفاء بعضهم يجعل المبدأ وذا المبدأ مقولة واحدة ويقول ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد فى العدد والعدد كم وكذا النقطة فى الخط والخط كم لكن الحق انهما ليستامته لان رسم الكم لا يقال عليهما ( قوله ودخل ) أى فى الكيف \* اعلم أن العلم بمعلومات لم يتعلق بمقتضى للقسمة لان الذى يقتضيهما هو الكم وهو لم يتعلق به بل بمفروضه الذى قبل القسمة تبعاً للكم فيكون العلم أيضا قابلا لامقتضيا بخلاف العلم بالبسيط فانه تعلق بمقتضى اللاقسمة والعلم عند الحكماء من مقولة الكيف ولذا عرفوه بالصورة الحاصلة فى الذهن من الامر الخارجى والصورة لا بد أن تطابق ذا الصورة فالاجل تلك المطابقة يكون العلم بالبسيط مقتضيا للاقسمة اقتضاء ثانويا ( قوله مثل العلم بالمعلومات ) أل فيها جنسية أى ودخل مثل العلم بمعلومات المقتضى للقسمة فان اقتضاءه للقسمة ليس أوليا بل ثانويا تبعاً للمعلقة ودخل العلم بالبسيط فانه وان اقتضى اللاقسمة لكن ذلك تبعاً للمعلقة هذا تقرير كلامه وانت خير بأن الاول لا اقتضاء فيه لا بالتبع ولا بالذات فالمناسب ان قوله اقتضاء أوليا

المقتضية للقسمة أو اللاقسمة وعبر كثير بدل أوليا بلذاته وفي التعبير بالملكية اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً اصطلاحاً ما لم يكن ذلك راسخاً فيه فالشرط أن يكون له ملكة ( يقتدر بها على التعبير عن المقصود ) فيسمى من وجدت فيه تلك الملكية فصيحاً سواء وجد منه التعبير أم لا لقدرته على التعبير عن ذلك ( بلفظ فصيح ) والتعبير بلفظ دون كلام

قيد لعدم اقتضاء اللاقسمة فقط ( قوله وعبر كثير بدل أوليا بلذاته ) وبينهما فرق فإن الأولى يقابله الاقتضاء الثانوى بخلاف لا يقتضى لذاته فإن معناه انه يقتضى باقتضاء الغير لا باقتضاء آخر له ولذا قالوا الفرق بين الكيفيات العارضة للكم وبين العلم بالبيسط حيث كان اقتضاء تلك الكيفيات للقسمة هو اقتضاء المحل وهو الاقتضاء الأولى بخلاف العلم بالبيسط فإن اقتضاه لها اقتضاء ثانوى هو ان العلم بالبيسط لما كان صورة المعلوم لزم ان يكون بسيطاً والا لم يكن صورة له فليس اقتضاه اقتضاء محل ألا ترى أن علة اقتضاء المحل هي البساطة بخلاف علة اقتضاء العلم فانها كونه مطابقاً للبيسط وصورة له وصورة المعلوم من حقيقته بخلاف الكيفيات العارضة للكم فإن الكم هو المقتضى لان تكون متكمة اما هي فليست صورة للكم حتى يثبت لها الاقتضاء الثانى التابع للأول وليس الحلول فى الكم من حقيقتها فليتأمل حق التأمل ( قوله اشعار بأنه الخ ) ويفهم أيضاً من قوله عن المقصود يجعل أُل للاستغراق ( قوله عن المقصود ) تخرج من له ملكة الاقتدار على بعض كالمدرج وليس له اقتدار على بعض آخر كالذم ( قوله فيسمى ) تفريع على التعبير بيقترن وعبرة المطول وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بأنه يسمى فصيحاً فى حالى النطق وعدمه ( قوله أم لا ) أى بأن لم يعبر أصلاً فيكون التعريف شاملاً لمن عنده ملكة الاقتدار المذكور ووقع منه تعبير فى أى زمن فيسمى فصيحاً حال التعبير وحال عدمه وهذا هو المراد بالشق الأول وشاملاً أيضاً للساكت الذى لم يعبر أصلاً وهذا هو المراد بالشق الثانى أى قوله أم لا \* وحاصله أنه لو قال يعبر لما اشتمل التعريف الاعلى الشق الأول وأما قوله يقتدر فبه صار التعريف شاملاً للشقين ولذلك أوجب فى المطول تأويل عبارة

ليعم المفردو لمركب وهو ظاهر والمفرد كما تقول عند التعداد دار ، غلام . جارية .  
ثوب . بساط الى غير ذلك ( والبالغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته )  
أى الكلام والحال هو الامر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر مع الكلام الذى

الايضاح ونصها وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتى النطق وعدمه  
فانه يفهم منه انه لو قيل يعبر لزم أن لا يكون من له ملكة فصيحاً حالة السكوت  
وهو منتقد بأن معنى يعبر الاطلاق أى يعبر فى زمان من الازمنة لا بشرط  
الوصف أى يعبر مادام يعبر فهو أيضاً مشعر بأنه يسمى فصيحاً فى الحالتين فالولهما  
بان المراد انه يسمى فصيحاً حال كونه ممن ينطق فى الجملة وحال كونه ممن لا ينطق  
أصلاً فهو تعميم للمتكلم باعتبار افراده لا تميم باعتبار حاله فافهم ( قوله ليعم )  
ليكن بكون استعمال قوله فصيح من استعمال المشترك فى معنييه معنى فصاحة  
الكلام ومعنى فصاحة الكلمة تدبر ( قوله دار الخ ) الظاهر قراءته وما بعده  
بالوقف ( قوله مطابقتها ) سيأتى له تفسير المطابقة ( قوله لمقتضى الحال ) يحتمل ان  
الاضافة للجنس ويقضى كلام الفنى ويحتمل انها للاستغراق ويقضى كلام  
عبد الحكيم حيث قال أى لجميع ما يقتضيه الحال أى لكل ما يقتضيه الحال  
سواء كان خصوصية أو أكثر ومن الخصوصيات عدم اشتراكه على شئ عند  
اقتضاء المقام ذلك لكن المراد الجميع بحسب الطاقة بالنسبة للكلام البشر وبحسب  
الواقع بالنسبة للكلام الله نبه عليه خسرو على التلويح ( قوله الى أن ) يعتبر  
يقضى ان مقتضى الحال هو اعتبار الخصوصية مع أنه الخصوصية الا أن يقال  
هو الخصوصية المعتبرة \* ان قلت لا اطلاع لنا على اعتبار المتكلم وقصده \*  
قلت المراد الاعتبار والقصد حكماً فانه كما للسعد فى شرح المفتاح نيط الحكم  
بما يظهر على الناس وينبئ عنه ظاهراً وهو معرفة بالصياغة قال السيد فى حواشى  
شرح المفتاح ان ما يعتبره غير البليغ لا يقال له خصوصية وليس من البلاغة فى  
شئ ( قوله مع الكلام ) أثر مع على فى اشارة الى أنه لا يجب أن تكون  
الخصوصية من قبيل اللفظ كالتقديم والتأخير أى وقد تكون لفظاً كان لكن  
قال بعضهم الخصوصية هى كون الكلام مؤكداً ومعرفاً وهو وفق بقولهم ان

يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهى مقتضى الحال وان كان فيه تسامح يعلم ثانياً فى تعريف علم المعانى مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا فى الدار مؤكداً بان كلام مطابق لمقتضى الحال بمعنى أنه من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال

الخصوصية تعتبر اولاً فى المعنى وثانياً فى اللفظ اذ المعتبر فى المعنى هو كونه مؤكداً لا لفظ ان مثلاً والامر سهل (قوله خصوصية) هو كذلك مصدر سماعي كما يؤرخ. إذ من القاموس فكان الباء من بنية الكلمة ثم المراد به الامر المختص (قوله وان كان فيه تسامح) اى نظراً للاصطلاح وذلك لان موضوع علم المعانى اللفظ العربي من حيث افادته المعانى الثوائى اى الاغراض المسوق لها الكلام كدفع الانكار فالواجب ان يكون موضوع مسائل هذا العلم هو اللفظ العربي من تلك الخيشية لانه يجب أن يكون موضوع المسائل من جنس موضوع العلم فقولهم واما حذفه فلكذا وأما ذكره فلكذا فيه تسامح والمراد واما الكلام المشتمل على حذفه فلكذا واما الكلام المشتمل على ذكره فلكذا وهكذا فيلزم ان مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية لانه المعامل بالدواعى حينئذ فهذا التفسير منطوريه لمقتضى الاصطلاح والتفسير بالخصوصية مبنى على التسامح تبعاً للقوم نظراً منهم الى الواقع دون ماعليه الاصطلاح باطناً وذلك لان الحال فى الواقع انما تقتضى أولاً وبالذات نفس الخصوصية فتكون هى مقتضى الحال الا أن الاصطلاح كون مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخصوصية لما تقدم \* واعلم انه على تفسير المقتضى بالخصوصية تكون المطابقة بمعنى الاشتمال وعلى تفسيره بالكلام الكلى تكون المطابقة بمعنى الصدق ومن هنا تعلم أن الشارح أسقط من كلام السعد كلمة يجب ذكرها وعبارته بعد قوله كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك أنه من جزئيات ذلك الكلام يعنى ان ما قبل التحقيق من تفسير المقتضى بالخصوصية خلاف التحقيق فكان الواجب على الشارح أن يقول بدل قوله بمعنى وتحقيق ذلك \* والحاصل انه اختلف فى تفسير المقتضى والمطابقة على كل قول تفسير تدبر (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال)

اذ الانكار مثلاً يقتضى كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له بمعنى أنه مشتمل عليه فعن مطابقته له صدقه عليه على عكس صدق الكل على الجزئى ( وهو ) أى مقتضى الحال ( مختلف لتفاوت مقامات الكلام ) اذ الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير أى مشتمل عليه فقول الشارح الآتى بمعنى انه مشتمل عليه حقه ان يذكر هنا وقوله بمعنى انه من جزئيات الخ قبله كلمة محذوفة كما علمت \* مهمة \* ليس المجاز من حيث هو مجاز ولا الكناية من حيث هي كناية ولا كيفيات الدلالة من الوضوح والخفاء من مقتضيات الاحوال التى يبحث عنها علم المعانى لانه انما يبحث عما يتوقف عليه أصل البلاغة وهذه المذكورات يحصل بها كمال البلاغة ويرشدك الى كونها ليست مما يبحث عنه علم المعانى أنهم جعلوا رعايتها متأخرة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال كما يعلم مما ذكره فى تعريف البيان وعليه فاذا اقتضى المقام شيئاً من الخصوصيات المذكورة فى المعانى وأن يؤدى الكلام بدلالة غير وضعية وجاء الكلام مشتملاً على ما لا يد منه فى المعانى ولكن بدلالة وضعية حصل أصل البلاغة ولو كانت رعاية كيفيات الدلالة مما يتوقف عليه أصل البلاغة كخصوصيات المعانى لما حصل أصل البلاغة بتركها ولكن يجب رعاية كيفيات الدلالة على ما يناسب المقام بان يرقى بالواضح فى المقام المقتضى للوضوح وبالواضح فى المقام المقتضى لزيادة الوضوح لا لكونه مقتضى الحال لما عرفت بل لرعاية الواجب فى صناعة البيان ولما لم يكن ذلك واجباً فى أصل البلاغة لم يقع البحث عنه لا فى علم المعانى ولا فى البيان من حيث ان به يطابق اللفظ مقتضى الحال \* أقول \* الظاهر أن ما قيل فى ذلك يقال فى المحسنات البديعية تدبر فانه كثيراً ما يقع الاضطراب فى ذلك ( قوله لتفاوت مقامات الكلام ) أورد عليه ان هذا التعليل غير منتج لان اختلافها باعتبار ذاتها لا يقتضى اختلاف المقتضى فان الافراد والنوعية والتحقيق والتعظيم والتنكير والتقليل كلها تقتضى التنوين وهو شئ واحد \* واجب بانه ينظر اليها باعتبار اختلاف اقتضاءها لان التأثيرات المختلفة لا تجتمع على أثر واحد والتنوين فيما تقدم مختلف بالاعتبار ( قوله اذ الاعتبار اللائق الخ ) علة للعالية وليس علة للعلالة التى هي تفاوت المقامات لثلاث

الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التباين بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام عليه الدور قاله الحنفى وغيره ووجه الدور أنه استدل أولا على اختلاف مقتضى الحال بتفاوت المقامات واستدل ثانيا على تفاوت المقامات بتباين الاعتبارات التى هى المقتضيات فقد توقفت الدعوى على نفسها وقد يقال لادور اذ الاعتبار الخ محط الاستدلال فيه للياقة بالمقام وانما ذكر تباين الاعتبار لضرورة ذكر اللياقة وقد صار الحكم بالتباين حينئذ ضروريا انظر تقرير التجريد ( قوله ايضا اذ الاعتبار الخ ) فرّع فى المطول على قول التلخيص فان مقامات الكلام متفاوتة بقوله تفاوت المقامات تخالف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار الخ اه والاعتبار هنا بمعنى الامر المعبر كما أشار له الشارح بقوله وهذا عين الخ والمقام هو الحال ذاتا كما أشار اليه الشارح بقوله لان التباين الخ واذا تكوّن هذه العلة هى عين الدعوى المتقدمة أى قوله وهو مختلف نعم هذه ضرورية كما صرح به فى المطول وتلك نظرية كما هو ظاهر من الاستدلال عليه لان الحكم عليهما بالتباين اذا لوحظ من حيث انه لائق بالمقام كان ضروريا لاختفاء فيه بخلاف ما اذا لوحظ من حيث انه مقتضى المقام لان للعنوان دخلا فى البديهية والنظرية كما اذا قلنا العالم المتغير حادث فانه بديهى بخلاف العالم حادث فالتمثيل معتبر فيه للياقة بخلاف الممثل فليس من تمثيل الشئ بنفسه ( قوله لان التباين الخ ) علة لمحدوف وهو والحال والمقام متحدان ذاتا ( قوله يتوهم الخ ) والتوهم الاول من حقيقة الحال والثانى من حقيقة المقام يدل عليه عبارة السعد فى شرح المفتاح وهى المراد بالحال الامر الداعى الى اراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ومكان سمي مقاما ولما كان الفصل هنا حيثية محضة حكم بتقارب المفهوم بخلاف الانسان والفرس وان اتحد فى القدر المشترك ﴿ تنبيه ﴾ المقصود من قول المصنف وهو مختلف ببيان تعدد مراتب البلاغة ليتبين به ما سيجى من أن ارتناع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان لها طرفين أعلى وأسفل قاله عبد الحكيم وقوله

فيه وفي المقام كونه محلا له ( فقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر  
والفصل والابحاز وخطاب الذكر

بيان تعدد مراتب البلاغة أى بناء على الظاهر من انه اذا تفاوت مقتضى الحال  
فتارة يشتمل الكلام على مقتضى واحد مثلا وتارة يشتمل على أكثر والا  
فمجرد هذا الكلام لا يفيد تعدد مراتب البلاغة ( قوله فقام الخ ) قال فى المطول  
ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال  
\* ويبان ذلك أن مقتضى الحال كما سيجى اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما  
أن يكون مختصا بأجزاء الجملة أو بالجلتين فصاعدا أو لا يختص بشئ من ذلك أما  
الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التأكيد أو مؤكدا  
استحسانا أو وجوبا تأكيدا واحدا أو أكثر أو الى المسند اليه ككونه محذوفا  
أو ثابتا معرفا أو منكرا مخصوصا أو غير مخصوص مصحوبا بشئ من التوابيع  
الحمسة أو غير مصحوب مقدما أو مؤخرا مقصورا على المسند أو غير مقصور  
الى غير ذلك أو الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا أو غيره أو جملة  
اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية مقيدا بمتعلق أو غير مقيد على ما سيفصل  
وأما الثانى فكموصل للجلتين أو فصلهما وأما الثالث فكالمساواة والايحاز والاطناب  
على الوجوه المذكورة فى بابيه وقوله مقتضيات الاحوال أى أكثرها فان بعضها  
مما يتعاق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها مما يتعلق  
بكلمات الاستفهام التى ليست جزء الجملة كأكثر مباحث الانشاء وقوله ان مقتضى  
الحال الخ المقصود من هذه المقدمة التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب  
الحال لا موجهه الذى يتمتع بخلفه عنه ليعلم ان اضافة المقام الى التنكير وغيره معناه  
مقام يناسبه التنكير ليدخل فيه المحسنات وانما أطلق عليه المقتضى لان المحسن  
كالمقتضى فى نظر البليغ اه عبد الحكيم \* وقوله أى فى المطول اما الى نفس  
الاسناد الاسناد والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني المفعول وهى الحالة أى  
الارتباط الذى بين الكلمتين ظاهرا وبين مدلوليهما حقيقة ثم انه اختلف فى الاسناد  
فقليل جزء من الجملة وهو الظاهر لانه الجزء الصورى للقضية اذ لا تكون قضية



يبين مقام خلافه ) أى خلاف كل منهما فالمقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه  
الابنه وقيل هو شرط للجملة أى شرط لحصول الكلام خارج عنه لانه صفة  
قائمة بالطرفين \* وفيه نظر لان كونه قائما بالطرفين لا ينافى جزئيته للكلام كاهيئة  
السرير نبه عليه شيخنا الشريفي فليقتنبه له (قول المصنف بيان مقام خلافه) للخلاف  
معنيان الاول مقابل كل المناسب له كالتعريف مقابل التنكير والتقيد مقابل  
الاطلاق وهكذا والثاني المغاير والضمير يحتمل رجوعه لكل فى قوله ومقام كل  
ويحتمل رجوعه لواحد الذى يدل عليه التنوين لان المعنى ومقام كل واحد فان  
أريد به المقابل وعاد الضمير على كل أفاد ان مقام التنكير مثليان مقام خلاف  
كل واحد من هذه الامور قيبان مقام التعريف والتقيد وهكذا ولم يقد مباينة  
مقام كل منها وهو فاسد لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير وما يقابل ما عداه  
كالتقيد والتأخير والحذف وان عاد على الواحد المقدر بعد كل أفاد أن مقام  
التنكير مثليان بيان مقام خلاف واحد مما تقدم أى واحد كان وهو فاسد  
أىضا لما مر وان أريد بالخلاف المغاير أفاد أن مقام التنكير مثليان بيان مقام مغاير  
كل واحد مما تقدم ان رجع ضمير خلافه لكل وهو فاسد لزوم مباينة مقام  
التنكير مثلا لنفسه لانه مغاير للاطلاق مثلا وان رجع للواحد صدق بمباينته لأى  
واحد من نفسه أو غيره وهو فاسد أيضا كما هو ظاهر \* واستشكل العصام هذا  
أيضا بوجه آخر وهو انه يقتضى أن لنا مقاما هو بخلاف كل وليس كذلك يعنى  
أنه لما جعل المباينة بين التنكير ونحوه وبين مقام خلاف كل اقتضى ان خلاف كل  
له مقام يقتضيه وليس هنا مقتضى يقتضى خلاف كل بل المقتضى انما يقتضى واحدا  
واحدا من خلاف كل اذ لكل مقتضى غير مقتضى الآخر \* وأجاب عبد الحكيم  
بما يدفع ذلك كله حيث قال دخلت كل على المشيعين بعد وجود التخالف يعنى أن  
لفظة كل انما تفيد الشمول فيما دخلت عليه وما دخلت عليه هنا محكوم فيه بالتخالف  
المعين فان حاصله قبل دخولها مقام التنكير بيان مقام خلافه ومقام الاطلاق  
بيان مقام خلافه وهكذا وبعد افادة الشمول لا يتغير هذا التعيين اذ لا مزيل له  
فرجع الضمير هو كل واحد مما ذكر لكن لا مطلقا بل كل واحد معين بعقد

أو المسند يبين المقام الذى يناسبه تعريفه ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند  
التخالف بينه وبين خلافه المعين أيضا وحينئذ فالخلاف المراد به مقابل كل المناسب  
للعقابلة به اذ الخلاف انما عقد بينهما لا بين كل ومطلق مغاير له والضمير عائذ على  
كل أو الواحد المعين لما سبق وحيث كان الخلاف فى الحقيقة خلاف واحدا وهو  
ما عقد بينه وبينه التخالف يندفع كلام العصام أيضا \* اذا عرفت ذلك فالشارح  
جرى على أن الخلاف بمعنى المقابل والضمير عائذ على كل وقد عرفت انه يصح عوده  
على واحد على ما تقدم \* وأما الجواب بأن الكلام على التوزيع ففيه ان التوزيع  
انما يكون فى السكل المجموعى لا الافرادى لعدم الاجتماع فيه حتى يوزع الا أن  
يقدر المضاف اليه لفظ كل جمعا معر فأي مقام كل الامور المذكورة يبين مقام  
خلاف كلها فيصح التوزيع لانه حينئذ يكون من قبيل المجموعى وحينئذ يكون  
التميين موكولا الى السامع (قوله ومقام اطلاق الحكم الخ) عبارة المطول أو التعلق  
أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه يبين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع  
أو شرط أو مفعول أو ما يشبهه اه وقوله تقييده بمؤكد أو أداة قصر ناظر الى  
الحكم والتعلق \* مثال التأكد فى الحكم اذ زيدا قائم ومثاله فى التعلق اضرب زيدا  
كما مر \* ومثال القصر فيهما انما قام زيد انما ضرب زيد عمرا ولا تنافى بين كون  
المثاليين لتقييد الحكم أو التعلق بالقصر وكونهما لقصر الصفة كما وهم وقوله أو تابع  
هذا فى المسند اليه والمسند ومتعلقه وقوله أو شرط ناظر الى المسند كقوله او  
مفعول ان أريد بالشرط أدواته فالمسند اليه المطلق كضرب رجل يتقيد بالتابع  
كضرب رجل قائم والمسند المطلق ان كان اسما كزيد طبيب يتقيد بالتابع كزيد  
طبيب ماهر وان كان فعلا كما كرمت يتقيد بالشرط نحو ان جئتني أكرمك وبالمفعول  
نحو أكرم زيدا وان كان شبه الفعل نحو زيد ضارب يتقيد بالمفعول نحو زيد  
ضارب عمرا والمتعلق المطلق كضربت رجلا يتقيد بالتابع كضربت رجلا طويلا  
وقوله وما أشبه ذلك يعنى قد يتقيد المسند المشتق بالحال والتمييز والمستثنى المنصوب  
الى غير ذلك اه (قوله اطلاق الحكم) أى الاسناد بين المسند والمسند اليه (قوله  
أو التعلق) أى النسبة بين الفعل والمفعول (قوله أو غيره) قد علمت أقسامه وأمثلتها

اليه أو المسند أو متعلقه يبين مقام تقييده يؤكد أو غيره ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقه يبين مقام تأخيريه ومقام ذكره يبين مقام حذفه ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الایجاز يبين مقام الانطاب والمساواة ومقام خطاب الذكي يبين مقام خطاب الغبي فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة ما لا يناسب الغبي (ولكل كلمة مع صاحبيتها) أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام )

( قوله ومقام خطاب الذكي ) المقام هو الذكاء والخطاب ماخوطف به سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها والمراد بالذكي بالذكية بالإضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة فى القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا أنه أراد به الفطن واختاره المزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبي ولذا لم يقل مع خلافه كما فى الاطول ( قوله مقام خطاب الغبي ) هو الغباوة ( قوله فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة الخ ) كالقصر بطريق التقديم دون ما والا وانما ( قوله ولكل كلمة الخ ) من ضمن التفريع على تفاوت المقامات وانظر لم لم يقل هنا كتابته ومقام الكلمة مع صاحبيتها يبين مقام تلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل المعنى ولعله للاختصار والاشارة الى أن ما سبق كان المقام فيه لشيء واحد وما هنا للكلمتين لا للكلمة وحدها أى بشرط انضمام أخرى لها لافادتهما جميعا للمعنى فلا وجه لجعل المقام لاحدهما بشرط مصاحبة الاخرى اذا عرفت هذا عرفت أن قوله ولكل كلمة الخ ليس اعادة لما سبق من قوله فقام كل الخ لان المقام هنالك للتعريف أو التنكير أو التقديم أو التأخير أو الاطلاق أو التقييد وهنا لمجموع الكلمتين فالخصوصية فيما تقدم نفس التعريف مثلاً وهنا مجموع الكلمتين ولذا أعرب مع ظرفاً للحصول الواقع خبراً مقدماً أو متعلقاً بوضع المقدّر أى لوضع كل كلمة فتكون المصاحبة مشاركة للكلمة فى تعلق الحصول أو الوضع بها فيفيدان المقام لهما جميعاً باعتبار ذلك الحصول أو الوضع وليس صفة كلمة أو حالاً منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبيتها أو حال كينونتها

ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى . مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط له مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل أداة شرط مع معها بل كائن للكلمة مع صاحبها ووجه التكرار عند من ادعاه انه لما ذكر فيما سبق ان مقام كل من الامور المتقدمة يباين مقام خلافه علم منه أن المسند اليه مع المسند النكرة مقاما ليس للمسند اليه مع المسند المعرفة وكذا العكس وقس الباقي وقد علمت رده بان المقام هناك لشيء واحد وهنا لشيئين ( قوله ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى ) هذا الحصر على هذا الوجه مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط الفائدة القيد أى فائدة الخبر والقيد هو قوله مع صاحبها كأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوزها الى الكلمة مع غير صاحبها وانما قيده بالمشاركة لها في أصل المعنى لانه لو كانت غير مشاركة لها فيه لم يكن ايرادها لاقتضاء المقام بل لافادة أصل المعنى والمراد بأصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام المشتركين بين كلمتهما اهـ بيد الحكيم بزيادة يسيرة وجعل فى الاطول الحصر على وجه آخر حيث قال أى المقام لها لا للكلمة تشاركها فى أصل المعنى فيكون مستفادا من التقديم أيضا مع كون محط الفائدة المقيّد وهما مسلكان صحيحان والمثال على ما للاطول أن لأن مع الفعل مقاما ليس لمشارك ان وهو اذا مع ذلك الفعل فمصدق الكلمة هو ان مثلا ومصدق الكلمة المشاركة هو اذا ومصدق المصاحبة هو الفعل المضارع بخلافه على تقرير الشارح فقول الاطول مثلا مرفوعة فى قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لها مع الموضوعات مقام ليس المرتفعة معها لا مع الاكواب اهـ جار على مسلكه لاعلى مسلك الشارح فان الشارح قرر ان لكل كلمة مع صاحبها مقاما ليس لتلك الكلمة مع أخرى مشاركة لتلك المصاحبة فى أصل المعنى والاطول قرر أن لكل كلمة مع صاحبها مقاما ليس لمشارك تلك الكلمة مع تلك المصاحبة بعينها فافهم ( قوله مثلا الخ ) اعلم أن قول المصنف ولكل كلمة الخ يفيد بمنطوقه أن لهذه المصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لتلك المصاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة فى أصل المعنى لدخول هذه المصاحبة فى قوله

الماضى مقام ليس لها مع المضارع ( وارتفاع شأن الكلام ) الفصيح  
ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة فى المصاحبة والى هذا أشار الشارح حيث مثل  
بهذين المثالين ( قوله فله مع ان مقام الض ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه مع  
اذا الجزم والتحقق اه سم تقول ان جاء زيد آتيك وآتيك اذا احمر البسر ولا  
يصح العكس اه جري ( قوله الكلام الفصيح ) \* ان قلت ما المصحح لجعل ال  
مشيرة الى الكلام الفصيح ( قلت ) سبق تقييد الكلام بالفصاحة فى قوله مع  
فصاحته فالإشارة له بعد التقييد \* فان قلت وما الموجب لهذا القيد \* قلت هو ان  
لا ارتفاع لغير الفصيح \* واعلم أن المتن محتمل لمعنيين الاول ان كل ارتفاع  
للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط فى الحسن بعدمها الثانى ان كل ارتفاع للكلام  
بقدر ما فيه من المطابقة وكل انحطاط له بقدر ما انعدم منها وعلى الاول يقيد  
الكلام بالفصيح وعلى الثانى بالبليغ \* واعرض الاول بأن المطابقة سبب لاصل  
الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة سبب لعدم الحسن \* وأجيب بأن المعارض فهم  
أن المعنى ارتفاع الكلام فى نفسه الواقع ذلك الارتفاع فى الحسن بسبب المطابقة  
وانحطاطه فيه أى فى الحسن بأن يكون حسنه أقل بسبب عدمه أى عدم نفس  
المطابقة لا ذلك القدر منها وليس كذلك بل المراد أن ارتفاعه فى باب الحسن  
سواء كان بأصله أو الزائد بالمطابقة وانحطاطه فى ذلك الباب بعدمها فالارتفاع فى  
باب الحسن هو الرقى بسبب الحسن سواء كان بأصله أو الزائد والانحطاط فيه  
وبالنسبة اليه هو النزول بسبب عدمه سواء كان عدم أصله أو الزائد بخلاف  
ما اذا كان الارتفاع فى نفس الحسن فانه يستدعى أن يكون قبله حسن فيه فانه  
يستدعى بقاء أصله \* وأجيب أيضا بأن ذلك انما يرد لو كان المراد بالمطابقة أصلها  
وليس كذلك اذ للمطابقة مراتب وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب تعدد  
مراتب المطابقة فيجوز أن يكون المعنى ان ارتفاعه بمرتبة من مراتب المطابقة  
وانحطاطه بعدم تلك المرتبة لكن على هذا الجواب لا يكون الكلام شاملا  
بالارتفاع بأصل الحسن والانحطاط بعدمه بخلافه على الاول ولعل تركهما على هذا  
الجواب لعلهما بالاولى \* ولك أن تقول يدفع الاشكال أيضا قول الشارح

(في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب وهو الامر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو تتبّع خصوص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله والمراد بالحسن الحسن الذاتى الحاصل بالبلاغة دون العرضى لحصوله بالمحسنات البديعية

الفصيح فان أصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف والتحقاق غير البليغ باصوات الحيوانات من حيث انتفاء هذا الحسن فلا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحة \* فان قلت كيف تريد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع \* قلت ان اكتفى في البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بليغاً اذا روعى فيه حال وان كانت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على كلام مطابقة كلام آخر مما لا خفاء في تحقيقها أما على ان البلاغة لا بد فيها من المطابقة لجميع مقتضيات الحال وتلك الزيادة اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على المقتضيات في القلة والكثرة على حسب ما يقتضيه المقام واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فان الاعتبار في البلاغة بمطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة ( قول المصنف وارتفاع شأن الكلام الخ ) عبارة المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مطابقة الكلام لما يليق به اه فأسقط المصنف قوله بحسب وقوله باب وزاد بعدمها فاذا أردت أن تحرر المتن على ما في المفتاح فسرته بالمعنى الثانى المتقدم ( قوله في الحسن ) أى في باب الحسن وقد علمت ان الارتفاع في باب الحسن هو الذى يكون بسببه أى الحسن فى السببية وليست ظرفية متعلقة بمحذوف أى الارتفاع الواقع فى الحسن واحتترز بهذا الفيد عن الارتفاع فى باب الترغيب مثلاً فان ذلك ليس من البلاغة اذ ليس من المعانى الثنائى الزائدة على أصل المراد وان اقتضاه الحال فان مقتضى الحال المراد هو ما أفاد معنى يعتبر أولاً فى المعنى وثانياً فى اللفظ ( قوله الامر بالمعتبر ) أى فقوله لم الاعتبار المناسب كقولهم فى العلم هو حصول الصورة أى الصورة الحاصلة آخر هذه العبارة للتنبية على أن الاعتبار لازم فى ذلك المناسب كأنه نفس الاعتبار حتى أن الحاصل

( فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ) للحال والمقام أى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن. الدائق الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تنفيده اضافة المصدر وهو هنا ارتفاع ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع بلا اعتبار لا تحصل به البلاغة ( قوله فمقتضى الحال ) هو الاعتبار المناسب الفاء للتفريع وهو نتيجة ما قبله وهذا ما جرى عليه الشارح وجعل الشيخ عبد الحكيم الغرض من هذه الجملة تفسير الاعتبار المناسب والفاء للترأخي في الذكر لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشيء فانظره ( قوله أى اذ علم الخ ) حاصل ما أشار اليه الشارح ان معنا مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف ففي الكلام اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغره بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لا ان عينه ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقة الكلام وكل شيء يرتفع بمطابقة الكلام هو الاعتبار المناسب فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ( قوله على ما تنفيده ) أى بناء على ذلك والمصدر هو ارتفاع ( قوله والا لما صدق الخ ) فيبطل أحد الحصرين فيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلق فانه يبطل الحصر في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخرى للاعم ويبطل كلا الحصرين فيما اذا كان بينهما تباین أو عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الآخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في أحدهما فيثبت انهما متساويان ومترادفان وفيه نظر \* وجه النظر انه يمكن المناقشة في المقدمتين وعلى تقدير التسليم لا يعيدان المصنف لان حصر حكم في شيء لا يقتضى ثبوته لكل من أفراد حتى يبطل بذلك حصره فيما هو أخص من ذلك مطلقا ومن وجه كقولنا ليس الضحك الا للإنسان وليس الضحك الا للحيوان كذا نقل عن السعد وقوله فيبطل أحد الحصرين الخ المراد ببطلان الحصر بطلان الحكم السلي منه كما هو المتبادر منه في صورة التباس الكلّي أو الجزئي على تقدير صدق الحصرين يبطل الحكم السلي

### الا بالمطابقة لمقتضى الحال

في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتى فى الآخر - وفى صورة العموم مطلقا  
يبتل الحكم السلبى للحصر فى الاخص بسبب الحكم الثبوتى للعموم فيما عدا الاخص  
فاندفع ماتوهم من انه فى صورة العموم المطلق أيضا يبتل كلا الحصرين ولا يتعين  
بطلان الحصر فى الاخص لبطلان الحكم السلبى من الحصر فى الاخص والحكم  
الثبوتى من الحصر فى العموم ( قوله يمكن المناقشة فى المقدمتين ) فيمكن منع  
المقدمة الاولى بناء على أن المصدر المضاف ليس نصاً فى الاستغراق والثانية بأن  
المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته لمقتضى الحال لا انه لا ارتفاع الا به ( قوله  
لا يقتضى الخ ) قال عبد الحكيم لا يخفى اندفاعه بما قرناه سابقا من أن كلا من  
المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجودا وعدما لانه اذا كان دائرا مع العموم  
يجب تناوله لجميع أفرادة تحقيقا للدوران معه اهـ \* وحاصل المقام ان الشارح علل  
انتاج الكلام السابق لكون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب بالحصرين  
السابقين فعروض بأن لا صلاة الا بالطهور ولا صلاة الا بالنية حصران ولم يثبت  
اتحاد المحصورين فيه وأجيب بأن ما هنا من قبيل القصر الحقيقى بدليل الدوران أى  
ان الارتفاع دائر مع كل من المطابقتين وجودا وعدما والمعارض بهما من قبيل  
القصر الاضافى وان المراد بهما حصر السببية فى الجملة \* ونوقش فى المقدمتين أيضا أما  
الاولى فلان ما بين عليه القصر فيها من اضافة المصدر ليس قطعيا لانها ليست نصا  
فى الاستغراق وأما الثانية فلا لأن الحصر فيها لم يعلم من كلامهم كما تقدم \* ثم أن  
الشارح استدلل على هذا الانتاج بقوله والا لما صدق الحصران فهو من قبيل  
التحقيق أى اثبات الدليل بدليل وقد بين السيد عدم صدق الحصرين ببطلانهما  
على التباين وكون العموم وجهياً وبطلان الحصر فى الاخص على كون العموم  
مطلقا وبحث فيه الفترى حيث قال لا يخفى ان أحد الحصرين ليس أولى من الآخر  
فى الصدق والالم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين أيضا فلم انه لافرق بين  
التقادير الثلاثة فى كون اللازم بطلانه أحد الحصرين أو كليهما ولا مدفع الا  
بإثبات أولوية أحد الحصرين بالصدق فى صورة العموم المطلق دون التباين



(فالبلاغة) قولنا كلام بليغ صفة (راجعة للفظ) لا باعتبار أنه لفظ وضوت بل (باعتبار افادته المعنى) أى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) لان البلاغة كما من مطابقة الكلام القصيح لمقتضى الحال واعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار الاعراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيرا يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) أى كايسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى وأيضا مصدر آض اذا رجع وهو مفعول مطلق حذف عامله كارجع الى الاخبار بكذا رجوعا أو حال حذف عاملها وصاحبها كاخبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما يستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا (وهذا)

والعموم من وجه فليتأمل ، وأجيب عنه فيما مر فى بيان معنى بطلان الحصر \* ثم أن الشارح نظر فى الدليل بإمكان منع مقدمتى الحصر \* وبالقدح فى الملازمة بين المقدم والتالى وقد علمت (قوله فالبلاغة) تفريع على تعريف البلاغة وسيأتى بيان وجه التفريع فى الشارح (قوله بل باعتبار الخ) فليس التعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها راجعة الى الالفاظ نفسها ومن حيث هى هى ولكن يعرض لها بسبب المعانى والاعراض التى يصاغ بها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض قرب تنكير مثلا له مزية فى لفظ وهو فى لفظ آخر فى غاية القبح بل وهذه اللفظة منكورة فى بيت آخر قبيحة اه مطول (قوله أى الغرض) كدفع الانكار لا الخصوصيه خلافا لمن وهم فيه (قوله بالتركيب) أى عند التركيب وهو متعلق بافادة لا بالمعنى الذى يقصده البليغ بالتركيب على ما قيل لانه يوم كونه مدلول بالتركيب وليس كذلك وانما هو مدلول لمقتضيات الاعراض لانها آثار لها والآثار تدل على المؤثر فلا دخل للتركيب من حيث هو تركيب فى تلك الدلالة لا وضعاً ولا عقلاً (قوله لان البلاغة) بيان لوجه تفرع كلام المتن على التعريف فالجملة الاولى راجعة الى اللفظ والثانية لقوله

أى لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وما قرب منه وهما) أى كل منهما (حد الإعجاز).  
 بأن يرتقى الكلام فى بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته  
 وتقديمي ما قرب منه على حد الإعجاز أولى من تأخير الاصل له عنه لانه يؤهم  
 عطفه على حد الإعجاز فيكون المعنى الاعلى حد الإعجاز وما قرب من حد  
 باعتبار المعنى (قوله أعلى) هو ما تنتهى البلاغة اليه أى جزئى لاجزئى فوفا ان كانت  
 النهاية حقيقية أو نوع لا نوع فوفا وهو الإعجاز ان كانت النهاية نوعية والظاهر  
 انه على كلام المصنف يتعين أن يراد بالاعلى الاول (قوله وما قرب منه).  
 الموصول للعهد أى ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن  
 معارضته ليشمل سائر مراتب الإعجاز (قوله أى كل منهما) عبارة شرح المفتاح  
 حد الإعجاز المرتبة التى يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على  
 شيئين الطرف الاعلى وما يقرب منه ثم ان المسمى بحد الإعجاز ان كان التقدير  
 المشترك الصادق على كل منهما وعليهما معا فلا يصح ان خصوص كل واحد هو  
 المصدوق بل المجموع أيضا كذلك وان كان المجموع فلا يصح أن يكون قول  
 الشارح فكل للكل الافرادى بل للكل المجموعى وفى شرح المطول أى  
 الطرف الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الإعجاز  
 قال عبد الحكيم قوله أى الطرف الاعلى الخ أخذ الطرف حقيقيا وأشار بإيراد  
 كلمة مع موقع الواو الى أن اعتبار العطف مقدم على الاخبار ليصير المحكوم  
 عليه بحد الإعجاز كليهما لا كل واحد منهما لان المقصود تعيين مرتبة الإعجاز  
 لا بيان ما يصدق عليه اه (قوله حد الإعجاز) الحد بمعنى المرتبة واضافته  
 للإعجاز بيانية هذا هو المناسب لما صنعه المتن (قوله بأن يرتقى) تفسير  
 للإعجاز عند علماء البيان فهو عندهم الارتقاء فى خصوص البلاغة وسمى الارتقاء  
 المذكور اعجازا لانه سبب عندهم كالتخرج عن طوق البشر مطلقا عند غيرهم \*  
 أى سواء كان الارتقاء فى البلاغة أو غيرها كالاخبار عن المفغيات وصرهم عن  
 الاتيان بمثلها والتقييد بالبشر لانه المتصدى للمعارضة وان كان اعجاز القرآن  
 ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الاية  
 (قوله لانه يؤهم) عطفه على حد الإعجاز بل هو ظاهر العبارة لقرب المعطوف

الاعجاز وليس مراداً لأن القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الأعلى بل من المراتب العالية لأنه فسرفى الايضاح الأعلى بالنهاية ونهاية الشيء واحدة (وأسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه

عليه والمرجع ( قوله من المراتب العلية ) وقد علمت أن الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلاً فيها فلا يكون من الطرف الأعلى ( قوله وفي الايضاح ) تأييد لكون ما يقرب ليس من الأعلى وهو يدل على أن الأعلى لا يتعدد وبه يندفع قول من قال المراد أن الأعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز اه على أنه فسر الحد بالنهاية والحق أنه بمعنى المرتبة لأن الاعجاز اذهاب قوة الفعل أو اظهار العجز وارتقاء الكلام في بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر وهو شيء واحد ليس له بداية ونهاية والفرق بين كونه بمعنى النهاية وكونه بمعنى المرتبة أنه اذا كان بمعنى النهاية كان للاعجاز فرداً أو أفراد غير تلك النهاية بخلاف ما اذا كان بمعنى المرتبة فإنه لا يخرج عنها شيء هذا \* وأورد على ما سلكه المصنف أنه يلزم عليه كون الآيات متفاوتة في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز \* وأجيب بتسليم ذلك اللزوم أي أن البعض المتحدى به أعلى طبقة من بعض ولا ضير فيه وذلك التفاوت اما بحسب تفاوت المقامات في البعض كما كان لبعض عشر مقامات تقتضى عشر اعتبارات ولا آخر خمس مقامات تقتضى خمس اعتبارات وراعى المتكلم في كل بعض جميع اعتباراته \* وكيف كان كان لبعض مقامات يقتضى تأكيدها شديداً بأن يأتي بتأكيدين أو ثلاثة كالانكار الشديد وبعض آخر مقام يقتضى تأكيدها ضعيفاً كتأكيدها واحد كالانكار الضعيف وراعى كل ذلك المتكلم فقد ثبتت البلاغة لكل بعض حيث وجدت فيه البلاغة أى المطابقة لجميع ما يقتضيه حاله واما بحسب رعاية الاعتبارات أى مع اتحاد المقامات كان كالمثل لكل من البعض عشر مقامات لكن المتكلم راعى في أحدهما بعض الاعتبارات لضعف السامع عن فهم الكل لا لعجزه سبحانه عن الاتيان بالبعض الآخر وفي الآخر جميعها لقوته على فهم الكل وللإشارة الى تمام العجز حيث لم يقدر الممارض على الاتيان بمثل ما ترك فيه البعض

الى مادونه ) مرتبة ( التحق ) الكلام وان كان صحيح الاعراب ( عند البليغ بصوت الحيوان ) غير الناطق يصدر من محله بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد ( وبينهما ) أى بين الطرفين ( مراتب كثيرة ) متفاوتة بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات

( قوله مادونه ) عبارة الدسوقي أى الى مرتبة أنزل من تلك المرة السفلى وهى الخلو من الخصوصيات ( قوله التحق ) أى ذلك الكلام المغير عن تلك المرة السفلى بأصوات الخ واورد على هذا التعريف انه غير مانع لانه شامل للطرف الاعلى والاوسط فان كل واحد منها يصدق عليه انه مرتبته اذا غير الكلام عنها الى ما دونها التحق بأصوات الحيوانات لان ما كان دون الاسفل وانزل منه يصدق عليه انه دون بالسنة للاعلى والاوسط وأجيب بان هذا اليراد يدفعه ما فى ما من معنى المعلوم لان المعنى وهو ما اذا غير الى أى مرتبة دونه التحق الخ فخرج الاعلى والاوسط فانهما ليسا كذلك اذ من جملة مادون الاعلى الاوسط والاسفل ومن جملة ما دون الاوسط الاسفل وتغيره الى واحد منها لا يلحقه باصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على أن المراد بالدون ما كان أنزل ولو بواسطة واما لو اردنا به ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات اشارة الى أن المراد بها غير الانسان اه ( قوله وان كان صحيح الاعراب ) فيه انه غير صحيح الاعراب ليس أولى بالالتحاق لجواز ان يكون صحيح الاعراب ضعيف التأليف معقد مع عدم فصاحة الكلمات المناسبة أن يقول وان كان فصيحاً وقد يقال لم يقل وان كان فصيحاً لان الضمير راجع الى الفصيح اذ التغيير انما هو من جهة الاعتبارات دون الفصاحة ( قوله بحسب مايتفق ) أى بحسب اتفاق صدورها ان كانت ما مصدرية وضمير يتفق لمصدر يصدر أو بحسب مايتفق من الاسباب ان كانت موصولة ( قوله وبينهما ) عطف على طرفان أى لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما أو الجملة تامة معطوفة على قوله لها طرفان ( قوله بحسب تفاوت المقامات ) ككلام له عشر مقامات وآخر له خمس روى فى كل جميع مقاماته وقوله ورعاية الاعتبارات كلامين كل له عشر مقامات

والبعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة ( ويتبعها ) أى بلاغة الكلام ( وجوه أخرى ) سوى المطابقة والفصاحة ( تورث الكلام حسنا ) فى قوله يتبعها إشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة وانها انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلت تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة ( والبلاغة فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعمل ) مما أمران أحدهما ( أن كل بليغ ) كلاما كان أو متكلمهما على استعمال المشترك فى معنوية أو على عموم المجاز أى كل ما يطلق عليه لفظ البليغ ( فصيح ) لان الفصاحة . أخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا ( ولا

راعاها المتكلم كلها قدرته وراعى آخر منها خسة لعدم قدرته فالتفاوت بالرعاية فقط عند اتحاد المقامات وقد يجتمع ( قوله والبعد عن أسباب الاخلال ) فالكلام الخالى عن نحو فسبح أبلغ مما اشتمل عليه وان منع المانع سببية الاخلال ( قوله سوى المطابقة الخ ) فى قوة التعليل فيكافئه قال انما كانت غير لازمة لكونها سوى المطابقة والفصاحة وإيهام ذلك أن المطابقة والفصاحة أيضا تتبعان البلاغة لاضير فيه لانهما كذلك لكونهما جزأين فهما تابعتان فى الوجود لان الوجود انما تعلق بالمجموع أولا وبالذات وبالاجزاء من حيث هى أجزاء تبعا والوجوه تابعة فى الاعتبار بأن تعتبر فى الكلام بعد البلاغة فظهر ان قوله وتتبعها لاينفى عن قوله آخر قوله فى قوله يتبعها أى الى آخره لان الإشارة الثانية وان كانت من يتبعها فقط لكن الاولى من القول بتامه لان العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد اجراء ( قوله تورث الكلام حسنا ) على وجوه ( قوله لانها ليست مما تجعل المتكلم الخ ) أى بحسب العرف لا بحسب اللغة فان اللغة حاكمة بأن من قام به معنى يشتمل له منه صفة ( قوله كلام بليغ ) أى كلام بليغ يقصده لان النكرة الموصوفة تعم نحو أكرم رجلا عالما أى أى رجل عالم كان فتمخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمذبح دون آخر كالدم اه عبد الحكيم ( قوله ان كان بليغ الخ ) فبين البليغ والفصيح عموم وخصوص مطلق

(عكس) بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (و) ثانيهما (أن البلاغة) فى الكلام (مرجعا) أى ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى (الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية الغرض) والا لربما أدى الغرض بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والا لربما أورد الكلام المطابق غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (وهذا) أى تمييز الفصيح من غيره (منه)

(قوله بالمعنى اللغوى) أى لا المنطقى اذ هو غير متعين لان المرجعية الكلية تنعكس عكسا منطقيا موجبة جزئية وعكسا لغويا موجبة كلية (قوله ان البلاغة فى الكلام مرجعها الخ) بيانه ان المرجع ما ذكر تقييده لبيان وجه الحاجة الى هذين العاملين لانه اذا علم ما يحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم ان بعضه مدرك بعلم آخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العاملين علم ان الحاجة ماسة اليهما أفاده ابن يعقوب (قوله عن الخطأ فى تأدية الغرض) أى لاعتناء الخطأ فى كيفية التأدية (قوله والا لربما) قد علم ان البلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فلو لم يكن الاحتراز مرجعا لها لحصلت بدونها بأن تحصل مع الخطأ فى التأدية واذا كان كذلك لا يكون مطابقا وقد فرضناه مطابقا فقول الشارح فلا يكون بليغا متفزع على قوله غير مطابق باعتبار ما علم مما سبق كما يدل عليه قوله لما مر وفى العبارة الثابتة لما سبق لاعلى نفي كون الاحتراز مرجعا اذ مع عدم كونه مرجعا لها لا تكون متوقفة عليه فلا يتم الدليل \* وانما قال الشارح لربما أدى لانه لا يلزم من عدم كونه مرجعا التأدية بغير المطابق وانما اللازم جواز ذلك اه شيخنا الشريفي (قوله تمييز الفصيح) أى معرفته وليس المراد التمييز الفعلى وهو ان يعرف الفصيح من غيره مع الاتيان به وترك غيره فان بلاغة الكلام لا يجب ان تحصل حتى يمكن حصولها انما الواجب حصوله هو المعرفة

أى بعضه ( مايبين ) أى يوضح ( فى ) علم ( متن اللغة ) كالغرابة اذ به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ماعداها مما يقتدر الى تنقير أو تخريج ليس سالما من الغرابة وإنما قالوا متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع أقسام العربية وهى اثنا عشر قسما بينها مع حدودها فى حاشية المطول ( أو فى علم ) التصريف ( كخالفه القياس اذ به يعرف أن الاجل خلاف القياس دون الاجل ) ( أو ) فى علم ( النحو ) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى ( أو يدرك بالحس ) كالتنافر اذ به يعرف أن مستشزرات متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات ( وهو ) أى مايبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ( ماعدا التعقيد المعنوى ) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه ميبين فى العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس قيل والمراد بالحس السمع والالوه كما قال بعض المحققين الحس الباطنى أعنى الوجدان ( قوله أى بعضه ) منه تعلم أن تمييز كل له اجزاء لان التمييز المذكور انما يتحقق بمجموع التميزات المذكورة أى لها مع الهيئة الاجتماعية ( قوله علم ان ماعداها ) وهو ما ليس فى الكتب المتداولة اذ ما فيها هو غير الغريب وما ليس فيها هو الغريب ( قوله لان اللغة قد تطلق الخ ) أى والغريب انما يعرف من علم متن اللغة فقط ومعنى كون التمييز المذكور سببا فى علم متن اللغة انه يحصل بسبب أسر ميبين فيه وهو الالفاظ المبينة فى الكتب المتداولة فان كل ما فيها غير غريب فما لا يوجد فيها غريب كما علمت فاستاديبين الى كلمة ما الذى هو عبارة عن التمييز اسناد مجازى من اسناد ما للسبب الى المسبب فاندفع قول الفهرى الاول الى الاول تدبر ( قوله اثنى عشر ) قد نظمتها بقولى

معانى صديقى فى البيان بديعة ولكن نحوناها فقالت لنا صرفا

فأنشأت تاريخا نخطت لغاتها عروض هو انا لا شعور له صرفا

( قوله أو فى علم التصريف ) قيل الصواب الواو وكتب عبد الحكيم على

قوله ومنه ما يبين ما نصه وكلمة مالف ومجل وما بعده نشر له والشائع فى هذا

الذى هو الذوق المدرك للامور الذوقية (يحتز عن الخطأ) فى تأدية الفرض (بعلم المعانى وعن التعميد) المعنوى (بعلم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما وان كانت تتوقف على غيرها من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشرت بقولى (وتعرف وجوه التحسين بعلم البديع) ولما كان المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى البلاغة علم البيان وبعضهم) يسميها (علم البديع وبعضهم يسمى الاخيرين) أى البيان والبديع (علم البيان) والاول علم المعانى ولا تخفى وجوه المناسبة وقد أفصحت بها مع زيادة فى حاشية المطول

### ﴿ الفن الاول علم المعانى ﴾

النشركة أو كما سيجىء اه أى فأو بمعنى الواو فلا تصويب (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) اما وجه تسمية الاول بالمعانى فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام لمتضى الحال وهو متعلق بالمعانى لان مرجعه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والثانى بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح والثالث بالبديع فلتبحث فيه عن المحسنات ولاخفاء فى بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق التفصيلي المعرب عن مافى الضمير ولا خفاء فى تعلق الفنون تصحيحا وتحسينا وأما تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أى المنطق الخ أى لتغليب الفن الثانى على الثالث وأما تسميته الثلاثة بالبديع فلبداعة مباحثها وحسنها اه من بن يعقوب ويسن وغيرهما

### ﴿ الفن الاول علم المعانى ﴾

(قوله الفن الاول علم المعانى) يحتمل أن يراد بكل من المحمول والموضوع المعانى أى القواعد وأن يراد بكل منهما الالفاظ وأن يراد بأحدهما المعانى والآخر الالفاظ فهذه أربع احتمالات وعلى الاخيرين يكون فى الحمل تسامح لعلاقة الدالية



قدموه على البيان لكونه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به  
ايراد المعنى الواحد فى تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال المتغيرة  
فى علم المعانى ففيه زيادة ليست فى علم المعانى والمفرد مقدم على المركب طبعاً فقدم  
على البيان وضعا ( هو علم ) أى ملكة يقتدر بها

والمدلولية فهو مجاز مرسل قيل الصواب العكس لان العلم سابقا علم بعنوان علم  
المعانى دون الفن وما هو معلوم أحق بالموضوعية والانطباق بالمحمولية ما هو  
مجهول لكن انت خير بأن الذى علم مما سبق أن هناك فنونا ثلاثة موصوفة  
بالاولية والثانوية والثالثية وانها علم المعانى والبيان والبديع الا أن النسبة بينهما  
مجهولة اذ لم يعلم ان الفن الاول علم البيان أو البديع فقال لافادة هذه النسبة  
الفن الاول الخ فالحدث عنه هو الفن الاول والفن الثانى والفن الثالث وأما علم  
المعانى والبيان والبديع فهو محكوم ومحدث به اهـ من عبد الحكيم بزيادة ونقص  
وتغيير ( قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ) فى بعض النسخ إسقاط منه  
والصواب زيادتها لان الغرض بيان ان منزلة المعانى من البيان كمنزلة المفرد الحقيقي  
من المركب كذلك وانما لم يكن المعانى مفردا حقيقيا والبيان مركبا كذلك لان علم  
المعانى ليس معتبرا فى علم البيان لا من حيث الذات بأن تكون ذاته أى مسائله  
بعض مسائل البيان ولا من حيث المفهوم بأن تكون مفهومه وهو علم يعرف به الخ  
بعض مفهوم البيان حتى يتوقف تعقل الثانى على تعقل الاول بل نسبة المعانى الى  
البيان كنسبة المفرد الى المركب من حيث أن البيان اعتبر تعلق ماعلم به بما علم  
بالمعانى ( قوله والمفرد ) أى ولو حكما وكذا المركب ليتضح التفريع بعد ( قوله  
أى ملكة يقتدر بها الخ ) انما قيد الملكة بالتي يقتدر بها على الادراك الجزئية  
ليفيد ان الذى يطلق عليه العلم عرفا انما هو ملكة استحضار أمور مخصوصة  
وهى المسائل الكلية التى يستنبط منها فروع جزئية والسرفى ذلك ان حقيقة كل  
علم مسائل ومسائل العلوم قواعد كلية يستنبط منها الجزئيات وملكة استنباط  
تلك القواعد أدلتها متقدمة على تحققها أو هى التهيؤ لاستنباطها والملكة من  
حيث استنباط الفروع بالفعل متأخرة اذ الفروع فائدة للعلم متأخرة فناسب إطلاقه

على ادراكات جزئية أو هو نفس الأصول والقواعد المعلومة

على ملكة استحضار القواعد الكلية التي يستنبط منها الفروع من حيث أنها مستحضر لها لا بها من حيث استنباط الفروع وإن كانت ملكة استحضارها هي ملكة الاستنباط بعينها لما عرفت أن الوصف بالافتقار على الاستنباط إنما هو لبيان أن العلم إنما هو الملكة المتعلقة بقواعد الاستنباط لأن حقيقة العلم مسائل كلية يستنبط منها جزئيات أو هي ثمرة العلم اه شيخنا الشرعيني والحاصل أن مراد الشارح بيان ما يطلق عليه لفظ العلم عرفا وهو الملكة الموصوفة بتلك الصفة لا الملكة بقطع النظر عن كونها يقتدر بها على تلك الادراكات فلما كان الاطلاق عليها من حيث الافتقار وصفها به ولولاه لفهم أن العلم يطلق على الملكة مطلقا وقوله فيما سيأتي يعرف به الخ لتخصيص العلم بعد اطلاقه على الملكة مطلقا بملكه يقتدر بها على ادراكات جزئية هي تلك المعرفة وعبرة السعد في حوشي المضد العلم عبارة عن ملكة بما يقتدر على ادراكات جزئية فليس التقييد بيقدر لاعتباره في المفهوم حتى يرد لزوم التكرار في قوله يعرف المفسر بقول الشارح بأن يستنبط مع ما اعتبر في المفهوم (قوله على ادراكات جزئية) المراد بها الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة في المسائل وجزئيتها الجزئية متعلها (قوله أو هو نفس الاصول والقواعد) اخره لأن اطلاق العلم على الملكة أكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه أولى ولأنه يحتاج الى تقدير مضاف في قوله يعرف به أى بعلمه أى العلم الناشئ من تكرر أى تكرر إدراك القواعد وذلك العلم هو الملكة\* هذا واعلم أن ملاحظة العلم اجمالا باعتبار الموضوع والغاية مثلا آلة لوضع اسم العلم والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة وحينئذ لا يكون العلم الذي تزايد مسائله متحققا بجميع أجزائه في وقتها والعالم به إنما سمي عالما باعتبار الملكة لا باعتبار التصديقات بالمسائل اه عبد الحكيم على القطب وهذا الكلام صريح في أن العلم بمعنى المسائل هو مجموع المسائل المستخرجة وغير المستخرجة وأما معنى الملكة فهو ملكة استحضار المسائل المستخرجة فقط فنسمية العالم به

ولاستعمالهم كثيرا المعرفة في الجزئيات قلت كالأصل ( يعرف به أحوال اللفظ العربي ) بأن يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم والمراد بها الامور العارضة للفظ من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وغيرها من الأحوال ( التي بها يطابق ) اللفظ ( مقتضى الحال ) بخلاف الأحوال التي ليست كذلك كالأللال والادغام والرفع والنصب ونحوهما مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون عالما باعتبار تلك الملكية بمعنى أن لا ملكة استحضر مادون منه لا باعتبار التصديقات بمسائله لان جميعها لم يستخرج حتى يصدق به وحينئذ يجب أن يكون المراد بقول الشارح هي معرفة كل فرد فرد الخ أى مما دخل تحت المسائل الكلية المدونة اذ مداخل تحت ما لم يدون لا يعرف به لعدم خروجه من القوة الى الفعل فليتأمل اه شرييني ( قوله ولاستعمالهم ) أى في بعض الاصطلاحات ( قوله في الجزئيات ) أى سواء كانت مفهومات جزئية أو أحكاما جزئية وعلى هذا الاصطلاح العلم ادراك الكلى سواء كان تصور الماهية أو تصديقا بأحواله والعلم ادراك المركب سواء كان تصورا أو تصديقا وبالنظر الى هذين الاصطلاحين يقال عرفت دون علمت ( قوله بأن يستنبط منه ) مبنى على تفسير العلم بالملكية ان كانت من سببية وعلى تفسيره بالقواعد ان كانت من على بابها ( قوله ادراكات جزئية ) مقتضى قوله هي معرفة الخ ان يقول ادراكات متعلقة بجزئيات لان المعرفة هي الادراك الجزئى لا ادراك الجزئى لكن قد علمت ان الاول لازم للثانى ( قوله كل فرد فرد ) في الاقليد في مبحث الحال ان العرب تكرر الشئ مرتين فيستوعب جميع جنسه اه ولا يخفئك أن الاستيعاب الناشئ عن التكرار يقتضى ان الثانى غير الاول فلا يعرب توكيد اولا صفة نعم هنا الاستيعاب مأخوذ من لفظ كل فلا مانع من أن يعرب الثانى صفة أى كل فرد منفرد عن الآخر دفعا لتوهم التقيد بالاجتماع ويؤيده قول الشارح بمعنى ان أى فرد ولك جعل الثانى معطوفا بالقاء ( قوله بمعنى ان أى فرد ) يعنى ان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل

بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال والمراد أنه علم يعرف به الأحوال المذكورة من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معانيها وبهذا يخرج عن تعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية \* فإن قلت فإذا كانت أحوال اللفظ هي الأمور المذكورة وهي بعينها مقتضى الحال فكيف يصح وصفها بالتى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال الذى هو عينها \* قلت قد تسامحوا فى القول بأن مقتضى الحال هو تلك الأحوال بناء على أنها هي التى بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند وبهذا يندفع ما قيل ان أريد معرفة الجميع فهو محال لأنها غير متناهية أو البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول أو المعين فلا دلالة عليه ( قوله والمراد انه علم الخ ) وجه فهم هذا من التعريف انه مامن كلام زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ أو نقيضه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام ومقتضاه ان المقصود من قوله يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الأحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحيثية لا ان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلمية مامنه الاشتقاق لان ذلك فى الوصف الصالح للعلمية ولان الحيثية هنا للتقييم لا للتعليل ( قوله لظهورانه ليس علم المعاني عبارة ) اعلم ان معرفة الأحوال اما تصورها او التصديق بأنها هي وعلم المعاني ليس ملكة ذلك انما هو ملكة التصديق بأنها مطابقة لمقتضى الحال فكلام الشارح على حذف مضاف وفيه اكتفاء ( قوله عن تعريف ) لعل ال سقطت من الناسخ والا فالصواب عن التعريف ( قوله فان قلت الخ ) اما استفسار أو منع لدعوى صحة التعريف او استدلال على فساد له لانه مستلزم للمحال وهو الاتحاد بسبب المطابقة والمطابق وعلى الاول فالاستفهام فى كيف على حقيقته وعلى الثانى فالمعنى لانسلم صحته وعلى الثالث فلا يصح ( قوله بناء على أنها هي التى بها يتحقق الخ ) يعنى ان مقتضى الحال وهو الامر السكلى كلام مؤكد مثلاً لا يتحقق ويتحصل حقيقته الا بهذه الأمور ولا يخفى ان خصوصيات الأحوال التى فى الجزئيات من حيث كونها فيها يتحقق بها مطابقة الجزئيات للامر السكلى فانها لا تبصر من جزئياتها

التحقيق كلام مؤكد مثلاً ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذى يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق عليه صدق الكل على الجزئى ، نبه على ذلك السعد التفتازانى وأطال فى ايضاحه وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك (وينحصر) المقصود من علم المعانى ( فى ثمانية أبواب أحوال الاسناد الخبرى . أحوال المسند اليه . أحوال المسند ، أحوال متعلقات الفعل . القصر . الانشاء . الفصل والوصل . الايجاز والانتاب

الابها فصح قول المصنف التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وعبرة السعد فى شرح المفتاح لما كانت المطابقة انما تتحقق بتلك الخصوصية وكان اقتضاء أصل الكلام ثابتاً وانما أثر الانكار فى اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال عليها ( قوله كلام مؤكد مثلاً ) لان موضوع علم المعانى اللفظ العربى من حيث افادته المعانى الثانوية اى الاغراض كدفع الانكار فى أن ذا قائم ولا شك فى أن الانكار متعلق بمعنى زيد قائم فيقتضى الحال ايراد هذه الجملة مؤكدة لرد الانكار المتعلق بمعناها لا اللفظ المؤكد فقط ولا بد أن تكون موضوعات المسائل راجعة للموضوع والاحوال أى الخصوصية ليست مفيدة للاغراض كما علمت ( قوله ومعنى مطابقة الكلام الخ ) هكذا فسر عاماء المعانى المطابقة بموافقة الجزئى للكل فى اشتغاله على الخصوصية حتى يكون فرداً من أفراد لان المذكور هو ذلك الجزئى فيكون الاعتبار بالنسبة اليه وقال المنطقيون هو صدق الكل على جزئيه فالفريقان اتفقا على صدق الكل على الجزئى واختلفا فيما يستند اليه المطابقة ( قوله ويصدق ) أى الكل وكان الاولى الإبراز ( قوله وينحصر ) فاعله مستتر والمقصود بدل منه \* اعلم ان المصنف كاصله جار على ان المراد بعلم المعانى ما لعم المسائل والتعريف وبيان الانحصار بدليل حملي على الفن الاول اذ المراد به ما لعم الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب فى المقدمة والفنون الثلاثة فقدم الشارح قوله المقصود منه لدفع منع الانحصار فى هذه الامور الثلاثة ثم المراد بالمقصود مجموع مسائل علم المعانى ومن تبعيضيه ( قوله أحوال الاسناد الخ ) خبر لمخدوف والجمل مذكورة على سبيل التعداد والتقدير أجدها كذا ثانياً كذا الخ

والمساواة) انحصار السكلى فى أجزائه لا السكلى فى جزئياته . فالمقدمة وتعريف علم المعانى وتنقسم الخبر الآتى خارجة عن المقصود وان كانت من علم المعانى لانها وان كانت مقصودة منه فليست المقصودة منه بالذات وانما انحصرت فى الثمانية (لان الكلام اما خبر أو انشاء لانه) يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم

(قوله انحصار السكلى) لما عرفت أن المراد بالمقصود مجموع مسائل علم المعانى (قوله على نسبة) هى فى الخبر الايقاع والانتزاع وفى اضرب مثلا طاب الضرب فالطرفان فى اضرب هما الضرب والفاعل والنسبة هى نفس الطلب النفسى فنسبة أحدهما للآخر اقتضاه منه وفى نحو هل قام زيد الطرفان القيام وزيد والنسبة هى طلب فهم قيام زيد وهكذا . ثم أن تسمية الايقاع والانتزاع والطلب ونحوه نسبة انما هو لتعلقها بأمرين والحاصل ان الانشاء كالطلب لادلالة له على ايقاع ولا وقوع أما الثانى فظاهر فان قولك اضرب انما يدل على طلب الضرب لاعلى ثبوته للمتكلم فان ذلك انما يدل عليه اطلب الضرب أو أنا طالبه وما يفهم منه من ثبوته له فلازم عقلى فقط ولا على ثبوته طلبه للمخاطب والا لفهم منه وقوعه وأما الاول فلأنه ادراك الوقوع ولا وقوع فيه وأما الخبر فمدلوله بالذات هى النسبة النفسية وثانها وبالعرض هى النسبة الخارجية ولذا قالوا أن الكتابة تدل على العبارة والعبارة على ما فى الذهن وما فى الذهن على ما فى الخارج فالنسبة الخارجية فى الحقيقة مدلوله للنسبة الذهنية التى هى مدلول الخبر للارتباط الكائن بين الايقاع والوقوع ولما كان الكلام المراد تقسيمه عاما للخبر والانشاء وكان الكلام الانشائى لانه نسبة فيه بمعنى الوقوع أصلا اذ هو تصور محض فان قولك قم يا زيد لا يفيد ثبوت القيام لزيد اذ لم يعلم منه وقوعه ولا يدل بنفسه وبحسب وضعه على ثبوت الطلب للمتكلم فان ذلك أمر عقلى وانما مدلوله نفس الطلب وهو الاقتضاء النفسى . لزم أن يكون المراد بالنسبة ههنا أمرا يعبرهما وهو نسبة أحد الطرفين للآخر اما بالاجاب أو السلب كما فى الخبر أو لا كما فى الطلب (قوله تامة) خرجت النسبة التقييدية (قوله قائمة بنفس المتكلم) أى قائمة تلك النسبة بوجودها الاصلى

وفى تعلق أحدهما بالآخر بحيث يصح السكوت عاينه ايجاباً أو سلباً أو غيرهما  
 مما فى الانشاء فالكلام ( ان كان النسبته خارج ) فى أحد الازمنة الثلاثة  
 ( تطابقه ) بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين ( أو لا تطابقة ) بأن تكون

بنفس المنكلم قيام العرض بالمحل لان المتكلم بعد تصور الطرفين ينسب أحدهما  
 للآخر كذا فى عبد الحكيم ( قوله وهى تعلق ) أى تعلق وهو ثبوت أحدهما  
 للآخر نسبت الدلالة اليه لان الجزئين بدون ارتباط لا يدلان على شئ ( قوله ايجاباً  
 أو سلباً الخ ) فهذا المعنى أهم من الوقوع واللاوقوع أو الايقاع والاشتراع واعلم  
 أن الوقوع يطلق على النسبة الخارجية وعلى جزء القضية على ما حققه عبد الحكيم  
 حيث قال أجزاء القضية ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التى هى الوقوع واللاوقوع  
 بعينه وقد تتصور هذه النسبة فى نفسها من غير اعتبار حصولها أولاً حصولها فى  
 نفس الامر بل باعتبار انها تعلق بين الطرفين تعلق الثبوت أولاً \* وقد تتصور  
 باعتبار حصولها أولاً حصولها فى نفس الامر فان تردد فهو الشك وان أذعن  
 بحصولها ولا حصولها فهو التصديق ثم قال وزاد المتأخرون فى أجزاء القضية  
 رابعا سوى الوقوع واللاوقوع يسمونه النسبة التقيدية المشتركة بينهما وهو  
 نسبة القيام الى زيد كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة أولاً وقوعها والتحقيق  
 ماذهب اليه المتقدمون ان الجزء الثالث ثبوت المحمول للموضوع لكنه يتعلق  
 به ثلاثة علوم اثنان تصوران والثالث تصديقي \* واعلم أيضا ان المراد بالوقوع  
 الذى هو جزء القضية الوقوع من حيث قيامه بالذهن فهو الايقاع تدبر هذا بفعلك  
 فى مواضع كثيرة ( قوله ان كان النسبته خارج ) اعلم انهم اختلفوا فى الفرق بين  
 الخبر والانشاء فبعضهم عول فى الفرق على اشعار النسبة بالخارج وعدمه وبعضهم  
 عول على أن تكون النسبة حاكية أو غير حاكية وبعضهم عول على قصد المطابقة  
 وعدمها والشيخ عبد الحكيم جعل مدار الفرق على وجود الخارج المحتمل للمطابقة  
 وعدمه مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه ( قوله خارج ) خرج أقسام  
 الطلب فانها دالة على صفات تسمية ليس لها متعلق خارجي ( قوله تطابقه أو لا  
 تطابقه ) الخاصة هى احتمال المطابقة وعدمه وليس هو نفس المطابقة أو لا خرج

النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بين الطرفين في الخارج سلبية أو بالعكس (غير والا فانشاء) فان قلت المتكلم بالانشاء يتعقل معناه ثم يعبر عنه بلفظه به مالا يحتمل المطابقة وللا مطابقة كصيغ العقود فان لها نسبا خارجية توجد بهذه الصيغ وليست لها نسب محتملة لان تطابقها بالنسب المدولة أو لا تطابقها لانه لما كانت الصيغة موجودة له كان دائما مطابقا لانه أثر لا يتخلف فلا يتأتى فيه احتمال المطابقة وعدمها وتلك النسبة في البيع هي وقوع بيع من المتكلم أى وقوع نقل الملك للمشتري فهو متعلق الايقاع الموضوع له بيع وكذا يقال في غير ومثل هذا ليس موجودا في الطلب مثلا فان مدلول اضرب نفس الطلب ولا يقع به في الخارج شئ أو كون الأمر طالبا أو الضرب مطلوبا ليس ذلك متعلقا بالنسبة الذهبية وانما هو مدلول عقلي لازم للمدلول الحقيقي كما تقدم أول المبحث (قوله تطابقه) بان يكون الخبر الايقاع والذي في الخارج الوقوع أى الثبوت الحاصل فيه وبالجملة المطابقة هي ثبوت الايقاع ومتعلقه أو الانزع ومتعلقه أو انتفاها كما قال الشارح بأن تكونا ثبوتيتين الخ وليست المطابقة بين الوقوع والوقوع المفهومين من الخبر وبينهما في الخارج على ما وهم فانه مبنى على التغاير الاعتبارى ولا حاجة اليه اه شيخنا الشريفي (قوله فان قلت) قد علمت ان نحو اضرب من الانشاء لا يكونه لا خارج له وان صيغ العقود من الانشاء لانها وان كان لها خارج الا انه لا يحتمل المطابقة وعدمها وقيل هي أخبار\* ورد بأشياء منها عدم وجود خاصية الاخبار فيها وهي احتمال الصدق والكذب\* وأجاب البعض بأن ذلك لم يكن مراده الاخبار عما في الذهن مع أن مراده ذلك وحينئذ فهو خبر يعلم صدقه بالضرورة كما اذا أخبر أن في ذهنه صورة كذا\* ومنها المهم فرقوا في الاحكام بينها خبرا وانشاء ولذلك لو قال للرجعية طلقك سئل فان أراد الاخبار لم يقع الطلاق وان أراد الانشاء وقع\* وأجيب أيضا بان الفرق المذكور انما هو في الاخبار عما في الخارج وأما الفرق بين الانشاء والاخبار عن مافي الذهن فدقيق جدا\* وتحقيقه ان الانشاء في نحو بيعت معناه حدوث البيع بهذا\* والاخبار معناه حدوث البيع بما في الذهن من الكلام النفسى الايقاعى الذى عبر عنه بهذا اللفظ فالنسبة القائمة بالنفس من



فالا إنشاء خارج عن لفظه قلت المراد بالخارج عن الكلام ما له تحقق في أحد الأزمنة الثلاثة بدون الكلام مع قطع النظر عن تعقل المتكلم وتلفظه وليس للإنشاء خارج بهذا المعنى لأن مضمونه إنما يحصل بلفظه وإن كان يعقل قبل التلفظ به وإذا انحصر الكلام في الخبر والإنشاء والخبر لا بد له من اسناد ومسند إليه ومسند فهذه ثلاثة أبواب والمسند قد تكون له متعلقات وهو الرابع ثم كل من التعلق والاسناد إما بقصر أو بدونه وهو الخامس والإنشاء هو السادس ثم الجملة إذا اقترنت بأخرى فأما بعطف أو بدونه وهو السابع والكلام البليغ أما زائد على أصل المراد لفائدة أولاً وهو الثامن (والأصح أن الخبر) المفهوم من الخبرى

---

حيث أنها مدلول اللفظ مطابقة لها من حيث هي ثابتة في النفس كذا يؤخذ من السعد على العضد ولكن هذا لا يتجه إلا إذا أخذت النسبة التي اعتبرها خارج أولاً من حيث أنها مفادة باللفظ فقط لا من حيث أنها مفادة منه حاصلة في الذهن وقد ذكر عبد الحكيم على المطول أنها مأخوذة من حيث قيامها بالذهن أيضاً وهو الحق المطابق لوضع الكلام للصورة الذهنية إذا علمت ذلك فحصل هذا السؤال أن تعريف الخبر غير مانع لصدقه على الإنشاء فإن نسبته الكلامية خارجاً وهو النسبة الذهنية \* وحاصل الجواب أن المراد بالنسبة التي لها خارج هي النسبة باعتبار كونها مفادة من الكلام قائمة بالذهن كما هو الموافق للحق من وضع الكلام للصور الذهنية فلا يصح أن يكون الخارج هو النسبة الذهنية (قوله فالإنشاء خارج) أي فلنسبة الإنشاء الكلامية خارج هو النسبة الذهنية تارة تطابقه وتارة لا (قوله في أحد الأزمنة) فيه إشارة إلى أنه لا يخرج عن ذلك نحو قولنا سيقوم زيد على ما يتوهم لأن فيه أيضاً نسبة ثبوتية أو سلمية بالنظر إلى الاستقبال بها يعتبر صدقه وكذبه لا باعتبار النسبة الحاكية والالزام كذب كل خبر استقبالي إيجابي لأن النسبة بينهما في الحال منتقية كذا نقل عن السعد (قوله والأصح أن الخبر الخ) أن أراد بقوله صادق أو كاذب صادق فقط أو كاذب فقط كان المقابل قولى الواسطة وإن لم يرد القيد المذكور كان المقابل ماعدا قول الراغب منهما (قوله المفهوم من الخبرى) يظهر أنه إشارة إلى دفع الدور في تعريف المصنف

( صادق أو كاذب ) وان صدقه مطابقته أى مطابقة حكمه ( للواقع ) وكذبه

رحمه الله للصدق بقوله مطابقته أى الخبر للواقع حيث أخذ في تعريف الصدق مع أن الصدق مأخوذ في تعريف الخبر لانه الكلام المحتمل للصدق والكذب \* يعنى أن الخبر قد عرف فيما تقدم بأنه الكلام الذى لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فلا دور \* وكون المطابقة هى عين الصدق فى الواقع لا يضر فالمصنف لم يعرف الخبر بالتعريف الذى يرد عليه الدور كما توهم المعتبر ومن عرفه بأنه الكلام المحتمل للصدق والكذب عرف الصدق بأنه الخبر عن الشئ على ما هو عليه والخبر فى كلامه بمعنى الاخبار أى الاعلام فلا دور عليه أيضا لاختلاف الخبرين \* وبعضهم أجاب باختلاف الصديقين فان الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور فى تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبه للواقع وعدمها والخبر عن الشئ بأنه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم ( قوله صادق أو كاذب ) ( ان قلت ) هل مثله المركبات التقييدية ( قلت ) لا لان النسب التقييدية ليس مراد المتكلم الاعلام بأنه مصدق لها وانما مراده التقييد بما يعلم مخاطب ليعرف محل الحكم الذى فى القضية فهو انما يلقىها من حيث انه عالم بها أى متصور لها ولا احتمال انما يعرض من جهة التصديق ضرورة انه ايقاع النسبة الخارجية أو انتزاعا فانه ان تطابق الايقاع والوقوع والانتزاع وللوقوع كان صادقا والا كان كاذبا على أن الصدق والكذب انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته أى التصديق بثبوته أو التصديق بنفيه أى انما يتوجهان الى الوقوع والوقوع اذا تعلق بهما التصديق ويكون توجههما الى ذلك من حيث التصديق بهما عين الايقاع والانتزاع هذا ما أشار له فى المطول ردا على قول بعضهم بعدم الفرق تدبر ( قوله وان صدقه الخ ) مقابلة الإقوال الثلاثة بعد ( قوله أى مطابقة حكمه ) أى الايقاع أو الانتزاع وقوله للواقع أى الوقوع وللوقوع وهو الخارج اذ لابد لنسبة الخبر أى المفهومة منه الحاصلة فى الذهن من خارج عن مدلول الكلام أى حاصل بين الطرفين مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه أما اذ اعتبر دلالة اللفظ فلا يكون الخارج الا مطابقا اذ لا يدل الا على الصدق فالمطابقة بين الايقاع أو

عدمها ) وقيل صدقه مطابقتها لاعتقاد الخبر ولو كان اعتقاده خطأ وكذبه عدمها ولو كان اعتقاده خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتمداً ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتمد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح وعلى القولين فلا واسطة بين الصدق والكذب وقيل بينهما الواسطة وعلى القول بها قولان أحدهما قول الجاحظ ان صدق الخبر المطابقة للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وما سواها واسطة بينهما وهو أربعة بأن ينتفى اعتقاده المطابقة في المطابق بأن يعتقد عدمها أو لم يعتقد شيئاً وأن ينتفى اعتقاده عدم المطابقة في غير المطابق بأن يعتقدها أو لم يعتقد شيئاً وثانيهما قول الراغب ان صدق الخبر مطابقتها للخارج مع اعتقادها فان فقدنا منه كذب وهو ما فقد فيه كل منهما ومنه موصوف بالصدق والكذب بجهتين وهو ما فقد فيه واحد من المطابقة للخارج واعتقادها يوصف بالصدق من حيث مطابقتها للاعتقاد أو للخارج وبالكذب من حيث انتفت فيه المطابقة للخارج أو اعتقادها فهو واسطة بين الصدق والكذب

---

الانزعاب وبين الوقوع الخارجى أو للاوقوع معناها الاتحاد في الكيف بأن يكون مثلاً مدلول الخبر الايقاع والخارج هو الوقوع وعدمها الاختلاف فينه كان يكون مدلول الخبر الايقاع والخارج للاوقوع ( قوله ولو كان اعتقاده خطأ ) الواو للعطف على محذوف أى سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ أو أن لو للمبالغة أى هذا اذا كان الاعتقاد صواباً بل ولو كان خطأ فما قبل المبالغة أولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صواباً كما في قولك السماء فوقنا حال كونك معتمداً ذلك وما بعد المبالغة كقولك السماء تحتنا معتمداً ذلك فان النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ

### ﴿المطلب الاول أحوال الاسناد الخبرى﴾

هو ضم لفظ الى آخر بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الآخر أو منفي عنه وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً اليه أو مسنداً وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما (قصد الخبر) أى من هو بصدد الاخبار والاعلام والا فالجمله

### أحوال الاسناد الخبرى

(قوله أحوال الاسناد الخبرى) هى الامور العارضة له كالتأكيد وتركه وكونه حقيقة عقلية أو مجازاً كذلك والمراد بالاسناد هنا ما هو عند الدعاة قال الرضى الاسناد أن يخبر في الحال أو في الاصل بكلمة أو أكثر عن أخرى \* فالمراد بالضم في كلام الشارح المعنى المصدى لا الحاصل بالمصدر وهو الانضمام كإقيل والتأكيد والقصر لخبار المتكلم أعنى النسبة بالمعنى اللغوى لا النسبة بمعنى الثبوت والبحث عن أحواله بحث عن أحوال اللفظ بالواسطة لتعلقه به (قوله الخبرى الخ) قيد به نظراً للغالب (قوله لفظ) أثره على كلمة ليستغنى عن قولهم أو ما يجرى مجراها (قوله بحيث يفيد) أى الضم (قوله بأن الخ) تصوير للحكم وهو الوقوع أو اللواقيع فانه فائدة الخبر كما يأتى (قوله لمفهوم الآخر) أورد أن المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم \* وأجيب بأن المراد بالمفهوم هنا ما يفهم من اللفظ سواء كان ذاتاً أو ماهية (قوله بحث الخبر) مفرد مضاف فيعم \* أن قلت تقدم ان هذه الابحاث ليست خاصة بالخبر \* قلت لعل المعنى إنما قدم هذا البحث مضيفاً إياه للخبر تدبر (قوله لعظم شأنه) أى شرعاً لأن الاعتقادات كلها أخبار ولغة فأن أكثر المحاورات أخبار (قوله مع تأخر النسبة) المراد بها هنا المعنى اللغوى لا الوقوع واللاقوع ليوافق تعريف الرضى السابق للاسناد (قوله قصد) أى مقصود ليصح الاخبار بالافادة فأنها مقصودة لا قصد (قوله أى من هو الخ)

الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض غير افادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتجزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب أنى وضعتها أنثى ( بخبره ) صلة قصد ( افادة مخاطبة الحكم أو علمه ) الخبر ( به ) أى بالحكم والمراد به هنا وقوع

معنى الاخبار لغة الاعلام وعرفا التللفظ بالجملة الخبرية مراداً بها معناها ففرض الشارح أن المراد منه هنا المعنى الاول فقوله والا أى وان لم ير المعنى الاول بل أردنا المتلفظ بالجملة الخبرية فلا يصح لأن الجملة الخبرية الخ قال العصام ان أراد المتلفظ بالجملة الخبرية مراداً بها معناها فلا وجه لنفيه الصحة وان أراد مطلقاً فلا يحتاج الى نفيه لانه ليس من محتملات العبارة ومحجابه باختصار الاول وقول العصام فلا وجه لنفيه الصحة قلنا لنفيه وجه وذلك ان المعنى العرفى هو التللفظ بالجملة الخبرية مراداً بها معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق الكل فيما اذا قال من أخبرنى بقدم زيد فهو حر وأخبروه على التعاقب فقد عد الخبر الثانى مثلاً مخبراً مع عدم حصول العلم بخبره فهو ينطبق عليه المعنى العرفى دون اللغوى ونظيره رب انى وضعتها أنثى. فإن الخبر متلفظ بالجملة الخبرية مراداً بها معناها لكن لا للاعلام بل لاجل أن ينتقل منه للتحسر فهو كناية بأن استعمل اللفظ فى معناه الحقيقى لينتقل منه الى لازمه فالخبر بالمعنى العرفى لا ينحصر قصده فى الامرين الذين فى المتن فوجب ارادة المعنى اللغوى لكن لما كانت ارادة المعلم بالفعل يقتضى عدم صحة قوله فإن خالى الذهن الخ زاد الشارح قوله بصدد أى قصد تدبر. ( قوله مثل التحسر ) أى والتخشع نحو رب انى وهن العظم منى وتحريك الحمية نحو لا يستوى القاعدون ونحو هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ( قوله بخبره ) المراد بالخبر الكلام الخبر به يدل لهذا قول المصنف وتسمى الاولى فائدة الخبر والمراد من الافادة ما يترتب عليه \* دل على ذلك قول التخصيص لاشك ان قصد الخبر بخبره اذ الذى يقصد بالخبر أى منه هو ما يترتب عليه وليس الا علم الحكم منه أما الافادة فليست أثر الخبر ولا تترتب عليه حق تقصدها وانما هى مترتبة على الاخبار أى الاعلام ترتباً عقلياً فإن من أعلمك بشئ فقد حصل لك فائدة ولذا لم يرض عبد الحكم تفسير العصام للخبر فى قول المصنف بخبره بالاخبار ( قوله أى بالحكم ) اشارة الى أن التسمية بالفائدة انما هو بهذا الاعتبار

النسبة لا ايقاعها لظهور أن ليس قصد المخبر افادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها وكون الحكم مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول زيد قائم أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول اللفظ ( ويسمى الاول ) أى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته ( فائدة الخبر والثانى ) أى علم المخبر به ( لازمها ) أى فائدة الخبر لان المخبر كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به ولا عكس لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة حفظت التورات وتسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أنه يقصد بالخبر ويستفاد منه فان قلت لا يتم ان المخبر كلما أفاد الحكم أفاد علمه لجواز أن يكون خبره مطنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضاً قلت ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم

أى باعتبار انه قصد افادته ولا شك أن الحكم من حيث انه مفاد بالخبر مترتب عليه وان لم يترتب عليه من حيث ذاته فاندفع ما أورده الفري من أن الحكم الخارجى لا يترتب على الخبر وما أجاب به من أنها تسمية اصطلاحية أى خالية عن المناسبة ثم المراد ان الشأن أن يقصد ذلك ليشمل ما اذا كانت الفائدة معلومة له مخاطب ( قوله ولا عكس ) لهذا كان الثانى لازماً لا ملزوماً ( قوله وتسمية هذا الحكم ) يعنى الحكم بحفظ من كل حكم يكون معلوماً قبل الاخبار ( قوله بل حصول صورة الحكم ) أى مطلقاً سواء كان معتقداً له جازماً أو غير جازم أو لم يكن معتقداً له أضلاً ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم فالمراد من حصول صورة الحكم الادراك المطلق لا الصور المقابل للتصديق وفيه نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يعتد به عرفاً ولا يعنى فيه علماً ولا يقال أن المتكلم أفاده للمخاطب قطعاً أفاده السيد ( قوله قدس سره ) ولا يقال أن المتكلم أفاده ( أى أفاد ذلك الحصول أى لا تنسب افادة الحصول للمتكلم كما هو معنى قول الشارح أفاد انه عالم به وانما يستفيد السامع من تصدى المتكلم للاخبار اذ المتكلم انما ينسب اليه افادة مدلول اللفظ أو لازمه والحصول ليس واحداً

في ذهنه كما سرت الإشارة اليه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار (وقد ينزل)  
منها . ثم قال السيد بل الحق أن العلم أريد به ههنا الاعتقاد مطلقا وتسميته عالما  
مستفيض لغة ثم أثبت ذلك أي أن لازم الفائدة علم المخاطب بمعنى اعتقاده بما  
حاصله أن الذي يفيد المتكلم للمخاطب هو اعتقاد المخاطب للحكم واعتقاد الحكم  
لا يحصل من الخبر الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم فيكون لازم الفائدة  
هو اعتقاد المخاطب للحكم \* رده عبد الحكيم بأن محل ذلك اذا اثبت الافادة للمتكلم  
من غير تقييد أما اذا كان الغرض إفادة المتكلم بالخبر كما هنا فالظاهر أن معناه  
أفاد به صورة الحكم وأما الاعتقاد فستفاد من أمور خارجة عن الخبر ( قوله وقد  
ينزل الخ ) جملة معطوفة على قوله قصد الخ والمقصود منه أن الافادة التي يعتقدها  
من هو بصدد الاخبار قد يكون تحقيقيا بأن لا يكون المخاطب عالما بهما وقد  
يكون تنزيها بأن يكون عالما منزلا منزلة من لا علم له \* ان قلت هل يكون الكلام الى  
العالم الذي لا يليق به الانشاء لتنزيله منزلة من لا علم له \* ان قلت هل يكون الكلام  
حينئذ جاريا على خلاف مقتضى الظاهر بأن يكون من مقتضى الظاهر أيضا كون  
القصد إفادة الحكم أو لازمه افادة تحقيقية ومن خلاف مقتضاه كون القصد  
افادة الحكم أو لازمه افادة تنزيلية \* قلت لا لان معنى مقتضى الظاهر مقتضى  
ظاهر الحال أي مقتضى الحال الظاهر . ومعنى خلاف مقتضى الظاهر خلاف  
مقتضى الحال الظاهر ومقتضى الحال هو الوجه الذي يقضى الحال إيراد الكلام  
عليه فهو شيء زائد معتبر في الكلام وما هنا معتبر في نفس الانشاء لا في الكلام  
فالمنظور اليه تنزيل العالم منزلة الجاهل من حيث انه جاهل فقط ولذا لم يذكر  
المصنف هذه الجملة في خلاف مقتضى الظاهر يشير الى الاعتراض على السكاكي  
حيث جعله منه وان وافقه السيد حيث جعله منه فقال : قوله وقد ينزل هذا بحث  
مفهومه يتناول ثلاثة أشياء . الاول أن تنزيل العالم منزلة خالي الذهن فيلحق اليه الجملة  
مجردة عن التأكيده . والثاني تنزيله منزلة السائل فتلقى اليه الجملة مؤكدة تأكيدها  
استحسانا والثالث تنزيله منزلة المنكر فيؤكد تأكيدها على حسب انكاره فان  
كلامه معترض بأن العالم من حيث انه عالم لا يصح تنزيله منزلة الخالي ولا غيره

المخاطب ( العالم بهما ) أى بفائدة الخبر ولازمها ( منزلة الجاهل ) وإن كانت  
عالمًا بهما لعدم جريه على موجب العلم فإن من لم يجز على مقتضى علمه هو والجاهل  
سواء كما تقول للعالم التارك للصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل  
به لاعتبارات خطابية كثيرة فى الكلام بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير  
منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت أى وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لأن

لعدم النظر فى المنزل الى مقابل ما ينزل منزلته فانه لو نظر الى خصوصية كونه خالياً  
أو سائلاً أو منكراً فلا بد أن يكون النظر فى جانب المنزل الى مقابل ما ينزل منزلته  
فاذا نزل العالم منزلة الجاهل الخالى كان تنزيهه من حيث انه فى الواقع غير خال  
وحينئذ يكون الانتقال من خصوصية الى أخرى وهكذا يقال فى المنكر والسائل  
فيكون ذلك داخلاً فى خلاف مقتضى الظاهر الآتى والكلام هنا فى تنزيل العالم  
منزلة الجاهل لافى تنزيل غير الخالى منزلة الخالى تدبر ( قوله العالم بهما الخ ) أى  
ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها لعدم جريه على موجب العلم بفائدة والعالم  
باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللازم وينزل العالم بهما منزلة  
الجاهل بهما فالصور ثلاثة مثال تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها قولك للعالم  
التارك للصلاة واجبة ومثال تنزيل العالم باللازم المنزل منزلة الجاهل به أن  
تقول للعالم بوجوب الصلاة الغير التارك لها وبأنك تعلم انه يعلم ذلك لكنه يسار  
شخصاً آخر بوجوب الصلاة فى حضرتك الصلاة واجبة كذا قيل \* وفيه نظر لأن  
قولك الصلاة واجبة ليس فيه تعرض لانه يعلم ذلك فالصواب أن يقال بدل الصلاة  
واجبة أنت تعلم أن الصلاة واجبة مراداً به أنى أعلم أنك تعلم ذلك لاخباره بأنه  
يعلم ومثال تنزيهه منزلة الجاهل بهما معا هو ذلك لكن يكون تاركاً لها ( قوله  
وما رميت حقيقة ) لأن آخر ذلك الرى كان خارجاً عن طوق البشر وقوله اذ رميت  
صورة أى لمباشرة أسباب الرى روى انه صلى الله عليه وسلم لما التقى الجمعان  
يوم بدر رى كفاً من حصا فى وجوه المشركين ولم يبق مشرك الا شغل بعينه  
فانهزموا \* واعترض هذا التأويل بأنه اذ قيد الرى المنفى بالحقيقى والمثبت بالصورى  
خرج الكلام عما نحن فيه من تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اذ لا بد من اتحاد



أثر ذلك خارج عن طوق البشر وإذا كان قصد المخبر مخبره افادة المخاطب (فيثبني أن يقتصر في التركيب على قدر الحاجة حذرا من اللغو

مورد الاثبات والنفي حتى يحتاج الى التنزيل \* وأجيب بأن حقيقة وصوره جهتان لنفي الرمي واثباته والمنفى والمثبت أمر واحد \* كذا في بعض الحواشي أى انتهى في الحقيقة رميك الصورى أى كانه كالعدم في الحقيقة وكانك في الحقيقة مارميت صورة اذ رميت صورة فقوله حقيقة قيد للنفي لا للمنفى والا فلا تنزيل اه والمراد بالحقيقة نفس الامر والا فاسناد الرمي اليه حقيقى والمعنى على هذا والله أعلم \* وما رميت كسبا حقيقة اذ رميت كسبا صورة بمعنى أن الرمي الثابت لك صورة كسبه لمباشرتك أسبابه منتف في الحقيقة كسبك اياه كانك في الحقيقة لم تكسبه لان كسبك الصورى له منزل منزلة عدمه لان الآثار المترتبة عليه لا ترتب على كسب البشر ولهذا فارق باقى الافعال عند من يقول بالكسب بأنها غير منزلة منزلة العدم لترتب آثارها عليها \* قال السيد وقيل مارميت تأثيرا اذ رميت كسبا وليس بشئ الجريانه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره. واعترض هذا القيل أيضا بالخراج المتقدم ولا يصح الجواب عنه بمثل ما تقدم في الاول بأن يقال التأثير والكسب جهتان للنفي والاثبات لا للمثبت والمنفى اذ لا يقال النفي في التأثير بل له ولا الاثبات في الكسب بل له وقوله قدس سره وعدم صحته الخ قال عبد الحكيم الا أن يراد بالكسب مجرد مباشرة الاسباب لا ما هو المتعارف أعنى المقابل للخلق فيكون المعنى مارميت تأثيرا اذ لا تأثير في المعجزة لقدرة العبد اذ رميت باستعمال أسبابه فيصح على رأى من ينكر الكسب انتهى لكن رد على جوابه ان الآية عليه لا تكون مما نحن فيه اذ المنفى التأثير والمثبت استعمال الاسباب وان كان النفي والاثبات لا يجران في جميع الافعال بل في خصوص المعجزة فليتمأمل (قوله في التركيب) في معنى من (قوله على قدر الحاجة) فلا يزيد ولا ينقص (قوله حذرا من اللغو). معناه بالنسبة للزيادة فيه بأن يكون الزائد منه لإغيا فقط وبالنسبة للنقص كون الكلام جميعه لغوا لعدم افادته فاندفع ما يتوهم من أن قوله حذرا الخ انما يظهر علة

( فان خلا ذهنه ) أى المخاطب ( من الحكم والتردد فينه ) بأن لا يعلم وقوع النسبة أولاً ووقوعها ولا يتردد في أنها واقعة أم لا

لعدم الزيادة لا لعدم النقص مع أن الاختصار على قدر الحاجة معناه أن لا ينقص عنها ولا يزيد عليها اهـ شريفي ( قوله فان خلا ذهنه الخ ) قال السيد أقول المراد بالخال من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية وعن تصور تلك النسبة وبالمتردد من تصور تلك النسبة الحكمية ولم يصدق بشئ من وقوعها ولا وقوعها وبالمشكك من صدق بما ينافي مضمون تلك الجملة الملقاة اليه ( قوله من الحكم ) أى الوقوع واللاوقوع كما في السابق أعني قوله افادة الحكم واللاحق أعني قوله والتردد فيه فان التردد انما هو في الوقوع واللاوقوع دون الاعتقاد والتردد وكذا الانكار ومعنى خلو ذهنه أنه لا يكون حاصل فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به ولذا قال الشارح بأن لا يعلم الخ \* واعلم أن صاحب هذا الكلام لم يقم معنى الخلو عن الحكم الذى هو عدم الاذعان به بل فهم ان معناه أن لا يكون الوقوع واللاوقوع في ذهنه فقال انه اذا لم يكن الوقوع واللاوقوع في ذهنه لا يتأتى التردد لعدم المتردد فيه فدفعه الشارح بأن معنى خلو ذهنه عن الوقوع واللاوقوع بأن لا يكون مدعياً به وانتفاء الاذعان لا يستلزم انتفاء التردد ( قوله بأن لا يعلم وقوع الخ ) فيكفي في الخلو عن الحكم عدم تعلق العلم بالوقوع فاذا لم يتعلق بالوقوع فقد خلى ذهنه عن الحكم سواء تعلق العلم بالنسبة فقط بأن تصور النسبة باعتبار أنها تعلق بين الطرفين من اعتبار حصولها أو لاحتوائها في نفس الامر وهى التى يقال لها مورد الايجاب والسلب أو تصورت باعتبار حصولها أو لاحتوائها في نفس الامر لكن لم يتعلق العلم بأن تردد بينهما أى تردد في انتسابه أى الاسمين لها فانه لا يقال حينئذ أنه علم الوقوع منتسباً اليها بل محتملاً انتسابه اليها أو لم تكن متصورة أصلاً فليتأمل انتهى شيخنا الشريفي ( قوله ولا يتردد في أنها واقعة أم لا ) ففتحوى الكلام يشعر بأنه متصور للنسبة وأصرح مما هنا قول المطول في أن النسبة هل هى واقعة أم لا حيث ذكر لاستفهام عن الحكم بعدم النسبة والمراد بالنسبة المتصورة هى النسبة في نفسها من غير اعتبار حصولها أو

فما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة لذكره فاسد بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان

لا حصولها في نفس الامر بل باعتبار انها تعلق بين الطرفين وانما اعتبر وجود تصور النسبة في الخلو عن التردد لان التردد ليس علما لما قال عبد الحكيم في حاشية العقائد \* الشك من حيث انه تصور للنسبة من حيث هي لا تقيض له وهو بهذا الاعتبار داخل في العلم اما باعتبار انه يلاحظ فيه النسبة مع كل واحد من النفي والاثبات على سبيل التجويز المساوي خارج عن العلم فلو لم تكن النسبة متصورة لكان خالياً عن العلم لا عن التردد ومن هنا تعلم وجه صدق قولنا لا يعلم وقوع النسبة بعلم النسبة وعدمه دون قولنا لم يتردد في أن النسبة واقعة أو لا فعنى الخلو عن التردد انه لم يحصل في ذهنه التردد الذي هو ناشئ من تجويز النفي والاثبات على السواء فالمنفي هو التردد فقط بخلاف الخلو عن الحكم فانه خلو عن تعلق العلم بشئ خاص فهو نفي لمقيد بغيره فيصدق بانتفاء المقيد والمقيد بانتفاء المقيد فقط \* فالكلام فيما يصدق به الخلو عن الحكم والخلو عن التردد حيث صدق قولنا لم يعلم الوقوع واللاوقوع بعلم النسبة وعدمه دون قولنا لم يتردد في أن النسبة واقعة أولا لان التردد ليس يعلم حتي يكون له متعلق آخر يصدق به لافي أن الشخص الذي لا تردد عنده لا بد أن يكون متصورا للنسبة وأين هذا من ذلك فاندفع ما قيل في كون الخلو عن التردد لا بد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لا بد فيه من تصورها كعلم الحكم وقولنا ان النسبة التي تفيد الخلو عن التردد انها متصورة هي النسبة في نفسها بمعنى الربط بين الشيئين اندفع التنافي بين ماهما وبين ما كتبه على قول السيد فيما يأتي المراد بالخالي الخ من أنه لا يمكن تصور النسبة بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع لان ذلك في النسبة الحكمية كما سيأتي له بخلاف النسبة بمعنى الربط بين الشيئين وهو المراد بالنسبة المتصورة هنا فانه يمكن تصورهما بدون التردد كما سيأتي له أيضا فتدبر انتهى شيخنا الشريفي ( قوله فما قيل الخ ) قد علمت وجه هذا التفريع ومبنى هذا القيل وقوله فاسد أي لا تنفاء التلازم بينهما ( وقوله بل التحقيق الخ ) انتقال من نفي التلازم الى نفي

( استغنى ) بينائه للمفعول ( عن توكيده ) أى الحكم لتسكنه من ذهنه لمصادفته  
الاجتماع ( تنبيه ) قال السيد اعتبار هذه الاحوال فى الخطاب و اراد الكلام على  
الوجود المذكور بالقياس الى الفائدة الخبرأعنى الحكم ظاهر وأما بالقياس الى لازمها  
فيمكن اعتبار الخلو وبتجريد الجملة عن المؤكد \* فكما أن الخطاب اذا كان خالى  
الذهن عن قيام زيد يقال زيد قائم مجردا عن التأكيد كذلك اذا كان خالى الذهن  
عن علمك بقيامه تقول له زيد قائم بلا تأكيد وأما اعتبار التردد والانكار على  
الوجه المذكور فلا يجرى فى اللازم لاحتياجك حينئذ ان تأكد ثبوت العلم لك  
فنقول أى عالم أو أى العالم بقيام زيد فيصير علمك فائدة هذه الجملة الاخرى  
ولو قلت أن زيدا قائم أو انه لتأتم كان التأكيد بحسب الظاهر راجعا الى ثبوت  
قيامه لا الى ثبوت علمك به اه وخلاصته أن فى صورة الخلو افادة اللازم لازم  
بين لافادة الحكم وهى المقصودة لاشئ زائد عليها فلا تحتاج الى واسطة فأمكن  
اعتبار التجريد بالنسبة اليها بخلاف صورتي التردد والامكان فانه وان كان افادة  
اللازم فهما لازما بينا أيضا الا أن تأكيد أسر زائد يحتاج الى رجوعه اليه الى  
واسطة مقدمة هى أن اعتقاده بالحكم يتبع مطابقة الحكم فاذا كانت مطابقة  
مأكدا قويا عنده كان اعتقاده أيضا كذلك ( قوله استغنى عن توكيده ) أى بمؤكد  
من المؤكدات وهى أن واللام وكذا اسمية الجملة فانها تفيد الثبوت بنفسها  
ودوامه بالقرآن لكن قد يقصد بالاسمية افادة أصل المعنى بقطع النظر عن  
الثبوت والتجدد فلا تكون من المؤكدات فالتأكيد بها عند اقتضاء المقام اياه  
وتكرير الجملة ونونا التأكيد وأما الشرطية وحرفا التنبيه وهما اما والا  
الاستفتاحيتان وحروف الصلة \* ان قلت لم حكموا بزيادتها مع دلالتها على  
التأكيد ولم يحكموا بزيادة إن ونحوها \* قلت التأكيد عرض منها لاموضوعة  
له \* والحاصل ان هذه الحروف وضعت لاجل غرض وفائدة تترتب على ذكرها فى  
الخارج بسبب زيادتها هى قوة الحكم ووثاقته وليست موضوعة لافهام معنى  
القوة والوثاقة بخلاف نحو ان واللام من الحروف لمعنى التأكيد ويدل على ذلك  
ان حروف الزيادة قد تورد لجرد تحسين اللفظ مع انه لا يجوز اخلاء اللفظ عن

خاليا ( وان تردد ) المخاطب ( فيه ) أى فى الحكم حالة كونه ( طالبا له ) بأن  
حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتخير فى أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها  
( حسن توكيده ) أى بمؤكد ليزول تردده ويتمكن من الحكم ( وان أنكره  
وجب توكيده بحسب الانكار ) أى بقدره قوة وضعفا ازالة له كما قال تعالى  
حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام حين أرسلهم الى انطاكية اذ كذبوا

المعنى مطلقا ( قوله وان تردد ) قال فى الاطول ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد  
بالتردد فى خصوص الحكم ولا يعتبر التردد اجمالا بأن يكون سؤاله مجملا لو فصل  
وقع الجواب من تفاصيله كما فى قولك كيف زيد فانه مجمل تفصيله أهو اسود أو  
ابيض أو صحيح أو سقيم لكن لم يوجد تردده فى خصوص الصحة مثلا فلا  
يقال فى الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تأكيد والمراد بحسن تقويته انه لو  
تركه المتكلم لا يكون الا فى ترك الاولى ولا يخطأ وبما ذكرنا اندفع توهم انه يلزم  
من هذا الكلام أن لا يحسن فى جواب كيف زيد صحيح وأن لا يتم قولهم ان  
الجواب عن سؤال السبب الخاص تقتضى التأكيد دون السؤال عن السبب المطلق  
( قوله وجب توكيده ) دل على شيئين أحدهما أن يكون زائد على قدر تأكيد  
المتردد اذ من المعلوم ان الانكار أقوى من التردد وثانيهما انه يتفاوت بحسب  
المقامات فالمعنى وجب تأكيد زائد على توكيد المتردد وان يتفاوتا بحسب الانكار  
فاذا تعارضا التأكيد والانكار تساقطا فبقى أصل الخبر مقيدا ( قوله قوة وضعفا )  
أبى لاعدداً فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين مثلا  
ثلاث لقوتهم وللثلاث أربع لقوة الثلاثة كما فى الآية الآتية فان التأكيدات  
أربع والانكارات ثلاث لقوتها فانه بعضهم انتهى بنائى ( قوله اذ كذبوا الخ )  
طرفا لقول أو الحكاية اذ قول الله والحكاية ليست وقت التكذيب بل هو ظرف  
للقول المدلول عليه بحكاية فانها نقل قول الغير والتقدير كما قال تعالى ناقلان عن  
رسل عيسى قولهم اذ كذبوا قال السعد وقوله اذ كذبوا مبنى على أن تكذيب  
الاثنين تكذيب الثلاثة والا فالتكذيب أولا اثنان وقال فى الاطول والمراد اذ

في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بأن الجملة الاسمية وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون (ويسمى) الوجه (الاول ابتدائياً) لوقوعه ابتداء (والثاني طلبياً) لان المخاطب طالب للحكم فيه (والثالث انكارياً) لانه منكركله (ويسمى اخراج الكلام عليها) أى على الوجوه الثلاثة المذكورة وهى الخلو عن التأكيد

كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقائل واحد منهم ثم ذكر ان توجيهه هذا يحتاج الى اعتبار وقت تكذيب لاثنتين ممتدا الى وقت قول الثلاثة ليندفع ما يقال لا يصح جعل اذ كذبوا طرفاً لقوله الذى هو فى ضمن الحكاية لان قولهم المذكور لم يتحقق الا بعد تكذيب لاثنتين فى المرة الاولى اذ وقته هو انه الذى حصل فيه مع ما اتصل به عرفاً وهذا القول متراخ (قوله فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون) قال عبد الحكيم مبنى على أن قوله تعالى \* فقالوا انا اليكم مرسلون معطوف على قوله تعالى فكذبوها فمزنا والفاء للتعقيب فهذا القول صادر عن الثلاثة بعد تكذيب لاثنتين والتعزير بثالث كما هو طريقة المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحداً والغير متتقاً معه فلا يرد ان شمعون كان ساكناً مخفياً حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاماً مع المنكرين فجاء مؤكدا بأن واسمية الجملة وقوله تعالى ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون بعد تكذيب الثلاثة المبين بقوله تعالى قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا الآية فجاء مؤكداً بالتأكيدات وأما قول صاحب الكشف فأن قلت لما قيل أولاً انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون آخر قلت لان الاول ابتداء أخبار والثانى جواب عن انكار انتهى فبنى على انه معطوف على قوله اذ جاءها المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة اجمالاً لقوله تعالى اذ جاءها المرسلون الى قوله تعالى فمزنا بثالث فالفاء للتفصيل فقوله تعالى انا اليكم مرسلون بيان لقوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنتين فيكون ابتداء أخبار صدر من الاثنتين فأنتو بصيغة الجمع تقريراً للشأن الطبر باتفاق جماعة عليه والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى قالوا ما أنتم الا بشر

في الأول والتوكيد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد في الثالث بحسب الانكار  
( اخراجا على مقتضى الظاهر ) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه  
مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى حال من غير عكس كما في صور  
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون  
على مقتضى الظاهر ( وكثيرا ما ) ينصب على الظرف والمصدر أى حينئذ اخراجا  
كثيرا أعني كثيرا في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى  
الظاهر قليلا ( يخرج ) الكلام ( على خلافه ) أى خلاف مقتضى الظاهر

مثلا الآية . بيان لقوله تعالى . فكذبوها وقوله تعالى قالوا ربنا يعلم انا  
اليكمر لمرسلون الآية بيان لقوله تعالى . فعززنا بثالث فان البلاغ المبين هو  
اثباتهم الرسالة بالمعجزات وهو التعزيز والغلبة ولا يخفى حسن هذا التفسير لموافقه  
للقصص المذكورة في التفاسير وملائمته لسوق الآية فانها ذكرت أولا اجمالا بقوله  
واضرب لهم مثلا أصحاب القرية ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى اذ جاءها  
المرسلون الى قوله تعالى فعززنا بثالث ثم فصلت تفصيلات اما بقوله تعالى فقالوا  
انا اليكمر مرسلون الى قوله خامدوت وعدم احتياجه الى جعل الفاء في قوله  
فكذبوها فصيحة بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله فانه يحتاج الى تقدير فدعو  
الى التوحيد والله أعلم بكتابته انتهى ( قوله في الاول ) أى في الالتقاء الاول لا  
الوجه الاول والا لزم ظرفية الشيء في نفسه ونظيره يأتي فيما بعد ( قوله اخراجا  
على مقتضى الظاهر ) قال الشريف الصفوى في شرح الفوائد تحقيق المقام ان الحال  
بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مر وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتيزيل  
شئ منزلة غيره والا لزم يسخى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام على  
مقتضى ظاهر الحال والثاني خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه ارجاهه على خلاف  
مقتضاه ( قوله لان معناه الخ ) أى وليس معناه مقتضى ظاهر الامر أى الامر  
الظاهر سواء كان حالا أو غيره والا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص  
الوجهي لاجتماعهما فيما اذا كان الداعي هو الظاهر أى الثابت في الواقع وتحقيق  
مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر الذي لا يكون داعيا

( فيجعل غير السائل ) أى وهو هنا خالى الذهن ( اذا قدم له ما يلوح ) أى يشير له ( بالخبر ) بحيث يكون كتردد طالب له ( كالسائل ) نحو ولا تخاطبني في الدين ظاهرا أى لا تدعنى ياوح في شأن قومك باستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح

كما لو زلت المنكر كغير المنكر وأكدت الكلام على وفق مقتضى الظاهر أى الامر الظاهر أى الثابت في الواقع وهو الانكار فان التأكيد وان كان على وفق الامر الظاهر الا انه ليس على وفق مقتضى الحال أصلا لان الحال كما مر عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية الكلام زائدة على ما يفيد أصل المعنى ولا داعي للتكلم ههنا سوى الخلو لادعائي وهو يقتضى ترك التأكيد لا التأكيد وتحقق مقتضى الحال بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر أى الغير الثابت في الواقع بل حاصل على سبيل التنزيل اه عبد الحكيم ( قوله فيجعل الخ ) هذا الجمل هو عين الاخراج فالفاء للتفصيل ان لم نقول لاجراج بأرادته قال السيد أقول غير السائل بحسب مفهومه يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما كما في تنزيله منزلة الخالى الا انه ههنا يعتبر ظهور علامات التردد والسؤال وسيجيء الكلام في تنزيل المنكر ان شاء الله تعالى انتهى وقد علمت أن تنزيل العالم منزلة الجاهل ليس من الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر على ما حققه عبد الحكيم فالسيد جار على ما تقدم له ان أراد بقوله فراجع الى تجهيله انه من خلاف مقتضى الظاهر وان أراد بالخ انه ليس من خلاف مقتضى الظاهر خالف كلامه فيما مر ووافق عبد الحكيم ( قوله اذا قدم له ) وقد يكون في غير ذلك كالا هتاهم بشأن الخبر لكونه مستبعدا أو التنبيه على غفلة السامع انتهى عبد الحكيم لكن هذا انما يظهر في الخالى المنزل منزلة المتردد لا في المنكر والعالم فهذا مما يوجه به تخصيص الطرف المذكور بالذكر لانه مشترك بين الثلاثة ثم انه قد يقال أى حاجة الى التنزيل في ذلك فان الاستبعاد مثلا كان في الاثبات بالمؤكد فافهم شيخنا الانبائي وقد يقال الحاجة



بالخبر ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم صاروا محكوما عليهم بالأغراق أم لافقيل أنهم مغرَقون مؤكداً بأن ( و ) يجعل ( غير المنكر اذا لاح ) أى ظهر ( عليه شئ ) من أمارات الانكار كالمنكر ( نحو انكم بعد ذلك لميتون مؤكداً بأن وان كان مما لا ينكر

كون التأكيدي حينئذ يكون مقتضيه مقاما من المقامات الثلاثة التي عدت مقتضيات للتأكيدي ( قوله بالخبر الخ ) أى شخصه كما في الآية المذكورة مع انضمام قوله واصنع الفلك فان صنعه للخلاص من الفرق وأما بدونه فالوح الى جنس الخبر أى كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما قال الشارح فهذا كلام الى قوله ويشعر الخ ومن التلويح بجنس الخبر قوله تعالى وصل عليهم فان فيه تلويحا الى جنس الخبر وهو أن في صلاته عليه الصلاة منفعة لهم وقوله تعالى في الحج اتقوا ربكم أى احفظوا أنفسكم عما يضركم في الآخرة فان فيه تلويحا الى أن في الآخرة عقوبة على الاعمال ومن جعلتها ان زلزلة الساعة أى الاحوال التي في تلك الساعة شئ \* ان قات حيث كان الملوح به هو الجنس يكون التردد فيه فيكون التأكيدي فيه كائن يقال أنهم معذبون لا بالشخص حيث قيل أنهم مغرَقون \* قلت اذا لوح الى جنس الخبر فالنفس اليقظة تكاد تتردد في الخبر بخصوصه بناء على علمها أن الجنس لا يوجد الا في فرد بخصوصه فتصير كائنها مترددة بين وقوع هذه الخصوصية وعدمه فهذا الذي قدم اليه الملوح لما طلب الخصوصية كانه ناظر لها كانه متردد في وقوعها فالملوح اليه هو الجنس والمتردد فيه هو الشخص فصح كون المأكد الشخص لا الجنس ( قوله فصار المقام مقام أن يتردد الخ ) أى فبالنظر الى الملوح صار المقام مقام أن يتردد المخاطب وان لم يكن عنده تردد فيه بالفعل ولا طلب له بل وان لم يلتفت للملوح \* ان قلت ان التفت اليه وتردد هل يكون الكلام على مقتضى الظاهر \* قلت يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان اراد التوكيد ليس لطلبه أو ترده بل للملوح الذي من شأنه أن يصير المخاطب طالبا أو مترددا كذا نقل عن السعد ( قوله ويجعل غير المنكر الخ ) قال السيد أريد بغير المنكر الخالي الذهن والسائل والعالم جميعا لان ظهور شئ في أمارات الانكار مشترك بين الكل

لان تجاربهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد الموت من أمارات الانكار (وعكسه) أى يجعل المنكر كغيره (اذا كان مع المنكر ما) أى شئ من الدلائل والشواهد (ان تأمله ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معاً أن يكون معلوما له كما يقول لمنكر الاسلام الاسلام حق بلا تأكيده لان معه دلائل على حقيقة الاسلام (وكذا) أى مثل اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي) من تجريد الحكم عن المؤكد في الابتدائي وتقويته به استحساناً في الطلبى ووجوب تأكيده بحسب الانكار في الانكارى يقال خالى الذهن ما زيد قائماً وليس زيد قائماً وللاطلب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم (ثم الاسناد)

(قوله أى يجعل المنكر كغيره الخ) قال السيد فان نزل منزلة خالى الذهن لم يؤكّد مايلقى اليه أصلاً وان نزل منزلة السائل أوكّد تأكيدها هودون تأكيده انكاره ويكون اشارة الى أن الخبر الملقى اليه مما لا يلقى بالعقل انكاره بل غاية ما يتصور منه أن يتردد فيه ولا معنى لتزييل المنكر منزلة العالم في لقاء الخبر اليه (ضابطه) قد علمت المحصر أحوال المخاطب بالجملة الخبرية في العلم والخلو والسؤال والانكار فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه فاذا خوطب به فقد نزل منزلة غيره من الثلاثة وخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وكل من الخالى والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فان نظر في خطابه الى حاله في نفسه كان لقاء الخبر اليه اخراجاً على مقتضى الظاهر وان نزل في ذلك منزلة أحد الآخرين اذ لا معنى لتزييله في الخطاب منزلة العالم كان اخراجاً على خلاف مقتضاه فانحصر اخراج الكلام في اثني عشر قسمًا ثلاثة منها اخراج على مقتضى الظاهر وتسعة على خلافه ثلاثة في العالم وستة في غيره انتهى وقوله قدس سره فقد نزل منزل منزلة غيره من الثلاثة تقدم لعبد الحكيم هذا وانه لم ينظر في تزييله لخصوصية الخلو والتردد والانكار اذ لا خصوصية له من حيث انه عالم حتى ينزل منزلة من اتصف بمقابلها من تلك الخصائصات فقوله وخراج الكلام الخ مردود والاقسام تسعة فتقط ثلاثة مقتضى الظاهر وستة خلافه فتأمل اه قاله شيخنا الشريفي (قوله ثم الاسناد) ان قلت لم لم يقل ثم هو قلت : الضمير اذا عاد على مقيد بقيد

انشائيا كان أو خبريا ( منه حقيقة عقلية ) ويسمى أيضا حقيقة حكمية وحقيقة  
ثبوتية واسنادا حقيقيا لتعلقها بالحكم وبإثبات الاسناد ( وهى اسناد فعل أو  
معناه ) كصدر واسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة واسم تفضيل وظرف

يكون الظاهر اعادته اليه بقيدته فعدل الى الظاهر ليفيد أن المراد بالاسناد غير  
الاول وكذا يقال في كل معرفة تقدمت مع قيد يخصها بخلاف ما اذا كانت المعرفتان  
بلا قيد نحو ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فانه لا يوجد فيه تلك القرينة  
( قوله انشائيا أو كان خبريا ) يعنى عليه تعميم آخر وهو نسبة ناقصة كان أو تامة  
بقرينة ادخال اسناد المستغاث في تعريف الحقيقة والمجاز وانما اقتصر على ذلك  
التعميم لدفع توهم التخصيص بالخبرى ( قوله منه ) أى بعضه فمن مبتدأ وما بعده خبر  
لانه محط الفائدة اذ المجهول هو كون بعض الاسناد حقيقة عقلية وأما كون الحقيقة  
بعض الاسناد فعلم وعبر بمن دون اما لان الاسناد قد لا يكون حقيقة ولا مجازا  
كأى الحيوان جسم ( قوله لتعلقها بالحكم الخ ) الضمير للحقيقة والحكم هو النسبة  
التامة ولعل المعنى لانها قد تتعلق بالحكم فنسبت الى أشرف مواقعها وقوله وبإثبات  
الاسناد المراد بالاثبات لانتساب فيشمل صورة النفي وتأمل هذا التعليل تنبيه  
تقدم لنا مهمة في تعريف البلاغة تفيدك ان نحو المجاز اذا اقتضاه الحال لا يكون  
من المقتضيات التى تتوقف عليها أصل البلاغة وهى المبحوث عنها فى المعانى  
واذا فإتيان المصنف بهذا المبحث هنا مبشكلا ( قوله اسناد فعل الخ ) فى المطول انه  
انما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو أن الحقيقة العقلية هى الكلام المنقاد به  
ماعند المتكلم من الحكم فيه لا دور منها انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا  
يطابق لاعتقاد سواء يطابق الواقع أم لا لانه ترك التقييد بقولنا فى الظاهر ثم قال  
وجوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هى الكلام المنقاد به ماعند  
المتكلم أعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة أو فى الظاهر بل دلالة على الثانى  
أظهر لعدم الاطلاع على السرائر انتهى وقد أخذ عبد الحكيم من هذا الجواب  
ان توضيح قول المتن الى ما هو عند المتكلم فى الظاهر أن يقال ان ما هو محتمل  
للأمرين أن يكون هو له فى الواقع وأن يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عذ

( الى ما ) أى شيء ( هو ) أى الفعل أو معناه ( له ) أى لذلك الشيء كالفاعل فيما بنى له كضرب زيد عمروا والمفعول فيما بنى له كضرب عمرو ( عند المتكلم ) المتكلم صار نصا فيما عنده فيدخل ما يطابق لاعتقاد فقطم بعد التقييد به بمحتمل أن يكون عند المتكلم فى الحقيقة وأن يكون فى الظاهر فبعد التقييد بقوله فى الظاهر صار نصا ودخل فيه ما لا يطابق لاعتقاد فى الحقيقة انتهى \* ووجه الاختلاف انه جعل عند المتكلم أعم من أن يكون فى الحقيقة أو فى الظاهر واذا كان عند المتكلم أعم من ذلك كان ماهو له أعم من أن يكون له فى الواقع أو عند المتكلم فى الحقيقة أو الظاهر اذ لا فرق بينهما فى التبادر وعدمه وفهم السيد من كلام المطول هنا أن توضيح المقام أن يقال ماهو له يتناول ما يطابق الواقع أو لاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق لاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فاذا زيد عليه قوله عند المتكلم كان المطابق لهما باقيا على حاله خارجا عن الحد فاذا زيد عليه قوله فى الظاهر دخل به فى الحد ما لم يطابق لاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منهما انتهى وتعبير شارحنا كالسعد بالدخول والخروج ظاهر فيما قاله السيد وعلى ما فهم عبد الحكيم يكون معنى قول شارحنا وبه يدخل فى الحد ما يطابق لاعتقاد دون الواقع وبه يستفاد التنصيص على أن المراد ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ( قوله الى ماهو له ) لفظة ما عبارة عن ملابس أى فاعل نحو أو مفعول اذ لا معنى لاستناد الفعل الى ما لا تعلق به أصلا فخرج المبتدأ وبقوله ماهو له أى الفعل كائن وحقه أن يسند اليه خرج المجاز لانه استناد الى فاعل أو مفعول نحو غير ماهو له وحقه أن يسند اليه وقولنا فخرج المبتدأ أى فى نحو قولها فانما هى اقبال وأدبار مما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر فهو عند المنصف ليس بحقيقة ولا مجاز قال السيد وقد وجه هذا المذهب بأن الفعل يشتمل على النسبة فان اعتبر أن نسبتها فى مكانها فسميت حقيقة أو غير مكانها فسميت مجازا وأما المشتق فى نحو زيد ضارب فنسبته الى ضميره توصف بهما بخلاف نسبتها الى المبتدأ لكونها خارجة عنه وكذا الجملة الفعلية فى نحو زيد يضرب فان النسبة بين أجزائها توصف بهما دون نسبتها الى المبتدأ كما ذكره

والمصدر لقوة اقتضائه النسبة صار في حكم ما دخلت النسبة في مفهومه والنسبة في الافعال وما في معناها ملحقة بالاسنادية وان كانت خارجة عن مدلولاتها ولا يخفى عليك انه تعسف انتهى ( قوله هو له ) ضمير هو عائد الى الفعل فالتبادر أن يكون ذلك الفعل قائما به ووصفا له فيلزم خروج الحقائق المنفية لعدم كون الفعل فيها وصفا لما أسند اليه لافي الحقيقة ولا في الظاهر وان أريد أعم من أن يكون نفس الفعل وصفاً من حيث الاثبات أو من حيث النفي شمل تلك الحقائق لكون الفعل من حيث النفي وصفا لما أسند اليه لكن تدخل المجازات المنفية في تعريف الحقيقة "وجزا به اما باختيار الشق الاول والمراد نفي الفعل عما الفعل وصف له على تقدير التجرد عن النفي والاداء بصيرورة الاثبات وهو جواب ظاهر الا انه يستلزم كون صورة النفي حقيقة ومجازا باعتبار اثباتها بأن يكون المجاز والحقيقة انما هو في صورة الاثبات فقط وتسمية النفي مجازا بطريق التبمع وأما باختيار الشق الثاني وهو كون المراد مانفي الفعل وصفه وينظر الى ما قصد بالنفي فان اسناده الى ما هو له كما في مارجحت التجارة بل التاجر حقيقة فان الذي يقصد بالنفي في هذا المثال انتفاء نفي اسناد الربح للتجارة وان كان الى غيره نحو فما ربحت تجارتهم فجاز فان النفي كناية عن خسرت وليس الفعل من حيث النفي بمعنى خسرت وصفا للتجارة فلا تدخل المجازات المنفية وخلاصته كما قال عبد الحكيم ان في صورة النفي ان أريد نفي الاسناد فقط لحقيقة وان أريد به اسناد النفي بأن جعل كناية عن اسناد فعل يقتضيه اسناد النفي كان مجازا فما ربحت تجارتهم ان أريد به نفي الربح فقط كان حقيقة وان أريد به اثبات الخسران كان مجازا وكذا أمثاله انتهى وهذا الجواب تحقيقي فانه يفيد كون صورة النفي حقيقة ومجاز في نفسها لكن باعتبارين أى باعتبار ما تضمنه النفي وباعتبار نفس النفي بالمعنى السابق فالفهم ( تنبيه ) قيل هذا الاشكال والجواب يجريان في الانشآت أما الاشكال فيقال ان تعريف الحقيقة لا يصدق على نحو أقام زيد فان اسناد القيام الى زيد ليس الى ما هو له لا في الحقيقة لان المتكلم لم يعلم قيامه في الواقع ولا في الظاهر لاستفهام عنه المقتضى انه غير ثابت فان أريد هو له من حيث لاستفهام

متعلق به وبه يدخل في الحد ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ( في الظاهر ) متعلق  
 به أيضاً وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد ما ذكر الى ما هو له عند  
 المتكلم فيما يفهمه ظاهر حاله بأن لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده  
 ومعنى كونه له ان معناه وصف له وحقه ان يسند اليه سواء صدر عنه باختياره  
 كضرب ام لا كمرض ومات فأقسام الحقيقة العقلية اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد  
 جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت  
 الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي ان لا يعرف حاله وهو يخفيها  
 منه خلق الله الافعال كلها وما لا يطابقهما كقولك جاء زيد وانت دون المخاطب  
 تعلم انه لم يجرى ( ومنه ) اى الاسناد ( مجاز عقلي ) ويسمى أيضاً مجازاً حكيمياً  
 ومجازاً اثباتياً

الذى لا يفيد الثبوت له دخل نحو أصام نهارك فانه له من حيث الاستفهام الذى  
 لا يفيد الثبوت وكذا يقال في التخي والترجى والعرض لان جميع ذلك لا يفيد  
 الوقوع فهو مثل النفي وكذا القسم فانه يفيد الوقوع نحو وصوم العام لا عملن  
 كذا أى يلزمنى أن أصوم العام عند فعل كذا لكن الصوم لم يقع فهو مثل النفي  
 والجواب ظاهر وفيه لان الواجب في الاستفهام عن ثبوت شئ لا آخر أن يلاحظ  
 النسبة الثبوتية بينهما ثم يستفهم فالمجاز والحقيقة يكون كل منهما في الاسناد  
 وقت تلك الملاحظة ومثل الاستفهام غيره فالحق ان معنى قوله وكذا الكلام الخ  
 ما أشار له المحشى من انها ليست مجازات في انقضا بل باعتبار الاثبات انتهى  
 عبد الحكيم ( قوله وبه يدخل في الحد ) أى نصاعلى فهم عبد الحكيم يعنى زيادة  
 على ما كان داخلاً نصاً وهو ما طابقهما وكذا يقال فيما بعد وقد علمت أن الدخول  
 على ظاهره بناء على ما فهمه السيد ( قوله حكماً الخ ) أى منسوباً الى حكم العقل  
 بأن النسبة فيه لغير ما هو له سواء كانت دامة أو ناقصة أو الى الحكم بمعنى  
 النسبة التامة فهو منسوب الى أشرف أفراده أو بمعنى مطلق النسبة ( قوله ومجازاً  
 اثباتياً ) عبارة السعد في شرحه ومجازاً في الاثبات قال عبد الحكيم أى في النسبة  
 مطلقاً أو لكونه في النفي فرع الاثبات

( ٥٤ )

واسنادا مجازيا ( وهو اسناده ) اى الفعل او معناه ( الى ملابس له غير ماهو له )  
اى غير ما الفعل او معناه له اعنى غير الفاعل فى المبني للفاعل وغير المفعول به فى  
المبني للمفعول سواء كان الغير غيرا فى الواقع أم عند المتكلم فى الظاهر ( بتأول )  
متعلق باسناده

( قوله واسنادا مجازيا ) أى منسوب الى النسبة بوقوعه فيها أو الى أشرف أفراده  
( قوله اسناد الفعل ) أى الاصطلاحى فقوله الى ملابس أى معمول ( قوله أعنى غير  
الفاعل الخ ) أى هذا التوزيع مبنى على مشهور متقرر من ان ما هو له فى المعلوم  
هو الفاعل فيكون غير ماهو له فيه هو الفاعل أيضا اذ لا تعلق له بالمفعول وكذا  
يقال فى الجهول فما قيل ان الضمير المجرور فى اسناده وله فى الموضوعين راجع الى  
الاحد كما هو قضية أو فيصدق على اسناد ضرب با البناء للفاعل الى زيد انه  
اسناد أحد الامرين الى ملابس غير الملابس الذى أحد الامرين له وهو معنى الفعل  
فى أمضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس بشئ اذ الغير معتبر فيه بقاء النسبة  
فى المسند على حالها انتهى شيخنا الشريبنى ( قوله بتأول ) اعلم ان المجاز العقلى  
بخلاف المجاز اللغوى فان مراد المتكلم فى الاول الحقيقة العقلية والقرينة فيه  
لتنقل السامع منه اليها ومراد المتكلم فى الثانى هو المجاز والقرينة فيه لتنقل  
السامع اليه من الحقيقة اللغوية انتهى شيخنا الانبائى وان التأول حقيقته طلب أول  
الشئ اللازم له طلب ما يؤول اليه كالحقيقة هنا ومعناه الكنائى نصب القرينة  
إذا طلب ما يؤول اليه الاسناد أى صرفه عن ظاهره الى حقيقته تابع للقرينة  
الصارقة فالطالب من المتكلم لتوقف صحة التجوز منه وعليه لا من الخطاب كما  
قيل وكل من المعنى الحقيقى والكنائى مراد هنا من التأول فقولا جرى النهر  
عند قصد اثبات الجرى له حقيقة كلام لغو لانه لا يصلح حقيقة لوجود القرينة  
وان لم ينصبها المتكلم ولا يصلح مجازا لعدم المعنى الحقيقى المتأمل لقصد اثبات  
الجرى للنهر حقيقة فلا يكون حقيقة ولا مجازا فاعتراض الفنى على التعريف  
بأنه غير مانع لان القول المذكور يصدق عليه انه اسناد الى ماهو له يتأول لان  
قرينة المجاز منصوبة وهى استحالة قيام الجرى بالنهر مع انه حقيقة وان كان

ومعنى تأول الشيء تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة أو الموضوع الذى يؤول اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له نخرج به نحو ما مر من قول الجاهل أنبت الربيع البقل رأيا النبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له فى الواقع لكن لا تأول فيه لانه معتقده وتبت الاصل فى التعبير بقولى منه حقيقة ومجاز تنبيه على أن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة

كلاما كاذبا مبنى على ان المراد بالتأول المعنى الكنائى فقط وقد علمت ان المراد المعنيين وان القول المذكور انتفى فيه المعنى الحقيقى فالتأول الذى هو تابع ورديف مراد هنا أيضاً مع المعنى الكنائى لانه لا بد منه إذ لولاه لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له من حيث انه غير ما هو له لانه لغو لا يصدر عن عاقل فاندفع قول الفرسى أيضا ان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس عليه المقصود من الكلام بغير المقصود منه والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح أصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون أحدهما حاصل الآخر لما عرفت من كليهما لتصحيح أصل الكلام وليس أحدهما حاصل الآخر (قوله ومعنى الخ) أى المعنى الحقيقى كما عرفت (قوله من الحقيقة أو الموضوع) اعلم ان المجاز العقلى هو اسناد الفعل أو معناه لغير ما هو له ونصب القرينة طلبا لاسناده لما هو له وهذا الاسناد الحقيقى انما يكون اذا كان للفعل حقيقة حتى يكون اسناده فى موضع حقيقيا وفى آخر مجازيا كما فى أنبت الربيع البقل أما اذا كان وهما كما فى قولك أقدمنى بلدك حق لى عايدك فانه انما صور القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم ولا اقدام فى الحقيقة أصلا فنصب القرينة لا يتأتى كونه طلبا للحقيقة وانما هو طلب للموضع الذى يؤول اليه من جهة العقل وذلك الموضوع هو القدوم للحق فان العقل يحكم بأنه لا اقدام هنا ولا مقدم وان ذلك من صنع الوهم حيث صور الحق لكونه سببا فى القدوم بصورة المقدم وتبعه تصوير القدوم بصورة الاقدام فالموضع الذى يرجع اليه ذلك الاسناد عند العقل حيث حكم بأنه ماصنعه الوهم مجرد تصور لا حقيقة له هو القدوم للحق فمعنى كونه موضعا يؤول اليه الاسناد ان ذلك الاسناد صورة له فقط \* فالخاصل ان المآل المطلوب اما أن



ولا يجاز كقولنا الحيوان جسم والانساذ حيوان (وملا بساته) بفتح الباء أى الفعل أو معناه (شئ) أى متفرقة جمع شئت كريض ومرضى (كفاعل ومفعول به ومصدر وزمان ومكان وسبب) كعيشة راضية فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مقعم فيما بنى للمفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يقعم أى يملأ مادخله وجد جده فى المصدر ونهاره صائم فى الزمان ونهر جار فى المكان لان الشخص صائم فى النهار والماء جار فى النهر وبنى الامر المدينة فى السبب وخرج بالمذكورات المفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل أو معناه

يكون اسناد ذلك الفعل أو معناه بعينه الى فاعل حقيق وذلك اذا كان الفعل حقيقيا وله فاعل حقيقى واما أن لا يكون اسناد ذلك الفعل أو معناه بعينه لعدم كونه حقيقيا وعدم فاعل له أصلا بل موضع ذلك الاسناد والمبتدأ من عند العقل لعدم الحقيقة لعين ذلك الاسناد فى الواقع .مثلا اذا قال الموحداً نبت الربيع البقل فطلب المآل فيه هو طلب اسناد الانبات لله لانه حقيقة ذلك الاسناد فى الواقع بخلاف ما اذا قلت أقدمنى بذلك حق لي عليك فانك لا تطلب نسبة الاقدام الى شئ آخر اذ لا تجد فى قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق الا انك صورت القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم وانما تطلب الموضع الذى حل فيه هذا الاسناد وصار صورة له وذلك الموضع مبتدأ من العقل اذ ليس عندك ان فى الخارج اقداماً منسوباً الى شئ حقيقة نقلت اسناده منه الى الحق وانما العقل يذهب الى أن محل هذا الاسناد الذى صار الاسناد صورة له هو القدوم لاحق اه شيخنا الشربيني (قوله أى الفعل أو معناه) ان قلت معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملاساً لنفسه قلت لا يازم من القول بملاسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملاسة كل منهما لكل منهما بل التفصيل فيه مو كول الى السامع العالم بالقواعد اه فزى وقد أخذ عند الحكمين من جعل المصدر من جملة الملاسات ان المراد بها الانماط التى هى ملاسات اصطلاحية لا معانيها التى هى ملاسات حقيقية لان المصدر بمعنى الحدث ليس ملاساً للفعل لانه ملاسة هذه الاشياء للفعل الاصطلاحى انما هى باعتبار معناه الحدث والمصدر هو المعنى المحذ

لا يسند اليها بقاء معناها ( وأقسامه ) أى المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما ( أربعة لأن طرفيه ) وهما المسند والمستند اليه ( أمّا حقيقتان ) لغويتان كانتا الربيع البقل ( أو مجازان ) لغويان كأحيا الارض شباب الزمان اذ المراد باحياء الارض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النبات لا الاحياء الحقيقى وهو اعطاء الحياة التى هى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وشباب الزمان زمان ازدياد قوتها النامية وهى فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان

( قوله لا يسند اليها مع بقاء معناها ) لغوات المعنى المقصود ومنها عند الاستناد اليها ( قوله باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما ) أى جميعهما أو مجموعهما ليدخل ما اذا كان أحد الطرفين حقيقة والاخر مجازا وقوله ومجازيتهما أى مجازية جميعهما وقوله جميعهما هذه صورة وقوله أو مجموعهما أى أو بعضهما تحته صورتان والصورة الرابعة أشار لها بقوله أى مجازية وهذا ويجوز العكس كما هو ظاهر \* واعترض حصر الاقسام فى الاربعة بالكناية وأجيب بانها داخله فى الحقيقة قال السكاكى التحقيق فى المفرد والكناية مشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان بالتصریح وعدم التصريح اه ومبناه على أنهم لم يعتبروا فى الحقيقة الا الاستعمال فى الموضوع له واما أن لا يكون غير الموضوع له مرادا فلا وقد حقق عبد الحكيم ان مذهب الاصل موافق لمذهب السكاكى وحمل التجويز فى قولهم مع جواز ارادته على الامكان العام واعترض الحصر أيضا بأن اللفظ اذا أريد به نفسه وأسند اليه أو معناه كان مجازا كما فى قولك سرتنى ليسلى اذا أردت لفظ ليسلى فانه مجاز لان المسر من تلفظ بها وليس طرفه أعنى ليسلى حقيقة ولا مجازا لان اللفظ اذا أريد به نفسه لا يتصف بحقيقة ولا مجاز كما صرحوا \* وأجيب بأن اللفظ انما يكون علما على نفسه اذا أريد به نفسه من حيث هو مجرد اللفظ اما اذا أريد من حيث هو مستعمل فى معناه فلا يكون علما على نفسه وهو كذلك لان معنى قول القائل سرتنى ليسلى سرتنى هذا اللفظ لكن لان من حيث انه مجرد اللفظ بل من حيث انه مراد به معناه فى كلام المتكلم الاول وان لم يرد ذلك فى قول القائل سرتنى ليسلى فهو حين استعماله المتكلم الاول علم على معناه لا على نفسه والاعلام حقيقة على الصحيح

تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة ( أو مختلفان ) بكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا كأنبت البقل شباب الزمان في المسند حقيقة والمسند اليه مجازا وحياء الربيع الارض في عكسه ووجه الانحصار في الاربعة على طريقة الاصل ظاهر لانه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو مافى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجاز فالجواز في نحو زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وفي نحو الحبيب أحياني ملاقاته المجاز اسنادا أحيانا الى ملاقاته لا اسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ وأما على طريقة السكاكى فشكل واعلم ان أقسام الحقيقة العقلية أربعة أيضا وأمثلتها أمثلة المجاز اذا صدرت من الدهرى لمن يعرف حاله ( وهو ) أى المجاز العقلى ( فى القرآن ) قدم على ما بعده للاهتمام ( قوله مشكل الخ ) وذلك لان الكلام المشتمل على اسناد جملة الى المبتدأ يوصف عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالمجاز والحقيقة العقلية وفي كون تلك الجملة من حيث هى جملة مجازا لغويا أو حقيقة لغوية عنده اشكال لانه صرح فى تعريفهما بالكلمة ولم يأت المجاز اللغوى قسما مفردا ومركبا لكنه مثل فى الاستعارة التى هى مجاز لغوى مما مركب بنحو قولك أراك تقدم رجلا وتأخر أخرى فان نظر الى ما يقتضيه تعريفه من انحصار المجاز والحقيقة اللغويين فى المفردات لم ينحصر المجاز والحقيقة العقلية فى تلك الاقسام الاربعة وان نظر الى مقتضى تمثيله كان الانحصار فيها ظاهرا على مذهبه أيضا قاله السيد ويمكن ارجاع التعريف الى التمثيل بأن الكلمة حقيقة أو تأويلا ونهاره صائم وان كان جملة الا ان اسناده غير مقصود وانما المقصود الاسناد بين زيد وصيام النهار وقد أفاد عبد الحكيم ان فى كلام السكاكى ما يصرح بأن الحقيقة والمجاز العقلية صفتان لاسناد كلمة الى أخرى لا لاسناد جملة الى شئ فى قولنا زيد صائم نهاره بناء على أن صائم مبتدأ ثان ونهاره فاعل أغنى عن انطبخ المجاز هو اسناد الصوم الى النهار وبعد ذلك الاسناد لا مجاز فى اسناد صوم النهار الى زيد لانه فى معنى زيد صائم فى نهاره اذ المجاز انما هو طريق الآلة على المعنى الحقيقى غير مقصود لدانته واذا كان كذلك فلا وجه لوصف اسناد جملة نهاره صائم الى زيد ليكون مجازا عقليا حتى يقول به

( كثير ) أى فى نفسه لا بالإضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة  
كقوله تعالى واذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً أسند الزيادة وهى فعل الله الى  
الآيات لكونها سبباً وكقوله يذبح أبناءهم نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش  
الى فرعون لانه سبب أمر ( وهو غير مختص بالخبر ) كما يتوهم فى ذكره فى أحوال  
الاسناد الخبرى بل يجرى فى الانشاء أيضاً نحو باهأمان ابن لى صرحا فان البناء  
فعل العملة وهأمان سبب أمر

### ﴿ المطالب الثانى ﴾

#### أحوال المسند اليه

أى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم أحواله على أحوال  
السكاكى تدبر ( قوله كما يتوهم فى ذكره ) فى نسخة صحيحة من ذكره وعلى هذه  
النسخة فى سببية تدبر ( قوله ابن لى صرحا ) أى قصرا ويجوز أن يكون مجازا  
لغويا أى أمر بالبناء فهو مرسل تبعى

### ﴿ أحوال المسند اليه ﴾

المقصود ان الامور المذكورة فى هذا الباب عارضة للمسند اليه فالمراد بأحوال  
المسند اليه خصوص ما هنا لا كل ما كان حالاً له حتى يحتاج الى التقيد بما يخرج  
الدفع فان كثيراً من الاحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القوة  
الى الفعل ولم يدون ( قوله من حيث ، انه مسند اليه ) أخذه من اضافة أحوال  
المشتق وهو المسند اليه فانه يؤذن بعناية مبدأ الاشتقاق أى الامور الراجعة اليه .  
العارضة لذاته بأن لا يكون لها واسطة فى العروض فنخرج الاحوال العارضة له  
بواسطة الحكم أو المسند مثلاً ككونه مسنداً اليه لحكم مؤكداً ومتروك التأكيد  
وكونه مسنداً اليه لمسند مقدم أو مؤخر معرف أو منكر ونحو ذلك فان الكون  
وان كان حالاً للمسند اليه لكن بواسطة المسند أو الحكم فلا يعد من الاحوال

المسند لتقدم المسند إليه على المسند ذاتا وأصلا لأن المسند محمول عليه ووصف له من حيث المعنى فقدمت أحواله على أحواله ( أما حذفه ) قدمه على بقية الاحوال لانه عدم وهو سابق على الوجود

المترجم لها هنا والواسطة في العروض أن يكون شيء عارضا لشيء ذاتا وحقيقة ثم بواسطة بعروضة لامر آخر بنوع من العلاقة مجازا كالحركة اللاحقة لجالس السفينة بواسطة كالمعارض للمسند اليه بواسطة الحكم أو المسند فان التأكيد وتركه وتقديم المسند انما هي قائمة على الحقيقة بالحكم والمسند ووصف المسند اليه بها على التجوز \* ان قلت ينافي كون الاحوال المذكورة هنا عارضة لذات المسند اليه كونها عارضة لاجل كونه مسندا اليه ( قلت ) قد علمت ان الثاني هو الواسطة في العروض بخلاف الواسطة في الثبوت وهي قسمان أن يكون كل من الواسطة وذى الواسطة معروضا حقيقيا للصفة بأن يكون اتصاف الواسطة بتلك الصفة سببا لاتصاف ذى الواسطة بها فالصفة قائمة بها حقيقة ولها وجودان باعتبار القيام بهما والالزام قيام عرض واحد شخص بمحليين متغايرين ذاتا ووجوبا وقيل قائمة بالمجموع من حيث هو مجموع وذلك كالحركة اللاحقة المفتاح بواسطة اليد وأن تكون الواسطة فيه سببا لثبوت الصفة لذى الواسطة من غير اتصاف نفسها بها وانما لها حظ من السببية فقط كالوجود العارض لزيد مثلا بواسطة الامكان والظاهر أن ما هنا من القسم الثاني فقول الشارح المعارضة من حيث انه مسند اليه فان حذفه وذكره وهكذا لم تعرض له باعتبار كونه مجرد لفظ بل باعتبار وصفه بأن يلاحظ موصوفا به وهو لاجراخ الواسطة في العروض قال فالحيثية للتقييد لا للتعليل ( قوله لتقدم المسند اليه الخ ) وذلك يقتضى تقدم أحواله ( قوله اما حذفه ) الحذف باق على حاله وليس مؤولا بالانحذف فان عروضها للمسند اليه بمعنى تعلقها به لا يتأتى كونها صفات للمتكلم وهي المعللة بالدواعى اما هي للافعال لا لأثرها كالانحذف ( قوله لانه الخ ) أى الحذف فى الاصطلاح وان كان لفظه من مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاثبات ولذا اختير على لفظ الترك إشارة الى انه ركن أعظم كانه أسقط انتهى عبد الحكيم وسراجه

(فللاحتراز عن العبث ظاهرا) للدلالة القرينة عليه كقوله

قال لى كيف أنت قات عليل سهر دائم وحزن طويل  
لم يقل أنا عليل للاحتراز عما ذكر (أو لغيره) أى لغير الاحتراز عما ذكر (كتعنيه)  
نحو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله (وادعاء تعينه) نحو وهاب الالوف أى  
دفع ما ذكره الحفيد والمصام من أن الحذف يفي عن حدوث الدم بعد الاثنيان  
وحاصله أن التقديم نظرا لمعناه لاصطلاحى لاينافى اختيار اللفظ المشعر نظرا  
لمعناه اللغوى لحدوث الدم للإشارة المذكورة لبنائها التخيير دون الواقع  
(قوله ظاهراً) حالا من العبث أى حال كون العبث مبنيًا على ما هو الظاهر من  
اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر أى فذكره فى الحقيقة لا يكون  
عبثا وإن قامت القرينة فإن الاكتفاء بالقرينة ليس كالتذكر فى التنصيص على ما  
هو المقصود الاسم اه عبد الحكيم (قوله من حيث الظاهر) نقل عن السعدنا  
قالوا من حيث الظاهر لأن التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر أيضا على  
شهادة العقل إذ الالفاظ ليست الا امارات يضعها الواضع مختلفة باختلاف  
الاورضاع لا شهادة لها فى انفسها ولا دلالة بحسب ذاتها وكتب شيخنا الانبائى  
ما نصه قوله من حيث الظاهر متعلق بالدلالة أى واما بالنظر الى الحقيقة فالاعتماد  
على دلالة العقل واللفظ معا لانه بعد وجود اللفظ لا يحصل الفهم منه وكون  
معناه مرادا أم لا صحيحا أم لا الا بالعقل فالاعتماد على اللفظ أولا وعلى العقل  
أخرا (قوله على دلالة العقل) لم يقل من حيث الظاهر وإن كان اللفظ عند الحذف  
له مدخل إشارة الى كثرة مدخلة العقل عند الحذف فكأنه مستعمل بالدلالة  
ووجه مدخليته عند الحذف أن الاعتماد عليه أولا وأخرا فالاعتماد عليه أولا ومن  
حيث انه يستدل بالعقل بمعونة القرائن على اللفظ المحذوف الدال على ذات المسند  
اليه والاعتماد عليه أخرا من حيث إنه لا يفهم منه المعنى ولا كونه مرادا وغير  
مراد صحيحا أو غير صحيح الا بالعقل (قوله لاستقلاله الخ) يفيد ان العقل  
يستقل بالدلالة عند الحذف مع أن اللفظ له مدخل فى الدلالة عند الحذف  
والجواب انه ليس المراد انه يستقل فيما نحن فيه بل المراد لاستقلاله فى الجملة

السلطان ( وتخييل المدول الى أقوى الدليلين في العقل واللفظ ) اذ الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لا فتنار اللفظ اليه وانما قيل تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدول عليه بالقرائن نحو قال لى كيف أنت قلت لعل لم يقل اناعليل للتخييل المذكور وان كان للاحتراز عن العبث ايضا كما مر (واما ذكره) أى ذكر المسند اليه (فليسكونه) أى الذكر (الاصل) ولا مقتضى للمدول عنه (أو لغيره كتمعيه) لكون اسمه

أى فى مواضع غير مانحن فيه كما فى العقليات الصرفة كدلالة الاثر على المؤثر وكدلالة الخافى على النار (قوله وانما قيل تخييل) يعنى أن المدول ليس محققا لان كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا فى الدلالة عليه وليس كذلك أى وأما كون العقل أقوى من اللفظ فهو أثر محقق لا تخييل فيه فالتخييل إنما هو المدول (قوله لكونه الاصل الخ) الاصل لغة ما يبنى عليه الشئ وهو هنا الحذف فإنه المقابل للذكر الممثل بهذه العلة وانما كان مبنيا على الذكر لان الحذف مع القرينة انما هو بدل عن الذكر لانه الاصل فى الافادة اذ هو ثمرة اقدار الله الخالق على الصوت وتقطيعه على وجه يدل على ما فى النفس بسهولة لانه كيفية للنفس الضرورى اه شيخنا شريبنى ان قلت سيأتى ان هذا كله مع قيام القرينة والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضى للمدول قلت المقتضى قصد لاحتراز بالعقل لوجود صحة ذلك المقصد ولا يخفى أنه غير لازم اه فترى وانما اشتراطوا انتفاء مقتضى المدول لان كونه الاصل متحقق فى حال الحذف أيضا فلو كفى وحده نكتة للذكر لصح الذكر فى مقام الحذف والمقصود خلافه ولذا قال عبد الحكيم يعنى كونه أصلا لا يكفى نكتة للذكر لانه متحقق فى حال الحذف أيضا فلا بد من عدم المقتضى للمدول لكونه مرجحا للذكر على الحذف اه ومن كلامه هذا يعلم رد ما ذكره السيد فى توجيه تقديم الحذف على الذكر وادعائه أنه أولى حيث قال أى السيد الذكر لكونه أصلا لا يوجب نكتة زائدة على كونه أصلا والحذف لمخالفته الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتدا بها فالحذف أعرف وأقوى فى اقتضاء المعاني الزائدة على أصل المعنى التى هى المقاصد فى علم المعاني

يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر ( أو اهاتته ) لكون اسمه مما يدل على  
الاهانة نحو السارق الثمين حاضر وكالاتياط لضعف التمويل على القرينة أو  
للتنبية على غباوة السامع أو زيادة الاضاح وتقرير ( واما تعريفه )

فلذا يقدم الذكر ( قوله لضعف التمويل على القرينة ) قد يناقيه ما يستفاد من قوله  
أو تخييل حيث فهم منه أن القرينة هي مستند العقل حيث كان أقوى من اللفظ  
كانت هي أيضا أقوى كذا قيل وفيه نظر فأن ذلك لو كانت قوة العقل باستناده  
اليها وليس كذلك بل بكونه يمكن استقلاله عن اللفظ واللفظ لا يستقل عنه كما صر  
للاشارح ولأن سلمنا فالقرينة تكون ضعيفة اذا يكن الخطاب من الاذكياء ( قوله  
أو التنبيه على غباوة السامع ) أي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أي المقصود  
بالسامع وحاصله انه يذكر المسند اليه مع العلم بأن السامع قائم له بالقرينة لاجل  
تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أما لقصد اعادة انها صفة أو لقصد اهاتته فيقال  
في جواب ماذا قال عمرو و عمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن  
سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهها على انه غبي ولا ينبغي أن يكون الخطاب  
معه الا هكذا اه ( قوله أو زيادة الاضاح ) انما جعل الداعي هو الزيادة لان  
أصل الاضاح حاصل بالقرينة قال السعد في المطول ومنه \* وأولئك هم المفلحون \*  
وانما لم يقل كقوله تعالى اشارة الى انه ليس مما نحن فيه من كل وجه لان ما نحن  
فيه ذكر المسند اليه لزيادة الاضاحه وتقريره فان أصل الاضاحه وتقريره حاصل  
عند الحذف بسبب وجود القرينة الدالة وهذه الآية لم يوجد فيها ذلك بل  
الموجود فيها انما هو ايضاح كامل وتقرير كامل للمسند اليه بل لغرض آخر بذكر  
المسند اليه فانما لدى صفته انه لو حذف لم يكن مقدارا في الكلام ولا مدلولاً  
عليه بشيء لانه عند عدم ذكره يكون هم المفلحون معطوفا على قوله على هدى  
من ربهم والمسند اليه هو أولئك الاول ولم يكن هناك الاضاح وتقرير لهذا  
الغرض أصلاً وذلك الغرض هو للتنبيه على أن كلام الهدى والفلاح يميز لهم من  
عداهم وكاف في مدحهم ومستقل فيه وهذا التنبيه لا يحصل الا بذكر المسند اليه فانما  
اذلوم يذكر لا محتمل أن يميزهم من عداهم انما هو مجموع هذين الامرين وانه لا يكفي



### أى اراد المسند اليه معرفة (قبالا ضمار

في مقام مدحهم أحدهما لما علمت ان هم المتعلقون حينئذ يكون معطوفا على قوله على هدى ( قوله أى اراد المسند اليه معرفة ) حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك أى من حيث تعيينه عنده فالشار اليه التعيين والمعرفة ما يشار بها الى أمر متعين أى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك اه عبد الحكيم بزيادة وقوله حقيقة التعريف أى فى نحو قولهم حرف التعريف وهو لا ينافى قول المطول وحقيقة التعريف جمل الذات مشارا به الى خارج مختص اشارة وضعية اذ هو بيان للتعريف فى نحو عرف الواضع وما فى الشرح معنى مجازى وانما عدل عن تعبيره بمجمله معرفة لان الجمل على المتبادر منه انما هو من الواضع ( قوله قبالا ضمار الخ ) عبارة المطول بعد أن بين معنى التعريف والمعرفة هكذا فتعريفه لافادته أتم فائدة ثم قال ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة أشار اليها بقوله قبالا ضمار اه ومنه يؤخذ أن المصنف لم يتعرض أى صريحا لنكتة التعريف العامة وان الفاء تفصلية لاجزائية اذ لو كانت جزائية لكان تقريره مهما يكن من شئ فتعريفه بالاضمار لكذا وليس ذلك مقصود المتكلم بل مقصوده أن التعريف بالاضمار يلزمه أن يكون لكذا لان المقصود بيان داعى الاضمار وعلى كون الفاء تفصيلية يكون المعنى اما تعريفه فلافادة المخاطب أتم فائدة قبالا ضمار لكذا وبالعملية لكذا فتكون الفاء لعطف جملة تعريفه بالاضمار لكذا على جملة أما تعريفه الخ لكن كون ذلك تفصيلا لهذا الجمل يقتضى أن يكون المعنى قبالا ضمار لافادته أتم فائدة بوجه الاضمار لكون المقام للتكلم ولا يخفى بعده وعدم انسياق الذهن اليه ومع بعده اختياره عبد الحكيم ليكون فى كلام المصنف اشارة الى النكتة العامة للتعريف قال وفى بيان النكتة العامة للتعريف اشارة الى أن ارتفاع شأن الكلام ان لا يفعل عن نكتة العام لعمومه وعن نكتة الخاص لمقصوده اه أى فلا بد أن يكون الداعى للتعريف بالاضمار مثلا هو افادة المخاطب أتم فائدة بوجه الاضمار لا كون المقام للتكلم أو الخطاب فقط \* (تنبيه) \* عرف فى المطول المعرفة بماوضع ليستعمل فى شئ بعينه قال السيد أقول

المعتبر في المعرفة هو التمين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فأن لفظة أنا مثلا لا تستعمل الا في أشخاص معينة اذ لا يصح أن يقال أنا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منهما والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد والا لكانت مشتركة موضوعة أو ضاعا متعددة بعدد أفراد المتكلم فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد فيكون الغرض من وضعها استعمالها في افراد المعينة دونه هذا ما توهمه والحق ما أفاده جماعة من الفضلاء من انها موضوعة لكل معين وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها والا لاشترك وتمدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت أنا وأنت وهكذا مجازات لاحقاقك لها اذ لم تستعمل هي فيما وضعت لها من المفاهيم الكلية بل لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا بعيد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف فيه إثم اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام الى أن يتمسك في ذلك بأمثلة نادرة اه ويبحث فيه بعض المحققين بأن المراد بقولنا انها موضوعة للمفهوم الكلي ليستعمل في جزئياتها انها موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحققه في جزئي من جزئياته لذلك المفهوم من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئي حقيقة واستعماله في المفهوم الكلي من حيث هو مجازا ولهذا لمهر ان لا اختلاف بين الرئيين لفظي لان من قال بالوضع العام أراد أن المفهوم الكلي آلة لملاحظة الجزئيات ووجه لمعوميتها وقد تقرر في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث اتحاده بذلك الشئ ومعلوم فلو اضع إذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلي فالمعلوم دال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث ايجاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات قال بعض الافاضل وفيه نظر اما أولا فلان هذه الارادة بعيدة من اللفظ وأما

لان المقام للتسكلم ( نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة)  
لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا

ثانيا فلا نه لو كان النزاع لفظيا لما احتاج أصحاب الرأي الاول أى وضع تلك  
الالفاظ للمفهوم السكلى الى التأويل تعريف المعرفة بماوضع لشيء بعينه بأن المراد  
ماوضع لمعنى ليستعمل فى شيء بعينه سواء كان ذلك الشيء عين الموضوع له  
أولا كما لم يحتج اليه أصحاب الرأي الثانى أى وضعاً للجزئيات وأما ثالثا فلان  
الواضع ان لاحظ اتحاد المفهوم بالجزئيات فهناك معلوم غير المفهوم السكلى والا  
فالموضوع له يكون نفس المفهوم ويكون الاستعمال فى الجزئيات مجازا وأما  
رابعا فلان من القائلين بالرأى الثانى من فرق بين العلم بالشيء من الوجهه  
كالشريف فى شرح المواقف فلا يصح هذا التأويل من قبلهم فالحق أن النزاع  
معنوى اه ( قوله لان المقام للتسكلم الخ ) أورد عليه ان مقام التسكلم متحقق  
فى قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب أعنى  
توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير الخطاب كما تقول فى حفرة  
جماعة كلاما لخطاب واحدا منها وأن الغيبة وهى كون الشيء غير متكلم به  
ولا مخاطب لا يستدعى الاضمار فأن الاسماء الظاهرة كلها غيب انتهى وأجيب  
بأن العبارة مؤولة والحيثية مراده فقوله للتسكلم الخ المراد للتعبير عن المتكلم  
من حيث أنه متكلم والمخاطب من حيث أنه مخاطب والغائب من حيث انه غائب  
تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما فتأويل اندفع ما قيل ان المقام هو التسكلم فيلزم  
ان يكون الشيء داعيا الى نفسه وبارادة الحيثية اندفع الايرادات الثلاثة فوجه  
رد الاول ان المقام فى قول الخليفة ليس مقام المتكلم من حيث انه متكلم بل  
مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه أمير المؤمنين فأنه المناسب للمسارة فى  
الامتثال ووجه رد الثانى ان الكلام فيما إذا كان المقام مقتضيا للتعبير عن المخاطب  
من انه مخاطب ووجه رد الثالث ان الكلام فيما إذا اقتضى المقام التعبير عن الغائب  
من حيث انه تقدم ذكره والاسماء الظاهرة ليست كذلك فأنها موضوعة للغيبة مطلقا  
لا باعتبار تقدم الذكر ومعنى وضعها للغيبة انها تعامل معاملة الغائب بأن يقول

أو تقديرًا واما معنى لدلالة لفظ عليه أوقرينة حال وأما حكمًا (وأصل الخطاب)  
ان يكون (لمعين) واحداً كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين  
مع ان الخطاب توجيه الكلام الى حاضر

المتكلم المسمى بزيد الحاكى عن نفسه زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا  
لا تقول للمسمى بزيد زيد ضربت فلا منافات بين ما هنا من انها موضوعة للغيبة  
وبين ما قبل من انها موضوعة بقطع النظر عن الغيبة والحضور لثلاث تكون مجازا  
في احدهما واعلم ان معنى التعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم النخ التعبير عنه  
بعبارة تفيد انه متكلم بتلك العبارة والتعبير عن المخاطب بعبارة تفيد انه مخاطب  
بتلك العبارة والتعبير عن الغائب بعبارة تفيد انه غائب تقدم ذكره لفظاً أو تقديرًا  
أو حكماً وليس معنى الحقيقة انه يعبر عنه بعبارة تفيد انه متكلم بكلام ما ومخاطب  
بخطاب ما او انه شخص اقصف بالغيبة تقدم ذكره أولاً كما وهم حتى يردان لفظ  
المتكلم والحاضر والغائب يفيد ذلك لان هذه الالفاظ كما عرفت من قبيل لاسم  
الظاهر الموضوع للغيبة بالمعنى المتقدم فلا يصلح لهذا المقام المختص بأن الغيبة  
فيه نفس التكلم او تقدم المرجع أو الخطاب وليس المراد ان المقام مقام افادة  
التكلم والخطاب والغيبة كما وهم ايضا اذ ليس ذلك مقصود بالافادة بل المراد ان  
المقام اقتضى ان تكون العبارة الحكم المقصود بالافادة حكاية عن نفسه من  
حيث انه متكلم بتلك العبارة وهكذا ولا يصلح لذلك سوى الضمير ( قوله  
أو تقديرًا ) بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لكونه في رتبته نحو في داره  
زيد ( قوله لدلالة اللفظ عليه ) نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى لتقدم اللفظ لدال  
عليه وهو اعدلوا ( قوله او قرينة حال ) نحو حتى توارت بالحجاب فإن ذكر العش  
والتوراي بالحجاب وسياق الكلام يدل على الشمس ( قوله واما حكماً ) المراد  
بالحكمى ما حكم بأن رتبته التأخير لكن قدم لئلا يظن لضميرى رب والشأن فإن  
التقديم لئلا يظن البيان بعد الابهام فالمرجع في حكم المتقدم ( قوله وأصل الخطاب  
ان يكون لمعين ) اى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع اه عبيد الحكيم  
فاذا استعمل لغيره كما فى الآية كان مجازا والظاهر ان العلاقة الاطلاق

( وقد يترك ) أى الخطاب مع معين ( الى غيره ) أى غير معين ( ليعم ) الخطاب ( كل مخاطب ) على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصد الى تفضيع حالهم أى تنامت حالهم فى الظهور لاهل المحشر الى حيث يتمتع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء وحيفئذ فلا يختص بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتأق منه الرؤية له مدخل فى هذا الخطاب

والتقييد ( قوله وقد يترك الخ ) قال فى الاطول لا يخفى ان خطاب غير المعين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للمدول الى غير معين بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمر موضع المظهر فأق قوله ولو ترى الظاهر فيه لوبرى كل احد فمقتضى الظاهر ان لا يذكر هنا بل ذكره هنا بخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر اه والجواب ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ان يورد الكلام بخصوصية على خلاف الخصوصية التى يقتضيها ظاهر الحال لمطابقة الحال الغير الظاهر واستعمال اللفظ فيما وضع له وضعا اوليا وان كان هو لاستعمال الظاهر لا يقال انه مقتضى الحال لان مقتضى الحال هو الخصوصية المشتمل عليها الكلام الزائد على اصل المعنى فاهنا ليس خلاف مقتضى الحال الظاهر وان كان خلاف ما يقتضيه الامر الظاهر أو الوضع الاولى فإنه لا يحتاج اللفظ باعتباره فى دلالة على معناه الى واسطة او قرينة وكذا ليس وضع المضمر موضع المظهر بمجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مضمر يصلح لذلك بل ان يكون المقام مقام المظهر فأقيم المضمر مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب ( قوله اى الخطاب الخ ) انما جمل ضمير يترك واجبا الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لابهامه انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين فى الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأنى به وليس بشيء ( قوله فلا يختص الخ ) ويكنى كون حالهم فى غاية الظهور اعتبار صحة رؤيه كل من يتأق منه الرؤية ولا يحتاج الى وقوع الرؤية فاقبل ان صدق الشرطية لا يقتضى وقوع مقدمها بل كلمة لو تدل على امتناع وقوعه فلا يدل على كون حالهم فى

غاية الظهور في غاية السقوط لأن تحقّقها في نفسها وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية الخاطب لها لكونها فظيعة هائلة انتهى عبد الحكيم ( فائدة ) تقدم ان المعرفة هي ما أشير به الى خارج مختص اشارة وضعية وحقق السيدان المراد بالخارج ما قابل الذهن والتحقيق ان المراد به نفس الشيء مع قطع النظر عن كونه موجودا فالتعريف جعل لاسم مشاراً به الى نفس الشيء من حيث اختصاصه وتمينه اللاحق له باعتبار ملاحظته في ذاته وهو ما اعتبره الواضح لا تعينه باعتبار وجوده الذهني المشترك ذلك التمين بين المعرفة والنكرة والاشارة الحسية هي تعين الشيء بمعونة الحس وربما يعبر عنها بمقدار موهوم أخذنا من المشير الى المشار اليه والاشارة العقلية هي تعين العقل للشيء بدون معونة الحس قال السيد وإنما قلنا مختص احترازاً عن الضمائر العائدة الى ما لم يختص بشيء قبل الحكم نحو رجل قائم أبوه ونحو ربه رجلاً ونعم رجلاً فإن هذه الضمائر كلها نكرات إذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم اهـ اى فيكون استعمالها في ذلك مجازاً وفي عبد الحكيم وتحقيق المقام على ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك من حيث تعينه عنده فالمشار اليه التمين وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين اى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك وان النكرة ما يشار بها الى أمر متعين من حيث ذاته فالاشارة الى ذاته لا الى تعينه وان كان في نفسه متعيناً فاندفع ما قيل إما ان يعتبر الحضور الذهني في اسماء الاجناس النكرات أولاً وعلى الاول لافرق بينها وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم الخطاب بما لا يعلمه الخطاب ووجه الاندفاع انه لا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعيناً معهوداً متعيناً في نفسه فإن بين مصاحبة التمين وملاحظته فرقاً بيناً وهو اعتبار التمين في الثاني وعدم اعتباره في الاول وليس عدم اعتباره اعتباراً لعدمه حتى يرد الاشكال السابق وتحقيق ذلك ان فهم المعاني من الالفاظ إنما هو بعد العلم بالوضع فلا بد ان تكون المعاني متميزة متميزة عند السامع فأذا دل الاسم على معنى فإن كان كونه متميزاً ومعهوداً عند السامع ملحوظاً مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظاً معه يكون نكرة ثم ذلك التمين

المشار اليه في المعرفة إن مستفاداً من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسي ان كان  
المعهود جنساً واما شخصي إن كان حصّة اى فرد او الأفلأبد من قرينة خارجية  
يستفاد منها ذلك فأن كانت الاشارة الحسية فهي أسماء الاشارة وإن كانت في  
الخطاب اى توجيه الكلام الى الغير اى السامع سواء كان حكاية عن النفس وهو  
التكلم او عن الغير وهو الخطاب او الغيبة فهي المضمرات وإن كانت نسبة فأما  
الخبرية فهي الموصولات واما الاضافية فهي المضاف الى أحدهما وإن كانت  
حرف التعريف فأما حرف النداء فهو المنادى بناء على ان العلم عرف بالنداء بعد  
ازالة العلمية واما اللام فهو المعرف باللام ثم المعرف باللام ان أشير به الى حصّة  
معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بلام العهد اى الخارجى وإن أشير الى  
نفس مفهومه فهو الجنس وأما القمآن الباقيان وهما العهد الذهني والاستفراق  
فهما فرعاً للجنس لانه ان أريد في ضمن جميع الافراد فالاستفراق او فرد مبهم  
فالعهد الذهني العهد بعهد الحقيقة ولا فرق بينه وبين النكرة الا بأن الفردية  
في النكرة من اللفظ وفيه من قرينة خارجية وانما لم يجعل العهد الخارجى كاللهنى  
والاستفراق راجعا الى الجنس لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شىء من  
افرادها\* إذا تقرر هذا فنقول إن ما سوى العلم لما كان تعينه مستفاداً من خارج  
ففيها نوع صوم فلا يخلو ما ان يقال انها موضوعات لمفومات كلية بشرط  
استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون  
والشارح رحمه الله تعالى وما ان يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات لكن بملاحظة  
امر كل آلة لموضوعه الوضع عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون  
كالقاضى عضد الدين والسيد الشريف والخارج المتقدم لخصوص الاشارة للمشار  
لليه المعين عند الاستعمال وخصوص التكلم بخصوص المتكلم عنده وخصوص  
الصلة عنده ايضاً بضرب او قتل مثلاً اما عند الوضع فالواضع انما يعتبر مفهوم  
الاشارة والتكلم ومضمون الصلة فأما ان يلاحظ حال الوضع فيكون الموضوع  
له الكلى واما ان يلاحظ الخصوص حال الاستعمال فيكون الموضوع له معانى  
جزئية داخلية تحت المفهوم الكلى الذى هو آلة لوضعها سواء كانت مشخصة أم لا

والتحقيق ايضا أن الوضع في المعارف أعم من الافراد كما في سوى المعارف باللام والنسباء او التركيب او المنزل منزلة الافراد كما في المعارف باللام فأن لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلى هو تعين مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات عل اختلاف الرايين واسم الجنس موضوع لمعناه اعنى الماهية أو الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والمجموع موضوع بالوضع التركيبي أو الوضع المنزل منزلة الافراد المعين عند السامع هو مفهوم مدلوله او حصه منه بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات من حيث هو معين عنده فالمعرف بلام الجنس مثلا من حيث انه معرف بلام الجنس موضوع للمفهوم الكلى وهو مفهوم مدلوله المعين عند السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في المعارف بلام الجنس مشكل وأن الوضع في المعارف أعم من الشخص في النوع سواء كان بنفسه كما في المعارف باللام المستعمل في معناه الحقيقي أو مع القرينة كما في المجازات المعرفة باللام نحو لقيت الاسد في الحمام فإنه موضوع مع القرينة بالوضع النوعي لمفهوم كلى أعنى الرجل الشجاع يستعمل في شئ معين عند السامع وبما حددنا لك انكشف لك أن تعريفى المعرفة بما وضع ليستعمل في شئ بعينه وما وضع لشيء بعينه على اختلاف الرايين لابد فيهما من اعتبار الحيثية اى من حيث هو بعينه ليخرج النكرات وأن الشئ في التعريف الاول اعم من أن يكون نفس الموضوع له كما في العلم او فردا منه كما في سائر المعارف وان الضمير الراجع الى النكرة وعلم الجنس داخلة في الحد وان قول الشيخ الرضى حقة التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج اشارة وضعية معناه جعل الاسم بحيث يشار بها الى أمر خارج عما يثبت في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنده اشارة يكون للوضع فيها مدخل نخرج بقوله الى خارج النكرات كلها وبقوله اشارة وضعية النكرة إذا أشير بها الى مفهوم معلوم للمخاطب من انه كذلك فأن ذلك يكون فيها بالقرينة لا بالوضع فالأشارة الى ما في ذهن المخاطب ثابتة بحسب الوضع في النكرة والمعرفة الى الخارج مخصصة بالمعرفة ففيها اشارتان وضعيتان تشارك في احدهما النكرة وتختلف



(وبالعلمية) أى تعريف المسند إليه بإيراده علم شخص

بالأخرى وليس المراد بالخارج ما يرادف الاعيان فإنه يلزم ان يكون المعرفة بلام الجنس وكذا المعرفة بالإضافة للجنس بل الموصول والمعرفة بالإضافة إليه إذا كان مدلولهما ممتنع الوجود والضمير الراجع الى الماهية من حيث هى والراجع الى النكرة الموصوفة والمعرف بلام العهد الخارجى إذا كان المشار إليه الجنس أو النكرة الموصوفة والعهد الذهنى وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ المذكور وان قال به فلا يقول فى جميعها وكذا الخارج عن الذهن سواء كان فى الاعيان او فى الذكر فإنه وان أدخل المعرفة بلام العهد والضمير الراجع الى النكرة والجنس فى التعريف وخروج المعرفة بلام الجنس وعلم الجنس والعهد الذهنى لا يضر لأنها غير داخلية فى المعرفة عنده لكنه لا يشمل الموصول الذى أريد به الممتنع نحو قولنا الذى هو شريك البارى ممتنع وكذا ليس معنى عبارته جعل الذات مشاربا بتوسط أمر خارج وهو القرينة إشارة وضعية فإنه لا يصح فى العلم هذا هو الكلام المحصل فى هذا المقام وللفضلاء تدقيقات وتحقيقات تركتها مع زيادات سنحت لى مخافة الاطئاب اه عبد الحكيم ( قوله أى تعريف الخ ) مبتدأ وقوله لاحضاره خبر وهذا يؤيد ما تقدم من ان الفاء تفصيلية لاجزائية فهذه الجملة معطوفة على قوله فبالاضمار الخ فكان المصنف قال اما تعريفه فلا فائدة المسند اليه أمم فائدة فتعريفه بالاضمار لان المقام الخ وتعريفه بالعلمية لاحضاره الخ ( قوله بإيراده ) الباء للتصوير والعلمية الكون علما فسرهما بالإيراد المذكور لان كلامنا فيما هو من صنع البليغ وهو الإيراد المذكور لاما هو من صنع الواضع وهو الكون علما والياء للمصدرية والظاهر ان الباء للملابسة ( قوله علم شخص ) انما قيد بذلك مع كون العلمية شاملة لعلم الشخص وعلم الجنس لان علم الجنس كالمعرف بلام الجنس الا أن التعيين فيه بجوهر اللفظ كما تقدم فالذى فيه هو نكتة التعريف بلام الجنس من الإشارة الى نفس الحقيقة المعينة ذهنا من حيث تعيينها لا الاحضار بالعين فعلم الجنس داخل فى تعريف المعرفة لما وضع لشيء بعينه لانه وضع لشيء معين تعيينا جنسيا وخارج عن تعريف العلم بما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

لأن الشخص جزئى بمعنى أنه يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ومدلول علم الجنس كلى بمعنى أنه لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وإن كان معيناً تعييناً جنسياً وادعى بعضهم دخول علم الجنس فى تعريف علم الشخص المتقدم لأن الوضع لنفس الماهية الحاصلة فى الذهن لا يقتضى كونه غير موضوع لشيء مع جميع مشخصاته بل هو موضوع للماهية مع جميع مشخصاتها وهو وحدتها وعدم تعددها وحينئذ فالاعلام الجنسية أعلام شخصية واعتبار هذا الشخص لا يمنع اشتراكها بين كثيرين لأن جهة الوحدة غير جهة الكثرة فإنها ليست عارضة للكثير من حيث هو كثير حتى يحصل التناقض بل هى عارضة للكثير من حيث ذاته وهو تكلف لأن الوضع لشيء مع جميع مشخصاته معناه على ما هو الظاهر المنساق إليه الفهم أن الواضع اعتبر تلك الشخصيات قيدها فى الموضوع له لا أنه وضع لمشخص فى نفسه وإن لم يعتبره على أن الوحدة وعدم التعدد لا يتميز بها لشيء عن شيء فإنها موجودة فى جميع الاجناس وأيضاً هذا إنما يسمونه الواحد لا بالشخص لا الواحد بالشخص كما فى المواقف وغيرها ورده السيد أيضاً بأنه يستلزم امتناع إطلاقها على الافراد الخارجية قال عبد الحكيم وذلك لأن الماهية المأخوذة مع مشخصات خارجية أى وهى الفرد تبين الماهية المأخوذة مع الشخصيات الذهنية لتبين الشخصيات الذهنية أى ويلزمه تبين الشخصيات اللازمة لمن الماهيتين ولا يجوز إطلاق لفظ أحد المتباينين على الآخر حقيقة وهو ظاهر ولا مجازاً إلا بعد اعتبار علاقة مصححة بينهما وإطلاق الاعلام الجنسية على الفرد الخارجى يكون حقيقة باعتبار مطابقته للماهية فهو فى الحقيقة إطلاق على الماهية لأن معنى هذا الاعتبار أن يطلق عليه مجرداً من الشخصيات الخارجية كما قال الاندلسى ويكون مجازاً إذا أريد ذلك منها بخصوصه باستعمال المطلق فى المقيد لا باعتبار العلاقة بين المقيد واستعمال المطلق فى المقيد بأن يطلق العلم الجنسى أولاً عن الشخصيات المتصورة فى وضعه للماهية الذهنية ثم يستعمل فى المقيد بالشخصيات الخارجية إذ لو أخذ مع التقيد الشخصيات الذهنية لاجتمعت الشخصيات الذهنية والخارجية فيحصل التناقض

وهو ما وضع لمعين في الخارج

وإذا أدلت العلم عن الشخصيات المتغيرة في وضعة للماهية الذهنية لم يكن المستعمل في الفرد الخارجى هو علم الجنس ثروال شرط العلمية الجنسية فثبت انه يتمتع علاقته على الافراد الخارجية إذ الاطلاق باعتبار مطابقة الماهية اطلاق على الماهية لاعلى الفرد الخارجى والاطلاق على الفرد بخصوصه ليس لما هو علم الجنس وقد صرح ابن الحاجب القائل بهذا القول بأن علم الجنس يستعمل في الفرد الخارجى يعنى مجازا كما قال الرضى وعلى القول بأنه موضوع للماهية مع جميع الشخصيات الذهنية يازم امتناعه انتهى بزيادة من تقرير شيخنا الشربيني (قوله وهو ما وضع لمعين) تقدم ان التمين فيه مستفاد من جوهر اللفظ وقد أشير اليه هنا بدم التقييد بالقرينة فهذا يخرج بقية المعارف ما علم الجنس فيخرج بقوله في الخارج وقد استشكل العصام قولهم العلم ما وضع لشيء بشخصه بأن العلم ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للشخص من وقت حدوثه الى فئائه لفظ واحد والشخص الذى لو حفظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل شخص ملحوظ بأمر كلى فالعلم كالمعبر اى فيكون الوضع عاما والموضوع له خاص والمدمي خلافه ثم قال بقى ان العلم لو كان موضوعا لشخص بعينه لما صح وضعه لما لم يعلم بشخصه والوضع لما لم يعلم بشخصه كثير إذ الآباء يسمون ابناءهم المتولدة في غيبتهم بأعلام وان الوضع في اسم الله يشكل حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وشخصه عين الوضع ولعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به وإنما يفهم منه معين مشخص في الخارج بعنوان منحصر فيه وقد أجاب عما ذكر فانظره واعترض بعضهم أيضا على ضرورة ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته بأن من الشخصيات حال التسمية ما يتبدل بعدها فيلزم ان يصير اللفظ مجازا عند تبدلها وأجيب بأن الشخصيات أمارات للشخص المعبرة في الوضع لاعل موجبات له لان الشخص هو الوجود على النحو الخاص اى على الصفة الخاصة فالذى به الشخص هو الفاعل وقيل الشخص حالة تنبع الوجود اى تتارنه فالذى به الشخص هو الوجود لاني تلك الحالة هي

كون الشيء بحيث يتمتع فرض اشتراكه على كثيرين او كوني الشيء، تحتازا عنها عداء  
والشكل والكيف والسكم اعراض وجودها هو وجود ما في موضوعها فكيف  
تكون علة لوجوده على النحو الخاص وإذا كانت أمارات فتبديها لا يوجب  
تبدل الشخص بتبدل تشخصه فالماهية لا تنفك عن التشخص الباقي ببقاء الوجود  
ضرورة أنها الوجود على النحو الخاص أو حالة تتبعه وذلك التشخص يعرف بعوارض  
بعد الوجود فان العقل يأخذ تلك العوارض المتبدلة أمارات يعرف بها التشخص  
لا يقال كان المناسب ان يقول مع تشخصه بدل ان يقول مع جميع مشخصاته  
حيث ان المعتبر في الوضع هو التشخص لانا نقول في التشخص ثلاثة أقوال  
أحدها انه أمر وجودي زائد على الذات لانه جزء الوجود وجزء الموجود  
موجود وعليه فالشخص جزء الموضوع له والثاني أنه نفس الذات بأن يكون  
تعيين الاشخاص بذواتها والثالث أنه أمر عددي أي امر انتزاعي ليس موجودا في  
الخارج بل ثبوته وانصاف الشخص به انما هو في العقل وعليهم ما لا يصح ان  
يكون جزءا إذ لا مقارنة في الاول لاستدعائها امرين ويلزم انعدام الشخص في  
الثاني بناء على ان حقيقة الشخص مركبة من الانوع والتشخص ولو قال مع  
تشخصه لا وهم أنه جزء على كل قول ( فان قلت ) علم من هذا ان طريق احضار  
الشخص هو العلم بالعوارض واذا كان كذلك ثم ان الموضوع له العلم كلي لان  
العلم بالعوارض كلي اجيب بمنع الزوم ( إن قلت ) يلزم ان يكون وضع العلم عاما  
( قلت ) العوارض مختصة بالشخص في الخارج وان كانت في انفسها يمكن فرض  
اشتراكها فلا يشكل بل لفظ الله بناء على علميته بالوضع ولا بالاعلام الموضوعه  
عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصويره بوجه مختص به في الخارج كتصويره  
تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه وككون الولد ولد في مكان كذا ومكان كذا  
في جهة كذا وهذا كله اندفع ما أورد على التعريف من لزوم التبدل بالتبدل  
وكون الصواب مع تشخصه ولزوم دخول الشخصيات في مفهوم الشخص  
واشكال وضع لفظ الله والاعلام الغائبة وشمول التعريف بقية المعارف وانما  
اندفع الاخير لان المعنى ان الوضع مع اعتبارها من الواضع بأن علمها واعتبرها

( لاحتضاره بعينه ) أى شخصه وخرج به احتضاره باسم جنسه نحو رجل عالم  
جاءنى ( فى ذهن السامع ابتداء ) أى أول مرة وخرج به نحو هو راكب

حال الوضع بخلاف غير العلم فأن تعين مشخصاته الى المتكلم والواضع انما اعتبرها  
بمفهوم عام فانه عند وضع اسم الاشارة مثلاً قل وضعتك للمشار اليه المتعين  
بالاشارة الحسية والاشارة الحسية مفهوم صادق بأشارة زيد وعمر وأما شخص  
الاشارة فأنما هو عند الاستعمال وقد مر ذلك فتدبر ( قوله لاحتضاره ) أى قد يكون  
لاحتضاره وقال الفنى لعل المراد بأحضار المسند اليه ما يكون سبباً للالتفات اليه  
فى الجملة ولا شك ان النفس إذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا  
فيها فلا يرد أنه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد  
به احتضار اه وفيه أنه اذا كان المراد أن المسند اليه فى المثال حاضر فى ذهن السامع  
ولا يعلم المتكلم بحضوره فى ذهنه فلا يخفى أن ذلك لا يضر ولا معنى لا يراده على  
المصنف حتى يحتاج الى جوابه وان كان المراد أنه حاضر فى ذهن السامع مع علم  
المتكلم بحضوره فى ذهنه فلا يخفى أنه فى هذه الحالة لا يورده إلا لدواع آخر فلا معنى  
لا يراود ذلك على كلامه حتى يحتاج الى ما ذكر كذا قيل وأقول قد يقصد المتكلم  
الاحتضار مع علمه بالحضور لتسكته ( قوله بعينه ) حال من مفعول المصدر والمراد به  
نفس الشيء وذاته المعينة ( قوله أى شخصه ) اشارة الى ان المراد به غير ما ذكر فى  
قولهم فى تعريف المعرفة ما وضع لشيء بعينه فأن المراد به هناك الماهية المعروضة  
للتعيين سواء كان بمعنى التميز وهو التعيين الجنسى او ما به يتمتع لاشتراك وهو  
التعين الشخصى والمراد به هنا خصوص الثانى ( قوله باسم جنسه ) كان الانسب فى  
مقابلة قوله بعينه أى بشخصه ان يقول بنفسه وان كانت المناسبة حاصلة على  
ما وضع إذ الاحتضار له باسم الجنس احتضار له بالجنس أى متلبسا به وخرج به  
( نحو هو راكب الخ ) لا يخفى عليك ان لاحتضار هنا كالجنس فالخارج بابتداء  
يكون هو الاحتضار بعينه لا ابتداء يرشدك الى ذلك سابق الكلام ولا حقه  
فالغرض هنا وخرج الاحتضار بعينه الى ذلك الاحتضار بضمير الغائب اذا المرجع  
معرفة علما أو غيره فأن فيه الاحتضار بعينه لا ابتداء ( ان قلت ) إذا كان المرجع

في جاء في زيد وهورا كب (باسم مختص به) أي بالمسند اليه نحو الله أحد وخرج  
احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو باسم الإشارة أو الموصول أو المعرف بلام  
المعهد أو الأضافة (أو لغيره) أي غير ما ذكر من احضاره بما صر (كتمعظيم  
غير علم لم يكن هناك احضار بعينه أي شخصه وقد أريد بالعين الشخص فيما  
تقدم (قلت) تلك الإرادة أخذت من المقام وليس الغرض بها التقييد ولذا لم  
يزيدوا في المحترز على الإخراج باسم الجنس والاصح أن ماخرج بقوله باسم  
مختص به تحقق فيه القيدان الأولان أما اذا كان المرجع نكرة فلا يكون  
الضمير محضاً له لا أولاً ولا ثانياً فالخاصل ان الاحضار بالعين ابتداء لا يمكن  
بضمير الغائب بحال من الأحوال اما بقية المعارف فيمكن الاحضار بها ابتداء  
وهو ظاهر والاحضار ثانياً نحو هذا الرجل فعل كذا أو الرجل مصيب في فعله  
أو الذي فعله جاء الى زيد أمس فأكرمه أو غلام زيد فعل كذا أو غلام زيد  
مصيب في فعله ومن هنا تعلم نكتة لاقتصار في الإخراج بابتداء على الاحضار  
بضمير الغائب ونكتة إخراجهم بما بعده احضار ماعده فيندفع عنك ماشوشوا  
به في هذا المقام من الاعتراضات نعم قال السيد الظاهران المرفع بلام المعهد  
الخارج كالمضمر الغائب في الاحضار ثانياً لتوقف كل منهما على تقدم الله كتحقيقاً  
أو تقديرًا فيخرج بهذا القيد كما أشير اليه فيما بعد فالأولى ان يحترز لهذا القيد عنه  
أيضاً ومنع عبد الحكيم توقف المرفع بلام المعهد على التقدم المذكور بأن  
مدلوله الحصة من الحقيقة الممهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها  
أولاً قال ومنشؤه أي اعتراض السيد عدم الفرق بين الحضور في ذهن السامع  
أولاً المعتبر في المرفع بلام المعهد والاحضار من المتكلم أولاً في ذهن السامع  
المعتبر في ضمير الغائب فالمحقق في المرفع باللام حضور واحضار (قوله باسم  
مختص به) أي بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع فدخلت الاعلام  
المشتركة (قوله نحو الله أحد) لم يمثل كالاصل بقل هو الله أحد للاختصار ولان  
الآية لا تكون مثلاً لما نحن فيه الاعلى جمل هو ضمير الشأن ولفظ الجلالة مبتدأ  
اما على جملة خبرها فلا (قوله وخرج احضاره بضمير المتكلم الخ) أي فإنه يمكن

احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين اه مطول قال عبد الحكيم اما في الثلاثة الاول فظاهر واما في الاخيرة فلان الشرط فيها تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بها مرة ثانية بان ذكر اول مرة ما يميز عنه باحد المعارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره ليس بشرط في شئ منها اه وقوله في المطول لكن ليس شئ منها مختصا بالخ علل بان كلا منها يتعلق على غير مدلوله الذي اريد منه في هذا الاستعمال باعتبار الوضع الواحد سواء كان الوضع فيها للسكبي او لجزيئاته اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان الوضع فيها عليه ايضا واحد غاية الاصران الجزئيات مستحضرة بقانون كل فافهم نحو ركب على وهرب معاوية التمثيل صحيح سواء كان اسمين او لقبين (قوله ليكون مخاطب الخ) اعلم أن السند قال في شرح المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لا بد من مصحح وصرح به واقصر المصنف كاصله على المرجح لانه بحث لقوى اما في المفتاح فقد ذكر المصحح والمرجح في الموصول وترك المصحح غيا قبله وعبارته في الموصول واما الحالة التي تقتضى كونه موصولا فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معاومة الانساب الى مشار اليه واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل أن لا يكون ذلك منه امر معلوم سواء اه فقوله واتصل ذكر المرجح وما قبله ذكر للمصحح وقد اعتذر السيد عن السكبي حيث لم يذكر المصحح في الاضمار والعلمية فانه بعد ان قال فلا بد في المضمير من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن ان يتصل بذلك أحد الامور الثلاثة كون المسند اليه متكلما او مخاطبا أو غائبا مذكورا أو في حكمه وقس على ذلك قال له اعتذر بقوله ولما لم يكن في هذا التفصيل مزيد فائدة أعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول واسم الإشارة فأن المصحح فيها معنى محصل والمرجح معنى آخر واما في المضمير والعلم فكأن المرجح هو المصحح اه وبيان كلامه أنه لا بد في المضمير من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار بأن يكون الآتي بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه وبضمير الخطاب حاكيا عن الخطاب وبضمير الغيبة حاكيا عن غائب فهذا هو المقام الذي

أو اهانة ) نحور ك على وهرب مهاوية أو ( تبرك ) نحو الله الهادي ومحمد الشفيع  
( وبالموصواية ) أى تعريف المسند اليه بأمراده أصلا موصولا ( ليكون الخطاب  
لا يعلم من أحواله غير الصلة ) كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم ( أو لغيره )  
أى غير ما مر

يصح فيه الاتيان بالضمائر الثلاثة وقوله من أن يتصل الخ ببيان المرجح كما بينه  
السكاكي فى الموصول بقوله واتصل بأخضاره الخ فراجع الاتيان بضمير المتكلم  
كون المسند اليه متكلما أى كونه المقام مقام التعبير عنه من حيث كونه متكلما  
وكذا الباقي كما تقدم فكون الآتى بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه هو المصحح  
وكون المقام مقام الحكاية عن نفسه من حيث أنه متكلم هو المرجح ولا شبهة فى  
تفايرها لكن لما كان المرجح هو كونه المقام مقام المصحح كان كأن المصحح هو  
المرجح فكأننا قلنا وأما الاتيان بضمير المتكلم فلأن المقام مقام التعبير عن المتكلم  
من حيث هو متكلم وحاصل ذلك أن المقام مقام الاتيان بضمير المتكلم فلما كان  
المصحح ليس معنى محصلا يتعقل بانفراده عن المرجح أجله ولم يفصله اذ لا حاصل  
له ألا كونه المقام مقام المصحح ومثل ذلك يقال فى العلم بخلاف الموصول مثلا  
فإن المصحح فيه معرفة الخطاب للصلة والمرجح عدم علمه بغيرها أو الاستهجان  
أو زيادة التقرير الخ ما ذكر فيه وكما أمور منفصلة عن المصحح لا تعلم منه ومثل  
الموصول غيره فافهم ( قوله ليكون الخطاب لا يعلم من أحواله غير الصلة )  
هذه النكتة وجبة لإيراده موصولا لانه والحالة هذه لا يمكن إيراده نكرة  
لأن كلامنا على تدبر كونه المسند اليه معرفة أى بأن يكون المقام مقتضيا لإفادة  
الخطاب أنهم ثابتة لما تقدم أنه لا بد أن يكون هناك مقتضى للعلم وهو مطلق  
التعريف ثم بعد ذلك لا بد من مقتضى للتخصص كالموصول ولا علم ولا معرفة بال  
ولا مضافا لعدم العهد له وعدم معرفة كونه مسمى باسم اذ الفرض عدم العلم  
بأحواله سوى الصلة ومن الأحوال المختصة كونه مسمى باسم كريد وما قيل أنه  
منتقض بمثل قولنا مصاحبنا رجل عالم فلا بد من أمر آخر صريح فليس بشئ  
لانه لا يلزم بهمه بالصلة عهده بالإضافة لتفاير الطريقتين لأن طريق الاضافة



( كاستهجان التصريح باسمه أو زيادة التقرير ) أى تقرير الفرض المسوق له الكلام  
إحضار المهورود بمقارنة النسبة الإضافية المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف إليه  
كما أشار إليه الرضى بقوله لا يقال غلام زيد الا لائق علمانه بهذا الاسم لكونه  
أعظمهم أو أخصصهم به وبالجملة لأشهرهم بفلاصته حتى كان غيره ليس غلاما بالنسبة  
إليه اه ولا شك أنه بقصره المخاطب بانتساب صحة التكلم إليه ولا يعرف أنه اخص  
أصحابه ولا أشهرهم بها فتدبر ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير  
الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا عرفهم أو لا تعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وقلة  
وقوعه لان الغرض أن لا علم للمتكلم بشئ من الاحوال المختصة به سوى الصلة  
فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم ألا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل  
الجدوى لان الاغلب العلم بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فأن  
المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام  
كثير الجدوى وما قيل إن في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس  
بشئ لان فيه العلم للمتكلم بحال تختص بهم سوى الصلة وهو الزهد ( قوله  
كاستهجان التصريح باسمه الخ ) أعلم أن السمد ذكر في شرح المفتاح أن هذه  
النكات يكفى فيها مجرد المناسبة حيث قال عند قول صاحب المفتاح وأما الاحوال  
آخر مناسبة ما نصه وصف الاحوال بكونها مناسبة إشارة الى أن المناسبة هي  
المعتبرة في هذا الباب وليس يلزم أن لا يحصل ذلك الفرض إلا بهذه الخصوصية  
من أحوال المنطق ولا أن ينحصر المفتضى لها فيما يذكر من الوجوه فاحفظ هذا  
الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بأن المفتضى قد يكون أسرها آخر سوى ما ذكر  
أو أن ذلك المفتضى قد يترتب على حالة أخرى اه فلا يرد أن كثيرا من الأغراض  
قد يتحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشئ الذى حارت البرية فيه وراودته  
المرأة التى فى بيتها والله الذى سمدك السماء ونجم ذلك اذا عرفت ذلك فاعلم أن  
الاستهجان نكتة مرسجة لا يلزم فيها لا طراد ولا انعكاس فلا يرد أن مجرد استهجان  
التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية يجوز أن يعبر بطريق آخر لاستهجان  
فيه كان يقال راودته حابسته مثلا ( قوله أى تقرير الفرض المسوق له الكلام )

نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه أى خادعة ليوافقها فعدل الى الوصول  
عن التصريح باسمها وهو زليخا لاستهجانها وفيه زيادة تقرير الغرض وهو نزاهة  
يوسف عليه السلام وطهارة زيله اذ المذكور أدل عليه من امرأة العزبواؤ زليخا  
لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة  
(وبالاشارة) أى تعريف المسند اليه بإرادته اسم اشارة (لتمييزه أكمل تمييز) لغرض  
من الاغراض نحو هذا زيد فردا في العلم (أو لغيره كالتعريض بغباوة السامع)  
حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقول الفرزدق

أولئك أبائي جفنى بمنزلهم اذا جمعتنا يا جريير الجماع

أختاره على تقرير المسند اليه لان المقصود من الكلام افادة الغرض المسوق هو له  
وكل من المسند والمسند اليه انما أتى به لأفادة ذلك الغرض فيجمل التقرير على  
تقريره أولا (قوله نحو وراودته التي هو في بيتها الخ) مثال للاستهجان والزيادة  
وراود من راد وأصل راد رود قلبت الواو الفاء لتحركها وافتتاح مقابلة فلجاءت  
الف المتفاعلة رجعت المين الى أصلها فن قال أصل راود راد وزيدت الواو لبيان  
المفاعلة فقد سما سهاو بينا (قوله أى خادعته) عبارة المطول وكأن المعنى خادعته قال  
شيتخنا الشر بيني لم يحزم لاحتمال التردد منها في طلب الواقعة ويكون ذلك صرادا  
بالمرادة (قوله زليخا) وجدهته مضبوطا بفتح الزاى وكسر اللام (قوله أ كمل  
تمييز الخ) وهو التميز بالقلب والمين فأنة لا تميز أكمل منه ولا يحصل ذلك الا باسم  
الاشارة وهذا لا ينافي أعرفية غيره لان الأعرافية مدارها على عدم التناول بحسب  
الوضع والاستعمال ومدار أكمل التميز على الاقتران بالاشارة الحسية عند  
الاستعمال وبهذا ظهر أن هذه النكتة موجبة لامر حجة فتدبر (قوله لغرض من  
الاغراض) أنظر ما مراد بهذه العبارة (قوله فردا في العلم) نصب على المدح أو  
على الحال والعامل في الحال معنى الفصل المستفاد من اسم الاشارة أو حرف  
التنبيه أى أشير اليه وانيه عليه فردا (قوله يا جريير) في النداء بصيغة نداء البعيد  
ترية غباوته كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادك  
ولا تزال تعمد بعيدا وفي التعبير بالجماع المفيدة كثرة حاضريها اشارة الى أنه

( أو بيان حاله ) أي المسند اليه ( في القرب أو البعد أو التوسط ) كقولك هذا  
 أو ذلك أو ذاك زيد ومثل هذه المباحث ينظر فيها علم اللغة من حيث تبين ان  
 هذا مثلا للقريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا  
 أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا

بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة المشاهدين بالحق لدعي ماشاء  
 قاله في الاطول ( قوله أو بيان حاله ) قيل أفادة اسم الإشارة مفردا وصركبا مع  
 الكاف أو اللام القرب أو التوسط أو البعد لانه وضع للقرب وللحضور بأنه  
 للمشار اليه حسا وإشار بالإشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح  
 أن يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح  
 لكونه مخاطبا أخرجه من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنين في كلام واحد الا  
 في مواد مخصوصة فلما أوردت الكاف في الإشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا  
 للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا أردت  
 التنبيه على البعد جئت بعلامة وهي اللام ( قوله ومثل هذه المباحث الخ ) جواب  
 عن سؤال ذكره في المطول بقوله فأني قلت كوني ذا للقريب وذلك للبعد وذلك  
 للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي أن يتعلق به نظر المعاني لانه إنما  
 يبحث عن الزوائد على أصل المعنى المراد قلت إن اللغة ينظر فيها من حيث إن  
 هذا للقريب مثلا وعلم المعاني إلى آخر ما في الشارح اه قال السيد وفيه بحث  
 لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعي للفظ  
 الذي عبر عن المقصود للمعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به في هذا  
 المقام أي كما هو ما في كلام الشارح أذ ربما كان هذا الزائد من المعاني الوضعية لما  
 وقع البعد بها فيكون بجما عن المعاني الاصلية للالفاظ ( فان قلت ) لعله أراد ان  
 لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما ان  
 المتكلم قصد بذكر هذا بيان قربه فأمر خارج عن المفهوم الوضعي أي وحيثئذ  
 فالخصوصية هي ايراد اسم الإشارة للقريب والداعي هو بيان أي تبين القرب  
 للمخاطب فشكل من الخصوصية والسعي اليها ليس معنى وضيعا ( قلت هذا ) جار في

وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المجبر عنه  
بشيء يوجب تصويره على أى وجه كان

الالفاظ كلها فأن زيدا مثلاً موضوع لشخص معين وأما أن المتكلم قصد بذكره  
تفهيمه للمخاطب فإنه خارج عن مدلوله وضماو أيضاً يلزم أن يكون قوله وهو زائد  
على أصل المراد الخ مستندركا في البيان أى بيان جواب السؤال ومحصله أن هذا  
الجواب يؤول الى جمل الزائد على أصل المراد المعنى الزائد على معنى لفظ آخر  
يمكن أن يعبر به في هذا المقام وهو خلاف ما أرادوا به فأن أول ورد عليه جريانه  
في الالفاظ كلها فيلزم أن كل معنى وضعى لللفظ البحث عنه داخل في الفن من  
حيث أن قصد المتكلم بيانه زائد عليه وورد أيضاً لزوم استدراك قوله وهو  
زائد الخ واختار عبد الحكيم الشق الثاني في كلامه المشار له بقوله فأن قلت  
الخ وضع جريانه في الالفاظ كلها وضع الاستدراك فقال المقتضيات والدواعى  
أى الاغراض التى تبين في علم المانئ بعضها مدلولات وضعية الالفاظ كالتكلم  
والخطاب والاحضار بيمينه أى والقرب والبعد وبعضها في مستتبعات التركيب  
تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط النطق السليم فأذا قصد البلوغ  
أفاده المانئ الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرى الكلام عن  
الكيفية الزائدة وكان الداعى اليها أى الى تلك الالفاظ افادة معانيها الأصلية  
أى لاقتضاء المقام أياها وحينئذ فمعنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا  
اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له في افادة الحكم على ذات المسند اليه  
بالمسند مثلاً لاجل افادة ذلك المعنى الخصوص بيمينه واذا قصد افادة الخصوصيات  
الرائدة على معانيها الوضعية بكيفيات خصوصية في الالفاظ كالتعظيم والتحقير  
والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا  
اللفظ بهذه الكيفية الخصوصية على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية اه  
بزيادة يسيرة وقوله إن اختياره معنى زيادتها على أصل المراد انها المقصودة  
للبليغ بخصوصها لاقتضاء المقام لها لا أنه أتى بها اتفاقا وكذا اختيار اللفظ  
الخصوص على ما يشاركه في افادة الحكم على الذات وليس المعنى الزائد هو لاختيار

المذكور لاجل الافادة كما يعلم من المفتاح وصاده حل قول الشارح من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد فان مرجع الضمير يؤتى بهذا اذا اريد بيان قرب المسند اليه فقوله ان اختياره هذا اللفظ بيان لقول الشارح يؤتى بهذا وقوله لاجل افادة هذا المعنى بخصوصه بيان لقول الشارح بيان قرب المسند اليه وحينئذ فالخصوصية في هذا الكلام هو كون اللفظ بخصوصه مختارا للبليغ دون غيره والفرض الزائد هو كونه مورد الافادة ذلك المعنى بعينه لاستدعاء المقام له لانه اورد كيف اتفق وهذا معنى زائد على المعنى اللغوي الذي هو الاشارة للقريب يدل عليه التركيب دلالة عقلية دلالة الاثر على المؤثر اذ لو قصد ذلك المعنى بعينه لما اختاره البليغ على غيره اذا عرفت ذلك عرفت ان معنى قول الشارح وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يرجب تصويره ايا كان ان افادة قرب المسند اليه بعينه المدلول عليه باختيار هذا اللفظ دون غيره زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصويره ايا كان وذلك الشئ هو ما يقيم ما قصده غير البليغ باللفظ الدال على القرب مثلاً فإنه لعدم قصده افادة مدلوله بعينه يكون لفظ هذا وزيد عنده سواء قلنا هذا بياناً للزيد عليه انه ذات المسند اليه دون القرب بل يبان للتمايز بين استعمال البليغ للفظ هذا مثلاً واستعمال غيره بأن البليغ يورده قاصداً افادة خصوص معناه بخلاف غيره فإنه انما يورده مستعملاً في معناه لكن لا من حيث خصوصه بل من حيث انه من جملة ما يدل على ذات المسند اليه اه من تقرير شيخنا الشريفي ثم قال عبد الحكيم فظهر ان ما ذكره الشارح رحمه الله لا يجري في الالفاظ كلها وان قوله وهو زائد على أصل المراد ليس مستدركاً فتدبر اه وقوله فظهر الخ قال شيخنا المذكور اختياراً للجواب الذي ذكره السيد بقوله (فان قلت) الخ ومنع لقوله هذا جار في الالفاظ كلها بأنه انما يجري في القسم الأول من القسمين المذكورين إذ ليس المقصود في الثاني افادة خصوص معناه اللغوي بل افادة ما هو زائد عليه وقوله وان قوله وهو زائد

على أصل المراد ليس مستدركا الخ أى قوله وهو زائد على أصل المراد الخ كما ذكره السيد فإن معنى كلام السيد أنه إذا كان الزائد قصد بيان القرب لأحاجة إلى اعتبار أن المزيد عليه هو الحكم على المسند إليه المعبر عنه بشئ يوجب تصويره إما كان فإن قصد بيان القرب زائد على الحكم على المسند إليه المعبر عنه بخصوص لفظ هذا ومحصل جواب المحشى أنه ليس الزائد قصد بيان القرب بلفظ هذا مطلقا ولو كان غير مقصود بخصوصه حتى يكون اللفظ الدال على القرب وغيره عند المتكلم سواء بل الزائد إفادة هذا المعنى بخصوصه باختيار هذا اللفظ دون غيره مما يشاركه فى إفادة الحكم على ذات المسند إليه التى تكون مقصودة لغير البليغ من استعمال لفظ القرب فليتمأمل أه وفى تقرير شيخنا المذكور على التجريد مانصه قوله فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجزئ الخ حاصله أن قول السيد هذا جار فى الالفاظ كما إذا كل لفظ أورد لإفادة معناه أنه يلزم على ذلك أن كل لفظ أورد فى موضع وأن لم يراع فيه أمر زائد ولم يقتضه المقام يكون بليغا لاشتماله على المعنى الزائد وهو ممنوع وحاصل الرد أنا لا نقول أن الإراد مطلقا فيه المعنى الزائد بل أن إيراد اللفظ مختصا من بين الالفاظ بالإيراد بخصوص معناه الذى لا يوجد فى غيره مما يشاركه فى إفادة الحكم على المسند إليه بالمسند فإن زيد قام يشارك هذا قام فى ذلك لكن ليس فيه خصوص معناه وهذا الذى مر لا يجزئ فى نحو قولك قام رجل عند عدم اقتضاء المقام إياه فظهر أنه لا يجزئ فى جميع الالفاظ (قوله وأن قوله وهو زائد الخ) حاصله أنا نختار الثانى ولا نسلم أنه مستدرك لما عرفت أن مقتضيات والدواعى قسمان قسم زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على ذات المسند إليه بالمسند وهو ما كان الداعى معنى وضعيا وقسم زائد على أصل المراد الذى هو المعنى الأصلي الوضعى للفظ وهو ما كان من مستبغات التركيب المستفاد بهذا زيد والتعظيم المقاد بذلك أو العكس بحسب القرينة والتنبيه على الغباوة بإيراد اسم الإشارة كما مر وما هنامن القسم الاول فقوله وهو زائد الخ محتاج إليه لبيان معنى الزيادة ومعنى أصل المراد هنا فإنه يتعين الإيراد به هنا المعنى الوضعى بل شئ آخر خاص بهذا القسم ولا بد

(وباللام) أى تعريف المسند اليه باللام (للمهد)

من بيانه وهو الحكم على المسند اليه الخ ومع كون ذلك المعنى زائدا على اصل المراد بالمعنى الذى ذكره الشارح وبينه عبد الحكيم هو زائد على المعنى الوضعى لما عرفت انه كون اللفظ مختصا بالابراء وانما بينه الشارح بالحكم على المسند اليه المذكور الخ لانه عند تجريد الكلمة عن الكيفيات الزائدة لا يقصد منها فى ذاتها شئ انما تورد ليحكم عليها فيكون اصل المراد بالنسبة للكلمات المجردة عن الكيفيات هو الحكم على المسند اليه المميز عنه بأى لفظ كان بخلاف الكلمات المشتقة على الخصوصيات فان اصل المراد بالنسبة لها هو أصل مدلولها بتقطع النظر عن تلك الخصوصيات لانها حين الحكم عليها يقصد منها ما دل عليه الخصوصيات ولا دخل للحكم فى ذلك اه (قوله باللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف أن اللام قسما للام العهد الخارجى ولام الحقيقة فلام العهد تحتها ثلاثة اقسام لأن مهورها اما صريحى اى تقدم ذكره صريحا او كئنائى اى تقدم ذكره كناية او علمى اى لم يتقدم له ذكر لكن للمخاطب علم به اى سواء كان حاضرا أو لا فهى للمهد العلمى فى الصورتين والنصويون يسمونها اذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الحضورى واذا كان غير حاضر بلام العهد الذهنى فلام العهد الذهنى عند النعويين غيرها عند البيانين اه وسوفى ولام الحقيقة تحتها اربعة لان مدخولها اما الحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة أو من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهنى أو من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقى او بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العلمى وتسمى فى الجميع واختلف فى الاصل والحقيقة فقبل لام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجى اصل آخر وقيل الاصل لام العهد الخارجى وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد التحقيق ان معنى اللام الاشارة الى ما دخلت هي عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة وسائر الاقسام من فروعها حتى العهد الخارجى ولهذا احتاج الى القرينة اعنى تقدم الذكر او علم المخاطب وان كان

أى للإشارة بها الى مفهوم أى حصة من الحقيقة معهودة بين المتخاطبين وذلك موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام من فروعها بحسب المقامات والقرائن اه ملخصا وقوله فان كان اسم الجنس موضوعا الخ لم يتبين وجه هذا البناء لان اللام موضوع لمفهوم عام هو تعين مدخوله بشرط الاستعمال فى الجزئيات او لتلك الجزئيات سواء كان ذلك المدخول ماهية او غيرها كما هو عند عبد الحكيم وقوله ولهذا احتاج الى القرينة بقيد انه مجاز حينئذ وسأأتى عن عبد الحكيم رده وقوله وسائر الاقسام من فروعها أى على سبيل الحقيقة باعتبار تحقق الحقيقة فى الافراد وقوله وسائر الاقسام من فروعها أى ولوعلى سبيل المجاز ( قوله أى للإشارة بها الى مفهوم ) اشارة الى أن العهد مؤول بالمعهود ولما كان المفهود يتناول الحقيقة فسر بالحصّة والحصّة هى الفرد عند علماء المعانى وان تباينا عند المنطقيين لان الفرد عندهم هو المركب من الطبيعة وما ينضم اليها من الشخص بناء على انه جزء من الشخص وإن نازع فيه السيد صاحب المواقف والحصّة هى الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد خارج عن حقيقتها بأن يعتبر التقييد بما هو تقييد لا بأن يحصل الالغاء اليه بالذات بأن يعتبر من حيث انه أمر مع الطبيعة لئلا يرجع الى ان يصير هو قيدا ومراده بقوله والفرق الخ دفع ما يقال ان معنى قول الشارح واحد الخ سواء كانت الحصّة واحدا أى فردا واحدا أو فردين أو جماعة واذا تبين مفهومهما هما لا تكون الحصّة فردا ولا فردين ولا افراداً ثم ان المراد بالفرد المقدر فى عبارته هنا والمذكور فى عبارة شرح المفتاح التى نقلها المحشى هو المعنى المتبادر الشائع فى الاستعمال وهو الشخص الواحد والا فلا معنى للتنبيه والجمع والاستدلال بها انما هو على اتحاد معناهما من جهة دخول التقييد وهذا باق لا يضره ارادة معنى الشخص الواحد تدير وبعبارة الحصّة عبارة عن الطبيعة مع التقييد بالاضافة لوجود زيد او التوصيف بقيد جزئى كالوجود الذى لزيدا وكلّى كالوجود الخارجى لكن بحيث يكون التقييد مختلفا فى المضمون وجزءاً له والتقييد خارجا عنه ولما كان التقييد أمراً اعتبارياً وهو جزء للحصّة كانت أمراً اعتبارياً لا وجود لها الا فى ظرف الذهن



سواء كانت الطبيعة اعتبارية أو لا لاستلزام اعتبارية الجزء اعتبارية السكل والشخص عند القدماء على عكس الحصة فالقيد معتبر في مضمون الشخص عندهم دون التقييد وهو لا يلزم أن يكون غير مستقل حتى يلزم اعتبارية الشخص واما على رأى المتأخرين فالتقيد داخل عندهم في عنوانه لافي مضمونه والا كان فردا اعتباريا مع أنه من الافراد الحقيقية الموجودة خارجا عندهم والخصص ليكون التقيد متعبراً في مضمونها متغايرة بالذات وبينها وبين السكلى تغاير ذاتى لكن لا يبطل الاتحاد النوعى فان التمايز بينهما ليس الا بدخول تقييدات مخصوصة ولما سعت تلك التقييدات لم يبق الا الطبيعة الواحدة وجميع الخصص متفقة فيها ولا نعى بالاتحاد النوعى الا هذا كما أن الافراد الشخصية عند المتقدمين القائلين بجزئيات الشخص متغايرة بالذات ومغايرة للطبيعة السكلية الا انها متحدة نوعا بالمعنى الذى ذكرنا وبه ظهر الفرق بين الحصة والشخص على المذهبين واما الفرد عندهم فيطلق باطلا في الاول ما يكون التقيد والتقييد كلاهما داخلين فيه في الملحوظ وهو بهذا المعنى قسم للشخص والحصة والثاني المعنى الاعم من الشخص والحصة ولذا يقولون افراداً حصصية أفراداً شخصية كذا في حاشية الفاضل عماد الدين على حواشى الحاشية الزايدية لرسالة القطبية مع زيادات من حاشية لها أخرى وقوله وهو لا يلزم أن يكون اعتباريا يفهم منه أن القيد الذى هو الشخص غير الوجود على النحو الخاص وقد صرنا عند عبد الحكيم للشخص هو الوجود على النحو الخاص او حالة تتبعه وان الرضى صرح بذلك ويمكن الحمل عليه ويكون قوله وهو لا يلزم معناه انه على القول بأن الوجود لا يكون اعتباريا فليتأمل وفي حواشى المولوى محمد يوسف على شرح سلم العلوم التفصيل أن القيد يتصور على انحاء أربعة الاول ما يكون التقيد والتقييد كلاهما خارجين وهذا هو الشخص كما هو التحقيق أن الشخص ليس بجزء بل الشخص هو الماهية السكلية المعروضة للشخص أى الماهية لامن حيث عروض السكلية بل من حيث عروض الشخص وذهب بعض المتقدمين الى جزئيته فالشخص عندهم عبارة عن القيد الذى يدخل فيه القيد والثاني ما يكونان

لتقدم ذكره صريحا أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى فالأنثى إشارة الى ماسبق ذكره صريحا في قوله تعالى رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر إشارة الى ماسبق ذكره كناية في قوله رب انى نذرت لك مافى بطنى محرار فان لفظ ماوان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يمتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد

داخليين فيه وهو الفرد ولا وجود له فى الخارج لجزئية التقيد الذى هو اعتبارى والثالث ما يكون التقيد خارجا والتقيد داخلا ولم يسم بازائه اسم وعند النفر هو الشخص والرابع ما يكون للتقيد داخلا والتقيد خارجا وهو الحصة واعتباريتها ظاهرة اه وقوله لجزئية التقيد أى وأما الشخص ففيه خلاف كما تقدم فى كلامه والتقيد هو عروض التشخص ( قوله لتقدم ذكره ) قيل هو قرينة لارادة الحصة وفيه انه يقتضى أن يكون مجازا وقيل قرينة لتعيين المراد لاشتراك اسم الجنس بين الحصة والحقيقة وفيه أن اسم الجنس مع اللام موضوع للحصة المعينة بتقدم الذكر كما مر فهو شرط شرطه الواضع حين الوضع فيكون شرطا لصحة الاستعمال بخلاف قرينة المشترك فانها لم يشرطها الواضع إذ قد تتمعد ( قوله رب انى وضعتها انثى ) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما هو لانه دارين المرجع والحال التى هى بمنزلة الخبر اعنى انثى فرعايته أولى اه عبد الحكيم ( قوله لكنه ليس بمسند اليه ) لانه مجرور فهو تنظير مناسب ( قوله فى كناية ) المراد بالكناية هنا ما يقابل الصريح وذلك لان كلمة ما وقعت على الذكر ما لا فلا كناية اصطلاحية بل كناية بمعنى عبارة عن شئ فى فهمه خفاء وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى الخطيب من أنها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمحرر فهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة كما فى قوله كناية عن الانسان هو مستوى القامة عريض الاظفار وعلى هذا فالمعنى المراد من قولها انى نذرت لك مافى بطنى محرراً انى نذرت الذكر الذى فى بطنى فيحتاج قولها انى وضعتها الى استخدام ( قوله وقد يستغنى الخ ) كأنه

( أو للحقيقة ) أى وللإشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم اللفظ من غير اعتبار مصادقه من الأفراد كقولك

مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا أو كناية ( قوله اذا لم يكن في البلد الخ ) فالقريئة الحالية وهى انفراده ( قوله او للحقيقة ) اعلم أن لام الجنس تطلق على لام الحقيقة من حيث هى ومن حيث الوجود فى ضمن بعض الأفراد ومن حيث الوجود فى ضمن الجميع باتفاق ولام الطبيعة خاصة بالقسم الأول باتفاق والخلاف انما هو فى لام الحقيقة فتقبل صرافة للام الجنس وقيل صرافة للام الطبيعة ( قوله ومفهوم اللفظ ) لما كان المعنى المشهور للحقيقة هو الماهية المتحققة فى ضمن افرادها الموجودة فى الخارج وهذا القسم اعنى المهرف بلام الجنس لا يختص بالحقيقة التى لها افراد موجودة فى الخارج بل يطلق على الحقيقة التى لا أفراد لها أصلا كالنعاء فان ال فيها للجنس مع أن النعاء لاحقيقة لها بل لها مفهوم أى أمر يتصور من ذلك اللفظ وهو طائر عظيم الخلق جدا له وجه كوجه الانسان وأجنحة كثيرة وفيه من كل حيوان شبه وقيل مفهومه طائر له أربعون رأسا أشار الشارح بالعطف التفسيري الى أنه ليس المراد بالحقيقة هنا هذا المعنى بل المراد بها معناها الآخر وهو مفهوم مسمى لان المفهوم هو الكلى باعتبار تعقله فى الذهن سواء كان له أفراد موجودة فى الخارج أم لا وقال الشهاب القاسمى قوله ومفهوم المسمى كانه دفع لـ ان يتوهم أن المراد بالحقيقة الهوية الخارجية اه أى التى هى الحقيقة الجزئية كما ذكره السيد قدس سره فى شرح المواظف وهى مجموع الماهية والتشخص وتطلق الهوية على التشخيص وعلى الوجود الخارجى أيضا كما ذكره الخيالى فى حواشى شرح العقائد النسبية عند قولها حقائق الاشياء ثابتة ( قوله من غير اعتبار مصادقه ) اعلم أنهم صرحوا بأن لام العهد الذهبى ولام الاستفراق من فروع لام الحقيقة فان كان قوله من غير اعتبار الخ قيداً فى المقسم اقتضى تحققة فى كل قسم فيرد عليه أن لام العهد الذهبى ولام الاستفراق من أقسام لام الحقيقة على ما صرح مع اعتبارا لما صدق فيها ويحاجب بأن المراد من غير اشتراط اعتبار وذلك لا ينافى وجود الاعتبار

الرجل خير من المرأة (أو للواحد) أى للإشارة الى واحد من أفراد الحقيقة ( باعتبار عهده في الذهن )

ولذلك أن تجعل قول المصنف أو للواحد وقوله أو للاستغراق ذكر قسيمين لقوله أو للحقيقة فيكون قوله هنا من غير اعتبار لتحقيق القسم الاول وقوله فيما يأتي مع اعتبار الخالف من تحقيق القسم الثاني وهكذا وهذا لا ينافي أن الثلاثة أقسام للام الحقيقة التي لم تقيد بقيد من هذه القيود تدبر ( قوله الرجل خير الخ ) فيه أنه لا وجه لجعل اللام في المثال للجنس والحقيقة من غير التفات الى ما صدق عليه من الافراد وذلك لان الخيرية لا تعرض لمفهوم الرجل من حيث هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد فليس المراد أن جنس الرجل من حيث هو خير من جنس المرأة كذلك بل المراد أن جنس الرجل من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقا أى من غير تعرض لبيان كميته كلا أو بعضا خير من جنس المرأة من حيث تحققه في ضمن الافراد كذلك فالحق أن اللام في المثال ليست لاحد المعاني الاربعة التي ذكرها المصنف بل للجنس من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقا وهذا معنى خامس للام أثبتته المحققون وان كان غير مشهور فيكون هذا القسم من أقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهني الا أن أهل العربية لم يتعرضوا له بل عدوا معاني لام التعريف اربعة لانهم أدرجوه في لام الجنس ولذلك مثل جم غير منهم للام الجنس بهذا المثال الا أنه لم يقيدوه بعدم الالتفات الى ما صدق عليه من الافراد لما عرفت أن الخيرية لا تعرض لمفهوم الرجل من حيث هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد فعلم أن مرادهم المعنى الذي ذكرناه وهذه المناقشة وان كانت في المثال الا أنها متضمنة لبيان المعنى الخامس الذي أهمله السكثير افاده الخربوطي في حواشي شرح العوامل الجديد ومن أثبت هذا المعنى الخفي حيث قال قد يعتبر في المعرفة بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن الافراد غير مقيدة بالبعضية أو السكائية كما في القضية المهمة اه والسمرفندي حيث قال يجوز أن يراد بالمعرفة الجنس من حيث الوجود سواء كان في ضمن البعض أو الجسيم أى من غير اعتبار للبعضية والسكائية أصلا اه

لمطابقته للحقيقة وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد لا كلها كقولك ادخل السوق حيث لاعهد في الخارج وهذا في المعنى كالذكره

وقال شيخنا الانبأى الخيرية هنا باعتبار المنزلة عند النفوس فليست باعتبار الثواب حتى يقال المصنف بالخيرية انما هو الفرد (قوله لمطابقته للحقيقة) فالفرد لاعهد له من حيث ذاته انما عهده لمطابقته للحقيقة المعهودة ومعنى المطابقة اشتمال الواحد عليها أو صدق الماهية عليه واعلم أن اسم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع كذا في المطول فانطبق تعريف المعرفة على المعارف بلام الحقيقة اعنى ماوضع ليستعمل في شئ بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود كذا في عبد الحكيم وهو يفيد أن اللفظ مستعمل في الماهية الموصوفة بالوحدة في الذهن المعنية فيه لكن من حيث وجودها الخارجى في ضمن بعض الافراد وذلك لا يقتضى كون اللفظ مجازا لانه موضوع للماهية المعنية في الذهن بقطع النظر عن خصوص أحد الوجودين وعدم اعتبار الشئ ليس اعتبارا لعدمه ثم أن مفهوم الماهية المعنية في الذهن من حيث الوجود الخارجى في بعض الافراد لا باعتبار كونه فرداً من الافراد بل باعتبار وجود الماهية فيه الذى هو المستعمل فيه اللفظ لا تعدد فيه لكن الواقع أن الماهية متى وجدت خارجا لا تكون الا متعددة وفرق بين المستعمل فيه اللفظ وبين ما لم من خارج فالمستعمل فيه اللفظ ماهية معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن بعض مبهم لامن حيث خصوصه والمفهوم من خارج فرض مبهم بخصوص كونه فردا مبهما والتناقى مدلول النكرة بخلاف الاول إذ مدلول النكرة هو البعض المبهم والاول هو ما في ضمنه اه شيخنا الشريانى (قوله في ضمن بعض الافراد) فيطلق حينئذ المعارف بلام الحقيقة على فرد موجود من الحقيقة لكن لامن حيث خصوص كونه فردا من الافراد بل من حيث أن الحقيقة موجودة

وان كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف وإنما قالوا كالنكرة لما بينهما من تفاوت  
ماوهو ان النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة  
فيه فالفردية ليست مما أطلق عليه اللفظ أصلاً وان لزمنا باعتبار القرينة الدالة  
على اعتبار الوجود فان الوجود ليس الا الفرد \* واعلم أن اسم الجنس غير المعرفة  
ماعداد المصادر موضوع عند السعد لواحد من آحاد جنسه وعند غيره للجنس  
والبعضية مستفادة من خارج كالتنوين وناء الوحدة فعلى مختار السعد الفرق بين  
اسم الجنس والنكرة فاسم الجنس مالا دلالة فيه على البعضية كالمصادر فان  
مدلولها الماهية اجماعاً كما نص عليه في المفتاح والنكرة مافية دلالة على البعضية  
وضعا وعلى مختار غيره لافرق والكل أسماء أجناس نكرات والبعضية في بعضها  
مستفادة من القرينة فتدبر وأورد السيد على ما جرى عليه السعد أن اسم الجنس  
عنده اذا كان موضوعاً لواحد من آحاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة وأريد  
به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل  
في جزء معناه فيكون مجازاً قطعاً سواء فهم هناك تعدد باعتبار الوجود أو انضمام  
للقرينة كما في نحو ادخلوا السوق أو لم يفهم كما في مقام التعريف اه وإنما لم يرد  
هذا على كلام القوم من أن المرف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي  
لانه اذا كان كذلك لاشك أن استعماله في المفرد لوجود الحقيقة فيه لا بخصوصه  
يكون حقيقة لان استعمال المطلق في المفيد من حيث أنه مما يصدق عليه لا باعتبار  
خصوصه قال السيد جواباً عن الاشكال السابق الا أن يدعى أن المجموع المركب  
من اسم الجنس واللام موضوع في إزاء الحقيقة وضعا مغايراً لوضع مفرديه  
وفيه اه ولم يستبعد عبد الحكيم (قوله وان كان في اللفظ الخ) غاية للتعميم  
أى سواء جرى عليه في اللفظ أحكام المعارف أولاً فقوله في اللفظ قيد لبيان  
التقسيم ولذا قال عبد الحكيم فعلى تقدير عدم اجراء أحكام المعرفة عليه في اللفظ  
كما في (ولقد أمر على اللثيم يسبى) كونه في المعنى والنكرة أولى وليس المراد انه  
تعريف لفظي لما عرفت أن اللام فيه للإشارة الى نفس الحقيقة وأن القرينة جاءت  
من قرينة خارجية (قوله معناه نفس الحقيقة) أى مع الإشارة الى حضورها في

وانما استفاد البعضية من القرينة كالدخول فيما مر فالجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء والنظر الى أنفسهما مختلفان (أو للاستغراق) أى للإشارة الى الاستغراق نحو ان الانسان فى خسر اشير باللام الى الحقيقة لا بقصد الماهية من حيث هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى لولاه لدخل المستثنى فى المستثنى منه واللام التى لتعريف العهد الذهبى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على القرينة (وهو) أى الاستغراق ضربان

---

ذهن السامع وبه يندفع قول الرضى ان الإشارة الى الماهية مستفادة من اسم الجنس لان كل اسم انما يخاطب به من يعرف فضله فالحق أن التعريف لفظى اهـ (قوله الاستثناء) أى المتصل (ان قلت) لم احتجج الى الدليل هنا مع أن الاستغراق لا بد له من قرينة كالاستثناء هنا مع أن الاستغراق لا يتوقف على قرينة بل مداره على قرينة الوجود فى الخارج حتى يصرف اللفظ عن الحقيقة من حيث هى وعدم قرينة بعض الافراد فلا يحتاج الى اعتبار قرينة على الاستغراق ويدل لذلك قول المطول وتحقيقه أن اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فأما أن يكون لجميع الافراد أو لبعضها إذ لا واسطة بينهما فى الخارج فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب أن يكون للجميع (قلت) فرق بين المقام الاستدلالي والمقام الخطاى وما هنا من الاول فلا بد فيه من قرينة اهـ شيخنا الانبائى (قوله هى لام الحقيقة) وذلك أن المعروف بلام الجنس موضوع الماهية لا بشرط اعتبار الافراد كلاً أو بعضاً ولا بشرط عدم اعتبارها فهو موضوع للماهية لا بشرط شئ وهى تحقق فى الماهية المخلوطة أعنى الماهية بشرط شئ التى هى الجزئى وليس موضوعاً للماهية بشرط لا شئ وهى المجردة حتى يقال أنها لا تحقق فى الماهية المخلوطة لما بينهما من التباين فافهم (قوله وهو أى الاستغراق) أى من حيث هو لا فى خصوص المسند اليه فلا يرد أن الغيب فى المثال الاول مجرور والصاغة معمول به فى المثال الثانى ولا بخصوص اللام كما سيذكره الشارح فكان الاول أن يقول والاستغراق كما ذكره فى الاطول (قوله ضربان) لا يخفى عليك أن التقسيم الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من

( حقيقى ) وهو ان يراد كل فرد مما تناوله اللفظ لغة نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة ( وعرفى ) وهو ان يراد كل فرد مما تناوله اللفظ عرفاً نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفاً لا صاغة الدنيا وبحصل الاستغراق أيضاً بغير حرف التعريف كالموصول نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القاتلين الا عمرا ( واستغراق المفرد )

غير مخصص إذ أتينا المرف باللام أيضاً لو اُحد منهم يكون عرفياً وحقيقياً إذ دخول السوق عرفى إذ المراد سوق من أسواق البلد لا أسواق الدنيا بل الإشارة الى الحقيقة من حيث هى أيضاً كذلك لانك ربما تقول فى بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالإشارة فى كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك فى بلد آخر فإن ( قلت ) لم لم تجعل الصاغة عهداً تقديراً ( قلت ) لانزع فى صحته وانما الكلام فيما إذا أريد بها كل صاغة ولو نازعت فى الإرادة تقطع نزاعك بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه اطول ( قوله وبحصل الاستغراق الخ ) يحتمل أن القرض منه تعميم ما يفيد الاستغراق ويحتمل أنه جواب عما ورد على المثال وهبارة السعد قبل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولوسلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً مما يأتى للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القاتلين الا عمرا اه ( قوله واستغراق المفرد أشمل ) الاستغراق هو الاحاطة والمفرد ما قبل المثنى والجمع والمعنى والاحاطة التى فى المفرد أكثر فى التناول من الاحاطة التى فى المثنى والجمع وهذا يشمل الاستغراق الحاصل بأى أداة فيقتضى أن الاستغراق فى المفرد المرف باللام أشمل مع أنهم أطبقوا على مساواته للجمع وقد أجابوا عن ذلك بأجوبة الاول أن المراد استغراق ماهو مفرد فى المعنى سواء كان مفرداً فى اللفظ أو لا كالجمل المحلى باللام الذى بطل فيه



ولو بغير حرف التعريف (اشمل) من استغراق المثنى والجمع المنكر لانه يتناول كل واحدا من الافراد المثنى يتناول كل اثنين منها والجمع المذكور يتناول كل ثلاثة فاكثر منها على المشهور

معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورهط فالجمع المحلى باللام الاستغراقية مفرد نظرا الى المعنى الثانى وهو للعصام أن هذه القضية جزئية والمعنى واستغراق المفرد قد يكون أشمل الثالث أن هذا مخصوص بالنكرة المنفية ولهذا قال شارحنا أما الجمع العرف الخ الرابع أن اطباقهم المتقدم مبنى على تقدير عدم إبطال معنى الجمعية وأورد عليه أيضا أن قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال أو هذا الخبز يشيع كل رجال أشمل من قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجل وقولنا هذا الخبز يشيع كل رجل وإن قولنا جاءنى كل رجل ليس أشمل من قولنا جاءنى كل رجال بل هو مساو لانك تعتبر الافراد كلها جماعات بحيث لا يخرج فرد كما إذا اعتبرت أفراد المائة جماعات خمسة خمسة لا سبعة فلا بد أن تكون هذه القضية جزئية وأجاب الشيخ عبد الحكيم بأن هذا الحكم بحسب أصل الوضع فلا ينافى تخلفه فى بعض الصور بمعونة المقام فاندفع الاعتراض بعدم أشملية جاءنى كل رجل وبحسب النظر الى المدلول المطابق فلا يرد تخلفه بحسب استلزام الحكم على الشكل الحكم على كل واحد أو بالعكس أى بحسب استلزام الحكم على كل واحد الحكم على الشكل فاندفع الابراد بمسألتى الحل والخبز فالقضية إما شخصية نظرا الى كون الاستغراق شيئا واحدا أو كلية نظرا الى تعدده بتعدد الآلة ( قوله ولو بغير حرف التعريف) الواو للحاد ولو زائده وقد ذكر مقابله بقوله أما الجمع العرف الخ فآ تقدم من إيراد المفرد العرف على ظاهر اطلاق المثنى ( قوله لانه يتناول ) التعبير بالتناول يرشدك الى ما تقدم من أن المعتبر الوضع والمفهوم المطابق لان التناول معناه دلالة اللفظ على ما وضع له مطابقة لا ما كان بطريق الازوم أو المقام (قوله والمثنى يتناول كل اثنين) أى ولا ينافى خروج الواحد ( قوله والجمع يتناول كل ثلاثة الخ) أى ولا ينافى خروج الواحد أو الاثنين وبمعلم من هذا أن

نحو لا رجال في الدار فانه صحيح وان كان فيها رجل أو رجلان

استغراق المثني أشمل من استغراق الجمع وذلك أن المثني يدل على كل اثنين اثنين ولو في ضمن غيرها والجمع يدل على كل جماعة جماعة فيخرج من الاول الواحد فقط ويخرج من الثاني الواحد والاثنان فاذا قلت لا رجلين في الدار صدق هذا النفي مع وجود رجل وإذا قلت لا رجال في الدار صدق هذا النفي مع وجود رجل ومع وجود رجلين فنحقق أن استغراق الاول أشمل كذلك استغراق جمع القلة أشمل من استغراق جمع الكثرة على القول باختلافهما مبدأ وغاية فالاول من ثلاثة الى عشرة والثاني من أحد عشر الى مالا نهاية فأذا قلت لا أفلس عند زيد صدق هذا النفي مع وجود فلس واحد أو اثنين ولا يصدق مع وجود ثلاثة الى مالا نهاية فلا يصدق مع وجوده أحد عشر لوجود الثلاثة أو العشرة مثلاً ضمنها وإذا قلت لا فلوس عند زيد صدق هذا النفي مع وجود واحد أو اثنين الى عشرة واختلاف الغاية لادخله ( قوله نحو لا رجال في الدار الخ ) الظاهر انه مثال للجمع في قوله والجمع المذكور الخ لا لاصل القاعدة ولذلك يتعرض للمفرد والاصل قال بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانت تراه جعله استدلالاً لا تمثيلاً وقد اعترض هذا الاستدلال بان هناك دليل ينفي اشتمالية المفرد المثني ولو سلم فالدليل لا يثبت اشتمالية المفرد المحلى بال اشارة الى ذلك في المطول بقوله ولتأمل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بالام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد اه وبانه معارض بانه يصح لا يطبق حمل هذا الحجر رجل حيث يطبقه رجلان او رجال دون لا يطبقه رجال وقد أحيب عن ذلك بان هذا الحكم بحسب اصل الوضع وما بالوضع لا يتخلف فما ثبت لجزئية يثبت لباقي الجزئيات فاندفع إيراد ان الدليل أخص من المدعى وبانه منظور للمدلول المطابق واشتمالية الجمع في مسألة الحمل ثبتت بالاستلزام فلاجل ما على الدليل من المناقشات السابقة عدل الشارح

الى التثنية ( قوله لارجال ) يصح فيه الفتح بناء على كون لاماملة عمل ان والرفع على كونها عاملة عمل ليس وعلى الاول تكون لانصا في الاستغراق لانه اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ماجاءني من رجل أو مقدرة نحو لارجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لايجوز ماجاءني من رجل اولا رجل في الدار بل رجلا ن قال الرضى من هذه وان كانت زائدة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كأن اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتداءً منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كانه قيل ماجاءني من هذا الجنس واحد الى ما لا يتناهي قال السيد ( فان قلت ) كيف يكون نحو لا رجال نصا في الاستغراق مع جواز خروج واحد أو اثنين منه ( قلت ) نحو لا رجال نص في استغراق أفراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الجماعات كما أن لا رجل نص في استغراق أفراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من آحاد مدلوله فخرج واحد أو اثنين من لا رجال لا يتدح في تلك الخصوصية إذ ليس من أفراد مدلوله ( فان قلت ) لاخفاء في صحة قولنا لا رجل في الدار الا زيد ولا رجال فيها الا الوجود فلا يكون شيء منهما نصا في استغراق آحاد مدلوله ( قلت ) الاستثناء لا يوجب تخصيصا ولا يتدح في كون اللفظ نصا لجريانه في أسماء المدم مع كونها نصوصا في معانيها اه باختصار وقوله لا يوجب تخصيصا قال عبد الحكيم أما على مذهب الجمهور من أن الاستثناء اخراج عن الحكم دون المدلول فلان المستثنى منه على صومه وأما على مذهب من جعل المستثنى منه مستعملا فيما سوى المستثنى مجازا أو الاشتناء قرينة عليه فلان التخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى العام ولا استعمال فيه ها هنا وأما على مذهب من قال أن مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع لما سواه بالوضع التركيبي كأنه وضع لفظ سبعة مثلاً للمعدد المختص وعشرة الا ثلاثة أيضا فلان المستثنى منه عنده بحسب هذا الوضع بمنزلة زاي زيد لا معنى له فضلا عن التخصيص اه ان ( قلت ) لا الواقعة في عبارة الاصل هي العامة عمل لأن أو ليس أو مختلفة ( قلت ) قال في الايضاح بدليل أنه لا يصدق لا رجل في الدار في نفي الجنس اذا كان فيها رجل أو رجلا ن ويصدق لا رجال في الدار اه

وقوله في نفى الجنس يحتمل أن في بمعنى اللام وعليه فلا في التلخيص هي العاملة عمل أن ويجوز أن يكون معناه لا رجل في الدار اذا استعمل في صورة نفى الجنس احترازاً عما اذا استعمل في نفى الوحدة فانه لاصح له حينئذ كما صرح به السيد ويؤيده أنه قال في نفى الجنس دون نفى الجنس وعلى هذا الاحتمال يصح أن تكون لافي التلخيص محتملة في الموضوعين للعاملة عمل ان ولعاملة عمل ليس فيجوز ان تكون في كلا الموضوعين لا المشبهة بليس او الاولى لنفي الجنس والثانية المشبهة بليس نعم لا تجعل الاولى من قبيل المشبهة بليس والثانية لنفي الجنس لانه حينئذ لا وجه لتقييد الايضاح بقوله في نفى الجنس لان لا التي لنفي الجنس ليس لها حالة اخرى بخلاف التي بمعنى ليس وقد جرى السعد في مطوله على الاحتمال الاول فجعل لافي الموضوعين هي العاملة عمل ان فقال وانما اورد البنائي بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق اه وقد اختلف في وجه تعليل ايراد البنائي بما ذكر بالنصوصية في الاستغراق فقيل ان تعبير المصنف بالصحة وعدمها يقتضي ان تكون لافي قوله لا رجل نصافي الاستغراق اذ لو كانت لافي لا رجل هي المشبهة بليس لصح لا رجل اذا كان فيها رجلان بناء على انها لنفي الوحدة وتأويل ذلك بأن المراد انه لا يصح اذا كان فيها رجلان بناء على الظاهر من الاستغراق وان صح بناء على خلاف الظاهر خروج عن الظاهر المتبادر من عدم الصحة رأساً وان كانت عبارة الايضاح ظاهرة في ذلك حيث قيد بقوله في نفى الجنس المفيد للتقييد بحال الاستغراق فانه اذا كانت لالنفي الجنس لا حاجة حينئذ لذلك التقييد وفهم السيد خلاف ذلك فقال على قول المطول انما اورد الغ يعني انه لما ادعى أن استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع اورد بيانه في جمع ومفرد متعين بلا النافية للجنس لانها نص في الاستغراق فنحو لا رجل لا يصح ان يخرج منه فرد اصلاً ونحو لا رجال مع خصوصيته في الاستغراق اذا جاز ان يخرج عنه واحد أو اثنان جازي في غيره من الجوع بالطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى اه قال عبد الحكيم قوله جازي في غيره من الجوع الخ فيه بحث اما أولاً فلانه ان اراد بالجمع الجمع المستغرق سواء كانت بحرف التعريف أو بالاضافة أو بوقوعها

### اما الجمع المعرف فمساو للمفرد المعرف

في سياق النفي فلا نسلم الملازمة لان البيان مختص بالواقع في سياق النفي وان أراد الجوع الواقعة في سياق النفي | الظاهرة في الاستغراق ظالملازمة مسهلة لكن لانسلم انضاح ثبوت المدعى بذلك لان المدعى أعم من الواقع في سياق النفي الظاهر في الاستغراق وغيره وأما ثانيا فلان اللازم مما ذكره أن يكون الاستغراق المنصوص في المفرد أشمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم أن يكون الاستغراق الظاهر في المفرد أشمل منه ولو أريد البيان بطريق الاولوية لوجب أن يقرأ لأرجال بلا التي لنفي الجنس ولا رجل بالمشبهة بليس ليدل على أشملية الاستغراق الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشملية المنصوص في المفرد من الظاهر في الجمع والمنصوص في الجمع بطريق الاولى والحق أن كلام الشارح رحمه الله تعالى غير محتاج الى هذه العناية فان مقصوده الاستغراق بلا التي لنفي الجنس واضح غاية الوضوح فلاستشهاد بها أولى لكونه نصا في المقصود وان انضاح ثبوت المدعى حاصل بهذا البيان اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق الحاصل بحرف النفي وغيره وبين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستغراق اما الفرق بين أدوات الاستغراق وبين احتماله لغير الاستغراق وعدمه اهـ (قوله أما الجمع المعرف) مقابل قوله والجمع المنكر وقد علمت أن الشارح خص القضية المتقدمة بما اذا كان الاستغراق بنبر حرف التعريف (قوله فمساو الخ) (ان قلت) الدليل الذي أشار اليه في قوله والجمع المذكور يأتي هنا أيضا وهو أن الجمع لا يقتضي الاستيعاب الجوع حتى أن معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جوع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد فتفتي المساواة (قلت) كون المعنى ماقلت يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه أيضا في ضمنها بل تقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق وماعده من الجماعات مندرج فيه فلو اعتبر كل واحدة منها أيضا لكان تكرارا محضا فلذلك ترى الائمة يفسرون

الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد فيكون كالمفرد في استغراقه كانه قد بطل عنه معنى الجمعية وصاد للجنسية واما بالجموع من حيث هو مجموع كما في قوله للرجال هندي درم حيث حكموا بانه اقرار بدرم واحد للسك بخلاف قوله لكل رجل هندي درم فانه اقرار لكل رجل بدرم والمضى الاول اكثر استعمالا من الثاني كذا قالوا ويرد حينئذ ان لا رجال ان قصده به نهي كل جماعة جماعة كان تكرارا بعين ما ذكر في المفرد باللام وحينئذ فان قصده به نهي كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لا رجل في الاستغراق فتثبت المساواة لاشتمالية المفرد ولا يصح ان يقصده به نهي السك من حيث هو كل لانه يكون صادقا اذا كان واحد من الرجال فقط خارجا عن الدار وبطلانه ظاهر وحينئذ فتبطل اشتمالية المفرد سواء كان الاستغراق بحرف التعريف أو بأداة النفي تدبر قال في المطول جوابا عن هذا السؤال قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جميع من المجموع والتقدير أن كل جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا أن كل جمع داخل في الحكم باعتبار تبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصبح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد أو فردين منه فهو ممنوع بل هو أول المسألة اه وقوله قلنا لو سلم اشارة الى المنع وحاصله أنا لا نسلم ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب للمجموع لان الجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق من غير اعتبار معنى الجمعية بمعنى أن مدلوله الافراد من حيث هي لا يقيّد الانفراد ولا يقيّد الاجتماع على أن الجمع المنسكّر يدل على أفرادها دلالة التكرار بحرف المطفف وبمد دخول حرف الاستغراق لم تحدث له سوى الاستغراق في معناه على ما كان عليه وقوله لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد أي أحاد الجمع يعني أنه مهما جمع من المجموع كما قيل فيما بعد فأن قيل اذا دخل في الحكم غير الواحد أو الاثنين لم يبق شيء آخر يضم الى الواحد أو الاثنين ليحصل جمع آخر قلنا هذا من أنه كلام على السند مدفوع بأن دخول الغير في الحكم لا يمنع صحة ضم شيء منه الى الواحد أو الاثنين لان هذا مجرد اعتبار لا يتوقف على التصديق والاجتماع في زمان أو مكان بل يكفيه مجرد وجود ما فوق

في شمول كل فرد نحو والشيخ المحسنين كآل أكثر أئمة الاصول والنحو وأشار اليه  
أئمة التفسير فالقول بأن المفرد المعروف اشمل من الجمع معناه في الجملة (وبالاضافة)  
أي تعريف المسند اليه بالاضافة الى معرفة

الاثنين من الافراد والحاصل أنا لا نسلم صحة قولنا الرجال في الارض على قصد  
الاستغراق الحقيقي كيف وصحة استثناء عيسى عليه الصلاة والسلام عما لا يتصور  
فيه نزاع أما اذا كان الحكم على كل فرد كما هو الحق فظاهر وأما اذا كان الحكم  
على كل جمع بناء على الفرد وتقدير التسليم فليكن عيسى عليه السلام مع زيد وصهر  
جمع من الرجال وايسوا على الارض ودخولهما في الحكم لا يمنع صحة اعتبارهما  
مع عيسى عليه السلام جمعا من الرجال كذا نقل عنه اهـ (قوله في شمول كل فرد)  
لكن المفرد المستغرق صالح لان يراد به جميع الافراد وأن يراد به بعضها الى  
الواحد بأن يخصه حتى يبقى تحته واحد وأما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى  
الواحد لانه ازالة للعموم فلا بد من بقاء أصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع  
الوحدة وهو متحقق في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية وأقلها ثلاثة  
أو اثنان على اختلاف الرأي فلا يجوز تخصيصه الى الواحد والا لكان نسخا للجمع  
لاتخصيصا كذا ذكره الشارح في التلويح وعليه أطبق أئمة الاصول والحاصل أنه  
لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرق بينهما في جانب القلة اهـ عبد الحكيم  
فالجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق أي من غير اعتبار معنى الجمعية لكن  
هذا انما هو باعتبار ماطرأ من التركيب مع اللام وهو العموم وهذا لا ينافي  
أن الجمع وحده له دلالة على معنى الجمعية فاذا بطل العموم بالتخصيص بقي  
الجمع وحده فلا بد من تحقق مدلوله فافهم واحمل على هذا قول العصام في  
الاطول اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلي والمفرد كذلك في جانب الكثرة  
يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في  
ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أي  
بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لانه من  
خواص الجمع المستغرق لزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس

لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء يحث بتزوج واحدة وعليه قوله لا يحل لك النساء من بعد فقد اريد بالجمع المعروف باللام الجنس في ضمن أى بعض الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق أى لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما أى لا تخاصم عن خابن اه فقوله اذ لا يصلح حاصله الفرق الذى ذكرناه أول القولة بقولنا لكن الخ فقوله تبطل جمعيته لانه مستعمل للجنس المطلق من غير اعتبار معنى الجمعية لان الجمعية اعتبر عدمها والائاني ماسبق عن التلويح فهذا لا ينافي عدم جواز تخصيصه الى الواحد لان معنى عدم اعتبار معنى الجمعية أنه مستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل فرد أو غيره فعنى فقيت العلماء الا زيدا أى كل عالم وكل عالمن وكل علماء فكل عالمن وكل عالم جاء من أبطال معنى الجمعية أى فرض معناه على الجمعية وهذا لا ينافي عدم جواز تخصيصه الى الواحد لانه ازالة لعمومه فليتأمل فقوله والمعرف بلام الجنس أى الاستغرافية لعدم الموجب اذ لا تتداخل الأفراد حتى يحصل التكرار فقوله يحث بتزوج واحدة هذا مذهب الحنفية قالوا والجمع المعرف مجاز عن الجنس وبطل عنه الجمعية حتى في جانب القلة قالوا لانه لما لم يكن في تلك الامثلة معهود ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب كل الخيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فمنعه لغو قلنا أن الجمع فيها للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على الكثرة ولو لم يحمل على الجنس ويبقى الجمعية لبطل الكلام بالكناية وأبطال الجمعية من وجه أولى هذا ومذهب الشافعي لا يحث الا بتزوج ثلاث نقله الدماميني عن السبكي عن الرافعي محافظة على الجمع ولم ينظروا لان معناه لا أتزوج كل واحدة ولا كل اثنين ولا كل ثلاث كما في الرضى وتقدم فقوله لانا نفعل هذا من قبيل الخ كلام فاسد لانه ان كان ما قبله في المعرف بلام الجنس فلا حاجة الى أشكال وجواب لان الجمع المعرف بلام الجنس يبطل عنه الجمعية ويراد منه الواحد ولا يجوز ارادة الجمع منه لان الحمل على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق على ما صرح به في التوضيح حتى لو قال يتزوج النساء يحصل البر بتزوج واحدة كما في عبد



الحكيم فيتعين أن يكون ما قيل في المعرف بلام الاستغراق كما جعلنا عليه ولو قل  
هـذا في المعرف بلام الجنس لكان صواباً ويكون معناه ماض فتأمل (قوله والله  
يجب المحسنين) ان قلت لم عدل عن الافراد مع أنه أخصر قلت المفرد يحتمل  
الجنس أي ماهية المحسن ولو في فرد فهو ليس أصريحا في تناول لكل فرد ولذلك  
ذكر صاحب الكشف في وجه افراد العظم في آية وذن العظم مني أن الواحد  
هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى أن هـذا الجنس هو العمود والقوام  
وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوذن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر  
وهو أنه لم يبين منه بعض عظامه وليسكن كلها له بعض لو قيل وذن العظام كان  
المعنى أن الذي أصابه الوذن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع مع  
سامع شك في الشمول والاحاطة لأن القيد في الكلام ناظر الى تقي ما يقابله  
وهذا المعنى غير مناسب للمقام لأن المقام مقام التضرع والابتهاال فللمناسب له  
المعنى الاول دون الثاني وأن كنا متلازمين (نفسه) قد أورد على قولهم واستغراق  
المفرد أشمل أيراد أجاب عنه في التلخيص ولم يقرر له أنه ينفرد هنا وحاصل  
الاشكال ان الاسم المفرد لسكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على  
وحدة معناه بمعنى أن لا يكون فرد معه مثله واستغراقه وأن كان مستغدا بالقريضة  
يدل على تعدده وأن معه آخر مثله فيبينهما تناف لتنافي مقتضاها فلا يجتمعان  
وقد أجيب عنه بجوابين الاول بمنع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد  
بمعنى السكل الافرادي وهو الدال على مفصل الآحاد لا على جملة أي على كل فرد  
فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى  
عدم اعتبار اجتماع آخر معه لا لكل المجموع أي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر  
فيكون منافيا للوحدة لا اعتبار آخر معه مثالا وهذا الجواب مبني على أن مدلول  
المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم أصـر آخر مثله  
معه وإنما قيل أن الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه لأنها انما فهمت من عدم  
الدليل على اعتبار آخر الذي هو علامة التثنية والجمع وعدم الدليل انما يدل على  
عدم المدلول وهو عدم اعتبار آخر ولا يدل على اعتبار عدم آخر الذي هو

( لكونها أى الاضافة اخصر طريق ) فى الجملة الى احضاره فى ذهن السامع نحو  
هو اى مع الركب اليانين مصعد جنيب وجناتى بمكة موقوف

الوحدة بالمعنى الثانى والجواب الثانى سلمنا التناقى بينهما لسكن لام الاستغراق  
المفيدة للتعدد أتما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع فى  
نحو مسلمين أتما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا الجواب مبنى على أن مدلول المفرد  
الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهو ظاهر لانه فى مقابلة المثنى والمجموع فكما  
يقيد فيها أن يكون آخر معه كذلك يعتبر فى المفرد أن لا يكون آخر معه ولذلك  
لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة أفاده عبد الحكيم وقوله مبنى على أن  
مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه بان يدل لفظه على أن ليس  
تحتة سوى واحد مما يطلق عليه ذلك اللفظ بخلاف الجمع ولوحدة بهذا المعنى  
تتافى السكل المجموعى وهو ظاهر وكذا الأفرادى لانه وأن لم يدل على كل فرد  
مع ملاحظة اجتماع مع آخر لكنه دل عليه مع دلالاته على الآخر واعتبار أن  
ليس تحتة سوى واحد يتافى الدلالة على غير الواحد ولذا جرد عن تلك الوحدة  
وصار للجنس امكن أن يلاحظ فيه معنى الجميع وان كان استغراقه بمعنى  
السكل الافرادى كما يمكن ذلك فى الجمع وان كان استغراقه أيضا بمعنى السكل  
الافرادى وحينئذ يصح وصفه بنعت الجمع وقوله لانه فى مقابلة المثنى والمجموع  
الخ يعنى أن الدال على وحدته هو مقابله لها ومقتضى المعاملة اعتبار عدم  
الآخر كتقابل الضدين لاعدم الاعتبار لتقابل النقيضين لان المفرد ليس رافعا  
للجمع والتثنية بل هو شئ معتبر بنفسه استقلالا فليس الدليل على الوحدة  
هو عدم علامة التثنية والجمع حتى يكون من تقابل النقيضين ويكون عدم  
العلامة هو الدال على الوحدة وتكون بمعنى عدم الاعتبار كما فهمه صاحب  
القول السابق ( قوله لكونها أخصر طريق ) المراد انها أخصر الطرق التى تقيد  
مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فأن مقصود المتكلم أفاده أنه  
محبوب له أى ليقيد زيادة الحصر بطريق الاحضار التى تقيد ذلك الذى أهواه  
ومن أهواه ونحو ذلك كالذى يميل إليه قلبي وهو اى وهذا الاخير أخصرها



فمعنى حاجب الاول مانع عظيم والثانى مانع حقير فكيف بالعظيم (واما وصفه ) اى  
المسند اليه ( بنعت فلكونه ) اى النعت ( كاشفا ) مفصحا ( عن معناه ) اى معنى  
المسند اليه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله

عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحجاب عن طلاب المعروف كناية عن  
ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير اى احسانه  
كما قيل اه وكتب ايضا قوله وليس له كان الاولى الغاء لدلالة ما قبله عليه اذ لو كان  
مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه فتأمل أفاده فى الاطول اه بناتى  
( قوله وأما وصفه الخ ) قال السعد فى مختصره اى وصف المسند اليه والوصف  
قد يطلق على نفس التابع للخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا  
وأوفق بقوله واما بياناه وأما الإبدال منه اى أما ذكر النعت له ( فلكونه )  
اى الوصف بمعنى المصدر والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ  
أحد معنويه وبضمير معناه الآخر على ما سيحىء فى البديع أن شاء الله تعالى  
وبتلك العبارة يتضح الشارح ( قوله كاشفا ) عن معناه هو من الوصف الكاشف  
وأما قال مبينا له كاشفا عن معناه فجمع بين التبيين والكشف كان الاول بالنظر  
اليه نفسه والثانى بالقياس الى السامع دلالة على أن الوصف بلغ فى ذلك الغاية  
القصوى حتى صار حدا للموصوف أو جاريا مجراه والمثال المذكور من القسم  
الاول على رأى المتمتلة والحكام فان ذلك الوصف حد للجسم اى تعريف له  
على رأيهم وفيه مع ذلك إشارة الى علة الاحتياج الى افراغ يشغله لان المتمتد  
فى الجهات الثلاث لا يتصور الا فى مكان ثم الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع  
لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب  
كانه قيل الجسم الذاهب فى الجهات كما أن قولك حلوحامض خبر واحد معنى كانه  
قيل مزعم تعدد اللفظ والاعراب وأيضاً الوصف فى الاصل مصدر فيجوز أن  
يطلق على المتعدد نظرا الى أصله على أن الوصف المذكور فى المتن بمعنى ذكر النعت  
وليس فيه دلالة على كون النعت واحداً أو متعدداً ومنهم من قال الوصف  
الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فأن العريض صفة مخصصة للطويل

وكذلك العميق صفة مخصصة له أو للعريض وقيل الصفة الكاشفة هي العميق وحده لاستزامه الطويل والعريض من غير عكس كذا في السيد قال الفري وهذا أى ما تقدم للسيد انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم أو يراد بالطويل وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على أن الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمى عند من يثبت به وهذا ظهران كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعاً واما على مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهرة أيضاً لانهم قائلون بالجواهر المفرد والتعيزو كون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع أنه لا امتداد له اللهم الا أن يصار الى تعدد العمل أو يقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم اه وقد أشار الشيخ عبد الحكيم الى دفع الاشكال الاول اعى أن التعريف بالطويل العريض العميق يشمل الجسم التعليمى ولا يحتاج للفراغ عند المعتزلة الا لطبيعى بأن ما ذكر خاصة لانهم لا يثبتون الجسم التعليمى الذي هو كم له الابعاد الثلاثة لتكون هذه عرضاً عما تشمله فيقتصر الى ذكر الجوهر احترازاً عنه وإنما انحصر عندهم في ذلك لانهم من المتكلمين وهم ينكرون الجسم التعليمى لانه المقدار الذى أنكروه بناء على تركيب الجسم من الجزء الذى لا يتجزأ فانه لا اتصال بين الاجزاء عندهم فليس عندهم أمر فى حد ذاته هو عرض حال فى الجسم والتفاوت بين الاجزاء صغيراً وكبيراً راجع الى قلة الاجزاء وكثرتها فهى المحتاجة الى الفراغ المائتة له والى دفع الاشكال الثانى أبغنى قول الفري انه لا مكان للتعليمى عند من يثبت به فلا يصح قول السيد أن فيه اشارة الى علة الاحتياج بقوله وفيه أى كلام السيد اشارة الى أن ما يصدق عليه الجسم عند المعتزلة ينحصر فى الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ الذى يملؤه وعند الحكماء فى التعليمى والطبيعى وكلاهما يحتاج الى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم التعليمى بدليل اختلاف المكان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعى بحاله وانما قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الاشاعرة ما تركب من جوهرين فصاعداً اه فقله بل الشاغل الخ صريح فى رد هذا الاشكال

فإن هذه الاوصاف مما يوضح الجعم ويعرفه (أو لغيره) أى لغير كونه كاشفاً للمسند اليه (ككونه مخصصاً له) أى مقلداً اشتراكه أوراها احتمالاً وفي عرف النحاة التخصيص تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف (أو) كونه (مدحاً أو ذماً) نحو جاني زيد العالم والجاهل حيث يتعين الموصوفه قبل ذكر النعت والا لكان مخصصاً (أو) لكونه (تأكيداً) نحو أمس الدابر كان يوماً عظيماً فإن الامس مما يدل على الدبور (وإما توكيده) أى المسند اليه

(قوله فإن هذه الاوصاف) أى مجموعها بناء على الاحتمال الاول فى كلام السعد والغرض الوصف الاول المقيّد بما بعده بناء على الاحتمال الثانى ويصح أن يراد كل منها أى الاوصاف بناء على ما جوزه فى الأطول من ارادة الكشف ولو من بعض الوجوه تدبر (قوله مخصصاً) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أى مقلداً اشتراكه) أى فى النكرات (وقوله أو رافعا احتمالاً) أى فى المعارف فالتخصيص يشمل الاصرين وهذا اصطلاح البيانين وهو غير اصطلاح النحويين الذى ذكره الشارح بعد . والتعبير بالتقليل يشعر بأن المراد الاشتراك المعنوي وذلك لان الاشتراك اللفظي لا يتصور فيه تقليل الاشتراك لأن الذى يوجد فيه ازالة الاشتراك من أصله لا تقليله وقد يقال يتصور تقليل الاشتراك اللفظي بالا تمحل نحو عين مملوكة فإن هذا الوصف يبقى معه بعض الاشتراك اللفظي لصدقه بالجارية والمنقودة دون الشمس (قوله ككونه مخصصاً) قبل لم يرد أن يكون الوصف مخصصاً مانعاً عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر أنه لا تمنع بين هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصاً اتضح أن المراد المعاني المذكورة (قوله أمس) مثلث الآخر (قوله مما يدل على الدبور) وفائدة ذكر الوصف حينئذ اظهار فرح أو تألم على حسب ما وقع فى الامس ولا يخفى أن الوصف المؤكّد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلى بخلاف الوصف الذى هو لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم قال السعد حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما الى الجنس

( فللتقرير ) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق مفهومه

دون التفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة ( انتهى ) قال السيد أقول قال فى الكشف فأن قلت دابة قتل دابة ولا طائر الا أمم أمثالكم وما معنى زيادة قوله فى الأرض يطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط فى جميع الأرضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم محفوفة أحواها غير مهملة أسرها توجيه ذلك أن النكرة فى سياق التثنية تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها هنا دواب أرض واحدة وطيور جوى واحد فيكون استفراغا عرفيا فذكر وصف نسبتته الى جميع دواب أية أرض كانت وطيور أى جوى كان على السواء فانضع أن الاستفراق حقيقي يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والأقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة فى سياق التثنية تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لأن كل فرد لا يكون أمما وكذا ان أريد بها كل نوع لأن كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها محمولة داهنا على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر والى السؤال والجواب أشار فى الكشف بقوله فان قلت كيف قيل الا أمم مع أفراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على معنى الاستفراق ومضمنا عن أن يقال وما من دواب ولا طيور حمل قوله الا أمم على المعنى وقال فى المفتاح ذكر فى الأرض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان أن المقصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسین وتقريرهما وعلى هذا القول لا اشكال فى الخبر لان الخبر انما هو عن الجنسین كأنه قيل وما من جنس من هذين الجنسین الا أمم أمثالكم ولا يتصور زيادة تعميم واحاطة بسبب الوصف لان الجنس مفهوم واحد والشارح توهم اتحاد كلامي الشيخين فأضاف افادة الوصف زيادة التعميم والاحاطة الى كلام المفتاح اهـ ( قوله فللتقرير ) فى المطول وذكر السلامة فى شرح المفتاح أن المراد مجرد تقرير الحكم ثم قال وهو خلاف ماصرحوا به فى نحو

أى جملة مقررا محققا بحيث لا يظن به غير نحو جانى زيد إذا كان المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن جملة على معناه ( أول غيره )

لا تكذب أنت من أن تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم وتقويته اهـ لكن عبارة المفتاح هكذا وأما الحالة التى تقتضى تأكيده فهى إذا كان المراد لا يظن بك السامع فى حكمك ذلك تجوز أو سهواً أو نسياناً كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد أو نفسه أو عينه وربما كان القصد الى مجرد التقرير انتهى ومضى صريحة فى أن مراده تقرير الحكم حيث اعتبر دفع ظن التجوز والسهو والنسيان فيه فقال فى حكمك فيكون مجرد التقرير معناه التقرير المجرد عما سبق وهو اعتبار التجوز والنسيان والسهو فيبقى تقرير الحكم ومراده من الحكم الاسناد والاثبات لا الثبوت لأن التأكيده انما يدفع التجوز والسهو والنسيان فيه لأن الثبوت ليس فعلاً له حتى يسهوا ويتجاوز فيه وإضافة الحكم الى كاف الخطاب تفيد ذلك فإن اضافته اليها تقتضى نسبتها اليك ولا ينسب اليك غير فعلك فالتأكيده ربما يكون القصد منه أن مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسناد يعنى أن المسند اليه فى قصد المتكلم هو عين المذكور لا غيره وهذا لا يناهى ما صرحوا به من أن التأكيده لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فإن المفيد له تكرير الاسناد لا تكرير المسند اليه فاندفع الاعتراض بالمخالفة أى الذى ذكره المطول بقوله وهو خلاف ما صرحوا به فأن قولهم انما يفيد تقرير المحكوم عليه أى من حيث انه محكوم عليه فهو مفيد لتقرير الحكم بمعنى الاستاذ وقولهم دون الحكم مرادهم به الحكم بمعنى الثبوت فقول الشارح هنا أى تحقيق مفهومه الخ ان أراد به أن القصر بالتوكيد بتحقيق المفهوم فى نفسه لا من حيث الحكم عليه فهو ممنوع اذ لا معنى له وان أراد به أن القصد به تحقيق المفهوم ليتحقق لازمه وهو الحكم بمعنى الاسناد فهو عين ما قاله لاملأه وقد علمت صحتها كذا فى عبد الحكيم بزيادة ( قوله أى جملة الخ ) يعنى ليس المراد تحقيقه فى نفسه وإزالة الخلفاء عنه بل تحقيقه بالقياس الى إزالة احتمال الغير عن سماع لفظ المسند اليه لشاغل شغل سمعه ( قوله أو عن جملة ) أى غفلة السامع عن جملة لفظ



أى لغير تقرير المسند اليه ( كدفع توم تجوز ) نحو قطع المص الامير الامير  
أو نفسه أو عينه لثلاثا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض  
غلامه (أو) دفع توم (سهو) نحو جاءنى زيد زيد لثلاثا يتوهم ان الجائى غيره وانما  
ذكره سهوا (أو) دفع توم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم أو أجمعون

المسند اليه على معناه لشاغل شغل فهمه انتهى عبد الحكيم وقوله ليس المراد الخ  
اخذ من قوله بحيث لا يظن الخ وأشار الى أن المراد بالظن مطلق احتمال الغير  
وقوله بشاغل شغل سمعه فأذا سمع المسند وشغله شاغل عن سماع المسند اليه  
احتمل عنده ان يكون المسند اليه غيره وكذا اذا شغل فهمه شاغل عن حمله على  
معناه وليس منشأ غفلة السامع عن حمله على معناه توم تجوز المتكلم أو سهوه لأن  
السلام في غير ذلك كما علمت ( قوله أى لغير تقرير المسند اليه ) أى لغير مجرد  
التقرير فلا ينافى وجود التقرير مع نكتة مما يأتى ( قوله كدفع توم تجوز ) وان  
لم يدفع محققة فقد يجامع كما فى رمائى الاسد نفسه ولعل المراد بالتجوز ارتكاب  
خلاف الاصل فيشمل المجاز بالحذف والافوى والعلقى فنفسه فى زيد نفسه جاء  
وقع عند غير المصنف التجوز العقلى فى اسناد الخبر الى المبتدأ وعنده التجوز  
فى اسناد الفعل الى الفاعل تدبر ( قوله ان اسناد القطع ) وان الامير مجاز عن  
غلامه لا أن قطع مجاز عن أمر فلا يدفعه قوله توم سهو أى توم السامع سهو  
المتكلم أى أن المتكلم سهوا فى ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع توم  
السهو ترك النسيان مع انه مذكور فى المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة  
فى القاموس سهوا عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة  
من جعل السهو لزوال الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج فى حصولها  
الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان لزوال الصورة من الحافظة  
حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال صورة اللفظ  
الذى يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول  
له ينافى ( قوله أو دفع توم عدم الشمول ) هو زيادة توضيح والافه من قبيل  
دفع توم التجوز الا ان يخص ما تقدم بالتجوز العقلى ( قوله أو أجمعون ) هى

لئلا يتوهم ان بعضهم لم يحییء الا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد (واما بيبانه) أى فى التوكيد بمعنى كل فلا دلالة لها على الاجتماع لكن ذكر بعض الائمة الحنفية فى اصول الفقه ان فائدة اجمعون فى الایة الدلالة على أنهم عن آخرهم اجمعوا فى زمان واحد على السجود وكانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين وفى ذلك زيادة تقرير وتعبير لا بلبس لان الجمل الغفير اذا اجتمعوا على امثال المأمورية فى زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كانت مخالفتهم بعدا عن الحق وادخل فى الذم واعترض عليه بوجهين الاول انه يقتضى وقوع اجمعون حالا مع كونه مرفوطا ومعرفة والثانى ما اشار اليه الشارح وهو ان اجمعون فى التأكيد بمعنى كل ولوكرر كل لم يفد الاجتماع فى الزمان قطعا وكذا ما هو بمنه والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان لحاصل المبنى لا توجيه للاعراب وعن الثانى انه وان كان بمعنى كل الا ان له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعانى الاصلية فى السكتى كما مر قاله السيد ( قوله لئلا يتوهم ان بعضهم لم يحییء الا أنك لم تعتد بهم) اقول أى اطلقت القوم واددت بهم من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم ( قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ) اقول وذلك لتعاونهم واشتراك مصالحهم واشتراك مضارهم ورضاء كلهم بما فعله بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول فى لفظ القوم اذ علم انه أراد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكرنا فالظاهر ان فى الكلام حينئذ مجازا استناديا وفى كون التأکید بكل واخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت جاءنى القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول فى آحاد من القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد الا ترى ان قوله كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم قاله السيد ودفع هذا البعث الشيخ عبد الحكيم

تعقيب المسند اليه بعطف البيان ( فلا يضاحه باسم مختص به ) نحو قدم صديقك زيد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح باجماعهما ( غالبا ) من زيادتي وهو قيد في الايضاح وفي اختصاص الثاني بالاول وقد يكون عطف البيان بغير ايضاح كقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس فان بيت الحرام عطف ببيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما نحجى الصفة لذلك وقد يكون باسم لا يختص بالمسند اليه كقوله

ما نقله عن الرضى من ان الفاظ الشمول تقرر اتصاف المتبوع لكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا بخلاف كل القوم حملوا فانه يقيد الاحاطة والشمول في اتحاد القوم لافي النسبة ثم قال السيد واعلم ان لنسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وجهان آخر وهوان ياد وقوعه فيما بينهم وحيفئذ يكون الجاز لغويا اما في الهيئة التركيبية اى ان قلنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعة للنسبة بطريق القيام مستعملة في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظ الفعل ان قلنا ان للنسبة الى الفاعل التي هي جزء مدلول الفعل صيغة هي النسبة بطريق القيام شبه بها الفسية بطريق الوقوع فيه واستعمل الفعل فيها والتأكيـد بكل لا يدفع هذا التجوز أيضا اهـ بزيادة وقد علمت مما تقدم أنه يدفع قول المصنف وأما بيانه ( قوله فلا يضاحه الخ ) يلزم عليه اتحاد الملة مع الممول ولذلك قال الشارح أى تعقيب الخ دفعا لهذا ( قوله وهو قيد في الايضاح الخ ) اعلم أن عبارة الاصل ليس فيها غالبا فورد عليها اعتراضات ثلاثة جوابها أن الايضاح والاختصاص مبنيان على القالب فدخل مالا ايضاح فيه وما اذا كان الثاني غير اوضح وما كان باسم غير مختص وبه تعلم أن القيد هنا للاختصاص فافهم وحاصل الاعتراضات الثلاثة أنه يتوهم من لفظ الايضاح انه لا بد ان يكون الثاني اوضح مع انه ليس كذلك فقد لا يكون الثاني اوضح كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين مغيرة له واسمه بين ثلاثين كذلك مع كونهم مغايرين لعشرين فاذا اتبع الاسم الكنية عطف بيان لها افاد ايضاحا وان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد الثاني أن فائدة عطف البياب لا تنحصر في الايضاح

والمؤمن المائذات الطير يسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فان الطير عطف بيان للمائذات مع انه لا يختص بها والمؤمن هو الله وواوه

وان كان الايضاح يلزمه فقد ذكر صاحب الكشف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جي به للمدح لا للايضاح اه ووجه كونه للمدح ان فيه اشماراً باعتبار الوضع التركيبي الى كونه محرماً فيه القتال والتمرض لمن التجأ اليه وان كان مستعملاً هنا في معناه العالمي ولذا جعل المجموع عطف بيان فاقيل أنه يجوز أن يكون البيت الحرام نعتاً موطئاً للكعبة كما جعل قرأنا عربياً حالاً موطئاً من ضمير أنزلناه ليس بشي لان الظاهر المعنى الملقى وكذا ما قيل انه بدل لانه في حكم تكرير المامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل اليه ولا النسبة الى الثاني مقصود أصلياً ووجه كونه ليس للايضاح أن الكعبة اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شيء الثالث أن عطف البيان قد يكون بغير اسم مختص لكن حمل في الاطول الاختصاص على ما يطرده في كل عطف بيان حيث تأل مختص به في التركيب وأن كان لا اختصاص له بانفراده ثانه وقت ذكره بعد متبوعه عطف بالمتبوع لا يحتل غيره فلا يرد ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصاً بالمتبوع اه ( قوله والمؤمن ) قسم بالله عز وجل أي والله الذي آمن المائذات أي الملتجئات الى الحرم الساكنات به احتماع الصياد والطير عطف بيان على المائذات وهو اسم غير مختص بالمائذات لانه يشملها وغيرها كما ان المائذات يشمل الطير وغيره فبينهما عموم وخصوص وجهي وجواب القسم ( قوله ) في البيت بعده

ما أن آتيت بشيء أنت تكرهه اذا فلا رفعت سوطاً الى يدي

والمائذات اما منصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فتصيب الطير على هذا باعتبار محل المائذات والاول أظهر ( قوله يسحها ركبان مكة ) لاجل التبرك بها من غير تنغير لها والا حرم المسح وقال بعض الحواشي المراد يسحها انهم يبرون عليها من غير تباعد عنها ومع ذلك لا تنفر منهم لما الهمة من أنها محرمة عليهم ( قوله والغيل ) بفتح الغين المعجمة لا بالغاء

لنقسم والمائدات جمع فائدة من العود وهو الالتجاء وقيل المائدات حديثة الانتاج من البهائم والمعنى أقسم بالله الذي يؤمن الطيور والمائدات الى حرم مكة بحيث لا يمسها ركبان مكة بين القيل والسند مكان بمكة (واما الابدال منه) أى المسند اليه (فزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان ونكتة ذكر الزيادة هنا دون التأكيد الا يراه الى أن الفرض من البديل ان يكون المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الفرض منه نفس التقرير والتحقق والبديل الواقع في النصيح اما بديل كل أو بعض أو اشتغال نحو جاني زيد أخوك وجاني القوم أكثرهم وسلب زيد ثوبه فالتقرير في الاول بالتكرير وفي الاخيرين باشتغال المتبوع على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور لانه في أولهما جزء من المتبوع وفي ثانيهما كونه المتبوع مضمرا به اجمالا وطالبا له بحيث تبقى النفس عند ذكر المتبوع منتظرة لذلك وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه

( قوله واما الابدال منه ) جعل البديل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن التقيد بالذات الى الاسناد اليه بل الى الاصناد الى البديل (فائدة) قولهم البديل منه في حكم السقوط ليس كليا قال الرضي ولا كلام في ان البديل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتغال وايضا في بدل الشكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وقال في المفصل قولهم البديل في حكم تنجية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تميمين لما يتبعانه لا أن امدار الاول واطراحه واجب الاتراك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا غلى ذهبت تهرى الاول لم يستند كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه ممررا ابن بناني (قوله أن يكون المقصود بالنسبة) اسم يكون ضمير يعود على البديل والمقصود وخبره (قوله إما بدل كل) وهو الذي يكون ذاته عين ذات البديل منه وان كان مفهومها متغايرين (قوله أو بعض) هو الذي يكون ذاته بعضا من ذات البديل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه ففتحوا الهين اثنين إذا جعلناه بدلا يكون بدل الشكل من الشكل دون البعض لان ماصدق عليه اثنين هو عين ماصدق عليه الهين وإن كان مفهومه بعضا من مفهوم الهين (قوله أو اشتغالا)

بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبني زيد إذا أعجبك عليه بخلاف ضربت زيدا وهو الذي لا يكون عين المبدل منه مشتملا ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتغال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة إلى ذكره منتظرة له فيجسده هو مبينا ومختصا لما أجل أولا اه مطول وكتب السيد على قوله وهو الذي يكون ذاته بعضا الخ مانصه اقول قد يتوهم عكس ذلك قسما خامسا من المبدل يسمى ببديل الكل من البعض ويمثل له بقوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات وينحو قولك نظرت الى القمر وفلنك اذا جمل القمر جزءا من الفلك وأنت تعلم أن ذلك إثبات باب بما يحتمل غيره اه وقوله بما يحتمل غيره فان طلحة يحتمل ان يكون على حذف مضاف أى أعظم طلحة وأعظما يحتمل ان يكون كنياته عن طلحة وقد تقصد الملازمة بين القمر وفلنك مع وجود القرينة الدالة على الا تكوّن النسبة الى القمر مقصودة فيكون بدل اشتغال فافهم (تنبيه) احترز الشارح بقوله الواقع في الفصيح عن بدل الغلط وبدل له قول المطول وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام اه لكن ذكر السيد ان قسما منه يكثر وقوعه في الفصيح حيث قال اقول منهم من فصل وقال الغلط على ثلاثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا أردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعبد ذكر ما هو غلط ثم تداركه بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وقطاعة وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم تتوهم انك غلط وهذا معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان ترتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدركانك وان كنت متمبدا لذكر النجم فغلط نفسك وتري انك لم تقصد الى تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس والدعاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل ولو ذكر لهذا مثلا بما وقع في كلامهم لكان اولى (قوله بحيث يطلق الخ) لم يرد بذلك ان زيدا في

إذا ضربت حمارة ولهذا صرحوا جاء زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ثم الابدال الثلاثة لا تخلوا عن ايضاح وتفسير ( وأما للطيف ) أى عطف الشيء على المسند اليه ( فلتفصيل المسند اليه مع اختصار ) نحو جاءني زيد

المثال المذكور قد اطلق على علمه مجازا كما يوجه صدر كلامه بل اراد ان الاعجاب قد ينسب الى زيد في الظاهر ويقوم منه ان المقصود نسبتته الى بعض الصفات كانه قيل اعجبني شيء من زيد ثم بين ذلك بعلمه فجاء التقرير بسبب التكرير اجمالا وتفصيلا قال بعض النحاة انما سمي بدل اشتغال لاشتغال المتبوع على التابع لا كاشتغال الطرف على المطروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له فجاء الثاني ملخصا لما أجملت في الاول مبينا له فظهر بذلك ان نحو جاءني زيد غلامه أو أخوه أو حمارة بدل غلط لا بدل اشتغال كما يشعر به كلام ابن الحاجب حيث اكتفى في بدل الاشتغال بمجرد ملاسة بغير الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضى اندراج تلك الامثلة في بدل الاشتغال بل صرح في شرح المفصل بان قولك ضرب زيد غلامه من بدل الاشتغال يفيدك زيادة توضيح لهذا المعنى مانقل عن المبرد انه قال انما سمي بدل الاشتغال لان للفعل المسند الى المبدل منه يشتمل على البديل ليتم ويفيد فان الاعجاب اذا اسند الي زيد لا يكتفى به من جهة المعنى فانه لا يعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد فانه لم يسلب ذاته بل شيء منه كذلك السؤال عن الشهر الحرام في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم من احكامه بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضربت زيدا مفيد لا يحتاج الى شيء آخر وكذلك قولك قتل الامير سباق وبنو الوزير وكلاؤه ليس من بدل الاشتغال اذ شرطه الاستيفاد وهو من المبدل منه معنى بل تبقى للنفس مع ذكر الاول متشوقة الى البيان للأجمال الذى فيه ولا جال في الاول ههنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القتل سباق وهكذا حال نظائره فلا يجوز فيها الابدال مطلقا كذا في السيد ( قوله فلتفصيل المسند اليه ) ليس المقصود تفصيل يحمل بعد

ومعرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه بأنه زيد ومعرو من غير دلالة على تفصيل المسند بان المجئين كانا معاً أو مرتبين بمهلة أو بلا مهلة وخرج بالمعية نحو جاء زيد وجاء عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطفه بل من عطف الجملة لانتفاء الاختصار (أو) لتفصيل (المسند) بأنه حصل من أحد المذكورين أولاً ومن الآخر بعده بمهلة أو بلا مهلة

ذكره أو ملاحظته بل المقصود ذكره مفصلاً متعدداً فدلّوا على التخصيصات لوجه ما أي سواء كانت التخصيصية في كل من المعطوف والمعطوف عليه كما في جاء زيد ومعرو أو في أحدهما كما في جاء زيد ورجل آخر وسواء كانت تذكيراً أو تأنيثاً أو تشخيصاً أو غير ذلك فخرج بالتقيد الأول الاجمال في ذكره وهو أن يذكر باعتبار أمر شامل كما في قولك جاء في رجلان أو رجال وخرج بالتقيد الثاني نحو جاء في رجل ورجل آخر فانه ليس من كلام البلقاء وقيل واختاره المعصم التفصيل ذكره متعدداً منفصلاً بعينه عن بعض في العبارة والتذكروا يلزم التقيد الثاني وصاحب هذا القول يلتزم أن المثال المذكور من كلام البلقاء تدبر (قوله من غير دلالة على تفصيل المسند) لأن الواو إنما هي للجمع المطلق أي الجمع بلا قيد (قوله كانا معاً) هو استطراد (قوله وخرج بالمعية) أي وبأضافة تفصيل إلى المسند اليه كما أشار إلى ذلك بقوله مع أن إلى الخ (قوله أو لتفصيل المسند) قال في المطول فأن قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاء في الأكل فالشارب فالنائم إذا كان الموصوف واحداً قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على أنه يلزم أن يكون لتفصيل المسند وقال قبل ذلك فأن قلت للعطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه أيضاً فكان الأحسن أن نقول أو لتفصيلها معاً قلت ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن للنفى إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك التقييد وكذا الإثبات وجهه الأمر أنه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه اهـ



(مع اختصار) نحو جاء زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى عمرو فالثلاثة  
تشتبك في تفصيل المسند اذا الفاء تدل على الترتيب بلا تراخ و ثم تدل عليه بترسخ  
وحق على أن أجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس  
الى أن يبلغ ما بعدها فمعنى تفصيل المسند فيها اعتبار تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع  
ثانيا من حيث أنه اقوى اجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يعتبر فيها الترتيب الخارجى  
لجواز أن يكون تعلق الفعل بما بعدها قبل تعلقه بالأجزاء الاخر نحو مات كل أب  
لى حتى آدم أوفى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أوفى زمان واحد نحو جاء  
القوم حتى عمرو اذا جاؤا معا ويكون عمرو أضعفهم أو أقواهم فان قلت فى  
الثلاثة أيضا تفصيل المسند اليه فلم لم يقل او تفصيلها معا قلت حصول الشئ  
من الشئ لا يلزم كونه مقصودا منه فتفصيل المسند اليه فى الثلاثة وان كان  
حاصلا لكن ليس العطف بها لاجله لان الكلام اذا اشتمل

كلامه ففى نحو جاءنى زيد فعمرو يكون الفرض اثبات مجئى و صر بعد مجئى زيد بلا  
مهلة حتى كأنه معلوم أن الجائئى زيد و عمرو والشك إنما وقع فى الترتيب والتعقيب  
فيكون العطف بافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد فعمرو كان نفي  
لمجئىه تعقيب مجئى زيد ويحتمل أن ما جاءه الشئ معا أو جاءه عمرو قبل زيد أو بعده بمدّة  
متراخية اه وقد ذكر الشارح الاشكال الاخير وجوابه بعد (قوله مع اختصار)  
احترز به عن نحو جاءنى زيد و عمرو و بعده بيوم أو سنة كذا فى المختصر ولم يرد باليوم  
والسنة تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة ووفى شرحة للمفتاح بعده متعاقبا أو  
متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون  
الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الفاء وحتى و ثم لا يفيد  
التعقيب بيوم أو سنة فلا فائدة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضى الفاء ولا فائدة التعقيب  
بيوم أو سنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار اه  
عبد الحكيم (قوله على أن أجزاء ما قبلها) الاجزاء مثال ويمكن ادراج الابعاض  
وما كالاجزاء فيها بأن يراد بها ما يشمل الاجزاء الحقيقية والتزيلية والابعاض تدبر  
ثم دلالة حتى على الترتيب عقلية لا وضعية وبه يحجب ههنا ورده الحفيد (قوله قلت)

على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض المقصود من الكلام ففى هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الاخر به على ذلك الشيخ عبد القاهر واعتمده السعد التفتازانى وخرج بالمعية نحو جاء زيد وعمر وبعده بيوم أو نحوه فإن فيه تفصيلا للمسند لكن لا مع اختصار بل بزيادة الطرف فتفصيل المسند بحسب الوقوع فى الازمنة انما استفيد من الطرف لامن العطف (أو لنفيه) أى لنفى تفصيل ما ذكر (كرد السامع) عن الخطأ فى الحكم (الى الصواب)

نظر فيه صاحب الاطول بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعظم من الكون له مقصود الداته أو لنفيه ولاخفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوصل به الى تفصيل المسند فانظره (قوله على قيد زائد) والقيد هنا الترتيب بين الجيئين مثلاً بمهملة أولى بن قاسم (قوله على مجرد الاثبات) نحو ضرب زيد عمرا (قوله فهو الغرض المقصود الخ) ففى صورة النفي يكون النفي منسجما على التقيد أى متوجها على القيد فقط فعنى ما جاء فى زيد فعمرو وانتفاء عقوبة محبى عمرو لمحبي زيد وهذا صادق بجميعهما أو مجيى عمرو قبل زيد مطلقا أو بعده بمدة متراخية كما فى المطول ولا يكون التقيد متعلقا بالنفى أى بأن يتوجه القيد على النفي فيتقيد به اذ لو كان كذلك لكان معنى ما جاء فى زيد فعمرو وانتفى مجيى عمرو وعقب انتفاء مجيى زيد فالتمقيب بين النفيين فيقيد انتفاء مجبئهما معا وهذا ليس بمقصود ما لم تكن قرينة على رجوعه للنفى نحو ما كرمت ابني تأديبا أى أن انتفاء الاكرام لاجل التأديب والحاصل أن هذه القاعدة التى ذكرها الشيخ محلها ما لم تكن قرينة على خلافه وإلا فقد براد نفى المقيد فقط والمقيد والقيد معا بواسطة القرينة (قوله نحو جاء زيد الخ) انما احتراز عن ذلك بأنه من القسم الاول إذ العطف فيه أفاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بخذف العامل الذى قام العاطف مقامه وأما تفصيل المسند ونمده بحسب الوقوع فى الازمنة فانما استفيد من التقيد بالطرف لامن العطف وليس فى الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصار فصح الاحتراز عنه اه سيد (قوله عن الخطأ فى الحكم) تمدية الخطأ بنفى يقيد تغذية الصواب بها أيضا وهذا

نحو جاء زيد لا محرو لمن اعتقد أن محرا جاء دون زيد أو أنهما جاءا معاً ( أو  
 صرف الحكم ) عن المحكوم عليه ( الى ) محكوم عليه ( آخر ) نحو جاء زيد بل  
 محرو وما جاء زيد بل محرو فاني بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى  
 التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع

يقتضى أن الخطأ والصواب صفتان للحكم مع أن الواقع أنهما قسمان له إذا الحكم  
 هو الايقاع أو الانتزاع أى اعتقاد الوقوع أو اعتقاد عدمه وكل منهما ينقسم الى  
 اعتقاد مطابق للواقع فيكون الحكم صواباً وإلى اعتقاد غير مطابق فيكون الحكم  
 خطأ فكان الصواب للشارح أن يقول من الخطأ أى الاعتقاد الغير المطابق وإلى الصواب  
 أى اعتقاد المطابق وبهدف قوله فى الحكم ودفع الاشكال بأن هذا مبني على أن المراد  
 بالحكم لا يقيع والانتزاع وليس مراداً بل المراد بالحكم المحكوم به بقرينة كلامه  
 فى المطول وتعلق الخطأ والصواب به من حيث نسبته الى المحكوم عليه ( قوله أو أنهما  
 جاءا معاً ) قال فى المطول بعد ذلك وما جاء فى زيد لكن محرو لمن اعتقد أن  
 زيداً جاءك دون محرو قال عبد الحكيم يعنى ان لا تجبى لقصر القلب والافراد  
 ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التبيين فلم يعبى له شئ من حروف العطف  
 اه والمجيب وعدمه فى كلامه اراد به الورد وعدمه لاعدم الصلاحية واعتراض فى  
 المطول على كون لكن لقصر لقلب بأنه يخالف لكلام النحاة اذ كلامهم يقتضى  
 ان قوله ما جاء فى زيد لكن محرو كلام ابتدأى لالرد الاعتقاد غاية الامر ان  
 المتكلم حين قال ما جاء فى زيد وكان بين زيد ومحرو ملائمة دفع ماعساه ان يقوم  
 السامع من عدم مجبى محرو ولو فرض ان هذا التوهم حاصل من قبل لكنت لقصر  
 الافراد لا القلب تدير ( قوله وصرف الحكم الخ ) ضبط المذاهب فى بل اذا كان فى  
 الاثبات حكم المتبوع انه كالمسكوت عنه عند الجمهور او انتفاء الحكم منه قطعاً عند  
 الحاجب كما نقله للشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان فى  
 النفي حكم المتبوع حكم الاثبات فى انه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم  
 بالانتفاء على ما هو رأى بن مالك وبالاثبات على ما توهمه للشارح وحكم التابع  
 الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأى الجمهور والجزم بالانتفاء على رأى المبرد

والتردد على رأى السكاكي وعضد الملة والدين صرح به السكاكي في قسم للنهر  
وعضد الملة والدين في الفوائد الغائية اه فنرى على المطول وقوله والتردد اى  
بين الثبوت والانتفاء ومعناه أن المتكلم حاكم عليه ولا بد لكن يحتمل أن الحكم  
هو الثبوت كما هو رأى الجمهور ويحتمل أنه الانتفاء كما هو رأى المبرد وليس  
معناه أن التابع في حكم المسكوت عنه اى أن المتكلم لم يحكم عليه لا بنفى ولا  
بغيره والظاهر أن حكم المتبوع عندهما موافق لمذهب الجمهور واستشكل مذهب  
الجمهور عند تقدم النفي واجيب بأن الحكم هو الجبى من حيث يعتبر نسبة اهم  
من أن يكون اثباتا أو نفيًا فهنا نسب الجبى الى الاول نفيًا ثم صرف عنه  
الى الثانى اثباتا وجهل الاول فى حكم المسكوت عنه واما من يقول الى الجبى  
منفى عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للصرف على قوله وفى المطول بعد أن  
ذكر حكم المنفى على مذهب الجمهور مانعه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع  
قطعا حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجبى زيد البتة كما فى لكن وبهذا يشعر  
كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد أنه بعد للنفى يفيد نفي الحكم عن التابع  
والمتبوع كالمسكوت أو الحكم متحقق الثبوت له فعنى ما جاء فى زيد بل عمرو  
بل ما جاء فى عمرو فعدم مجبى عمرو متحقق ومجبى زيد وعدم مجبئه على  
الاحتمال أو مجبئه متحقق فصرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى على  
مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور ففيه اشكال اه وقوله وقيل قائله ابن  
مالك وقوله أو الحكم متحقق الثبوت الى قوله او مجبئه متحقق قال السيد اقول  
هذا مبني على ما توهمه من كلام ابن الحاجب فى الاثبات يعنى كما أن صرف اثبات  
الجبى عن المتبوع الى التابع يقتضى عدم مجبئه قطعا كذلك صرف نفيه عنه  
الى تابعه يقتضى مجبئه قطعا والمنقول من المبرد أن الغلط فى الاسم المعطوف  
عليه فيكون الفعل المنفى مسندا الى المعطوف كأنك قلت بل ما جاء فى عمرو  
كما كان فى الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثانى فلا فرق عنده بين المثبت  
والمنفى فى كون المتبوع بمنزلة المسكوت عنه واما ابن مالك فقد زعم أن بل بعد  
النفى كالمسكوت بعده ولكن مقرر لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها عنده

أن يجعله في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم  
 ظاراد بالحكم المعروف مانسب الى شيء اثباتا كان أو نفيًا كالجبيء وصرفه بهذا  
 المعنى صحيح في المنفي كالمثبت والكلام على بل مستوفى في حاشية شرح  
 جمع الجوامع وغيرها

ويفهم من هذا الاطلاق ان عدم مجيء زيد محقق هنا كما في قولك ما جاءني  
 زيد لكن عمرو وذهب اليه ابن الحاجب ايضا حيث قال يحتمل اثبات الجبيء  
 لعمرو بان يكون معنى بل عمرو جاء عمرو ويحتمل نفي الجبيء عن عمرو بان  
 يكون معناه بل ما جاء عمرو وذلك على قياس الاثبات فان فيه صرف المثبت  
 الى التابع وههنا صرف النفي اليه وقول السيد هذا مبنى الخ اى بين التردد  
 المذكر بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الثبوت مبنى على  
 ما توهمه الشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب والا فالبرء جعل  
 المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط في اسم المعلوم عليه كما  
 نص عليه في الرضى دون الحكم المنفي أما قوله ومعنى الاضراب الخ اى عند  
 الجمهور (قوله ان يجعل في حكم المسكوت) نعم اذا اتى بلا قبل بل ابطلت الايجاب  
 قبلها وقررت النفي وأكدته فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو ابطلت مجيء زيد واذا قلت  
 ما جاء زيد لا بل عمرو قررت النفي كذا في الاطول (قوله قطعا) راجع لينفى (قوله خلافا  
 لبعضهم) هو ابن الحاجب في الاثبات وابن مالك في صورة النفي قوله (ظاراد بالحكم  
 الخ) كتب السيد على قول المطول فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي  
 على مذهب البرء واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال اه ما نصه اقول وذلك لان  
 الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبه ويمكن  
 ان يتكلف ويقال الحكم هو الجبيء من حيث يعتبر نسبة اعم من ان يكون  
 اثباتا أو نفيًا فههنا نسب الجبيء الى الاول نفيًا ثم صرف عنه الى الثاني اثباتا  
 وجعل الاول في حكم المسكوت عنه اه فقول الشارح والمراد بالحكم الخ هو  
 جواب السيد وقول السيد وجعل الاول في حكم المسكوت عنه قال عبد  
 الحكيم وبهذا الاعتبار كان صرفا له بخلاف قول ابن مالك ان الجبيء منى عن

(وأما فصله ) أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل (فلتخصيصه) أى المسند اليه (بالمسند) أى لقصر المسند على المسند اليه لأن معنى زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز إلى غيره غالباً داخله على المقصور كما يقال فى إياك نهد معناه نخصك بالعبادة ويجوز دخولها على المقصور عليه وقد بسطت الكلام على ذلك فى الحاشية

المتبوع ثابت للتابع فإن فيه ابطال الاول واثباتا للثانى فلا صرف (قوله فصله) على حذف مضاف أى اراد فصله فقول الشارح أى تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى بعد ملاحظته هذا المضاف فاندفع ما توهم من ان الشارح جعل الفصل مصدرا بمعنى التتعقيب بضمير الفصل وهو غير ثابت وعنه مندوحة ان قلت هو ملصق بكل من المسند اليه والمسند فلم جعل من احوال المسند اليه دون المسند قلت قال السعد انما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترب به اولا ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له وقوله عبارة عنه انما بأتى على قول مرجوح أن ضمير الفصل ضمير حقيقة له مرجع لكن الصحيح انه صفة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل بحرف اسم أى واطلاق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته المشاكاة (قوله) (أى) لقصر المسند على المسند اليه) إن قلت كيف هذا التفسير مع أن الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لأن معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت إن ما قلته يوافقه كلام السيد حيث قال فى حواشى الكشف وشارح المفتاح ان ادخال الباء على المقصور عليه هو الاصل انتهى أى لانه حينئذ تكون الباء للتعدي وهو الاصل ولذا كان هو العرف العام ولكن كثر دخول الباء على المقصور كما هنا وتكون الباء حينئذ للسببية على خلاف الاصل ومعنى التخصيص الجمل مختصا ولا يفيد القصر انما الافادة جاءت من جعل الباء للسببية او الاكالة . واعلم . أن السعد فى شرح الكشف قال ان دخولها على المقصور عليه هو الاستعمال العرفى الامام يعنى هو عربى استعماله العرف العام ودخولها على المقصور هو الشائع العربى وان السيد فى حواشى الكشف وشرح المفتاح ان ادخال الباء على المقصور عليه هو الاصل

(وأما تقديمه) أي المسند اليه (فليسكون ذكره أم) ولا يكفي في التقديم مجرد  
 فيقال اختص الجود بزيد لكن الأكثر استعمالا دخولا على المقصور هو إذا  
 تأملت علمت أنه لا خلاف بينهما وقولنا ومعنى التخصيص الخ هذا ما رآه عبد  
 الحكيم فخصصت منه ما جعلت الشيء مختصا لأن فعل مشدد العين يأتي بمعنى جعل  
 الشيء ذا صفة فليس مدلوله الصريح القصر أصلا وإنما هو لازم من جعل الباء  
 للشيء أو الآلة وإنما مدلوله الصريح جعل الشيء مختصا أي غير مشارك غيره ومنفرد  
 عنه لعدم مشاركة غيره وانفراده معنى لا لازم كما السام السيمد فليست هذا إذا  
 دخلت الباء على المقصور فإن دخلت على المقصور عليه تمين كونه صلة الاختصاص  
 ( قوله وأما تقديمه ) قال في المعقول فإن قلت يطلق التقديم على المسند اليه  
 وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم ومؤخر للزوال لا للمقار في  
 مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبز على المبتدأ  
 والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ووصفه الثاني كان قبل  
 التقديم وتقدم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل  
 وذلك بأن تعمد الي اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجمله بمبتدأ نحو زيد قائم  
 ونؤخره تارة فتجمله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني  
 ومراد صاحب الكشف ثمة هو الضرب الأول وكلامه أيضا مشحون باطلاق  
 التقديم على الضرب الثاني انتهى قال السيمد والضرب الأول تقديم معنوي  
 والضرب الثاني تقديم لفظي على قياس الإضافة المعنوية واللفظية أي أن  
 التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق معنى  
 التقديم وهو نقل الشيء من مكانه الى ما قبله في الأول دون الثاني كتقسيم الإضافة  
 التي هي من صفات اللفظ اليهما باعتبار تحقق معنى الإضافة وهو الاختصاص  
 في المعنوية دون اللفظ قاله عبد الحكيم ( قوله أم ) أي من ذكر المسند وإن كانا  
 جميعا مهمين لكونهما ركنا الكلام وإجماع الفعل تفضيل من همه الأمرها أحز نه ويؤيده  
 عطف يعينك على بهمك في عبارة شرح المفتاح الشريفي أو من هم المستقيم جسمه  
 أذا به واذهب لجه فهو كناية عن كمال العناية ( قوله ولا يكفي في التقديم ) أي

ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام بأي سبب فلهذا فصلته كالاصل بقوله (أما لانه) أي تقديم المسند اليه (الاصل) لانه محكون عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصداً تقدمه في الذكر أيضاً (ولا مقتضى للمدول عنه) أي عن ذلك الاصل اذ لو كان ثم ما يقتضى المدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل لأن مرتبة الفاعل التقدم على المعمول (أو لغير ذلك كتمكن الخبر في ذهن السامع) لأن في المبتدأ تشويهاً للخبر كقوله

في ذكر النكتة المقترضة للتقديم (قوله لانه الاصل) أي الراجح (قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم) أي يجب على سبيل الاستحسان ذلك والمراد بتحقيقه تعمله في الفهم والحكم المحكوم به وإنما استحسن ذلك لانه لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى ان يلاحظ قبل المحكوم به قال السيد وان اريد تحققه في الخارج فلا نزاع فيه اذا كانا من الموجودة الخارجيه الا أن ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في العقل لا في الخارج فالانسب في التمهيل ان يعتبر التحقق في الفهم اهـ (قوله ولا مقتضى للمدول عنه) في عهد الحكميم انه عند تحقق المقتضى يترك تقديم المسند اليه لانه اولى ويترك الاولى عند تحقق المقتضى بخلافه فتدبر اهـ ثم المراد بالمقتضى ما يعي النكتة وما يقتضى بحسب النحو والعالم تعتبر الاصل اذا كان مقتضى المدول من النكات لأن النكتة الاصلية متوفرة في الالفاظ والمرضية محتاجة الى البيان فكانت اهم (قوله كتمكن) أي كقصد تمكن (قوله والذي الخ) قبله بان أمر الاله واختلف الناس فدفع الى ضلال وهاد ومنه يتبين أن ليس المراد بالحيوان المستحدث عن الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا نعيان موسي عليه السلام ولا القنقش على ما وقع في بعض الشروح انه لا يناسب السباق والقنقش طائر في الهند يضرب به المثل في البياض له ثمانية وستون رقبا في منقاره يخرج من كل رقبة صوت حسن ولا يوجد منه الا واحد في الدنيا يعيش الف سنة فاذا قرب على تمام الالف الهه الله الموت فيجمع خطبا ويضع له عشا ويقف فيه ويرقص ويضرب بجناحيه على الخطب الى أن يخرج منه نار فيشتعل الخطب فيحرق فيبعد مدة ثلاثة أيام يخرج من رماده حيوان



والذي حارت البرية فيه \* حيوان مستحدث من جراد  
أى تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى فبعضهم يقول به وبعضهم لا يقول به  
(وتعجيل المسرة أو المساءة) للتفاضل فى الاول والتطير فى الثانى (وقد يقدم المسند  
اليه ليفيد) التقديم (تخصيصه

مثله سبحانه القادر على كل شئ (قوله أى تحيرت الخ) حيرت البرية اما بمعنى  
الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشئ يلزمها الاختلاف فى بعض الصور  
فبكون من اطلاق المازوم على اللازم واما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج الى  
دفع الشبه ولذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا من حيرة فكانه قال والذي  
وقم فيه تحيرا أولا ولم يقع استقرار فى امر الابدع دفع الشبه وعلى هذا لا يردان  
يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل ام بنافى (قوله وقد يقدم الخ)  
كان حقه ان يقول واما يقيد الخ هذا من مقتضيات الالهية أيضا الا أن يقال  
جعله المصنف من مهمات التقديم ولم يجعله من مهمات الالهية على طبق ما تقدم  
من أنه لاجبة له الالهية والذكات تفسر للالهية تفسيها على أنه كثيرا ما يوضع  
تفسير الالهية مكانها كذا أجاب فى الاطول (قوله ليفيد الخ) أى لقصد افادة  
التخصيص (قوله تخصيصه بالخبر الفعلى) أعلم أولا أن قول المصنف ان ولى حرف  
النفى معناه أنه ان ولىه فهو يفيد التخصيص قطعا والا احتمل التقوى وليس جزء  
الشرط مادل عليه (قوله وقد يقدم) لان افادة التخصيص غير مختصة بالصورة  
الاولى فالمراد بقول المصنف التخصيص بالخبر الفعلى تخصيصه به مطلقا أى أعم  
من أن يكون بطريق الثبوت أو بطريق النفي ولذا قال عبد الحكيم أى  
تخصيصه به سلبا كما فى ما أنا قلت أو ايجابا كما فى أنا ما قلت وأنا سميت أى فان  
الحكم فى أنا ما قلت بثبوت عدم القول للمتكلم فالتعنى جزء من المحمول فاندفع  
ما قيل أن المثال لا يوافق الممثل له اذ المسند اليه لم يخص بثبوت الخبر الفعلى  
بل بنفيه وبعضهم أجاب بتقدير مضاف أى بنفى الخبر الفعلى قال السيد لو أريد  
أن نفى الفعل مقصور على المتكلم لم يمتى الفرق بين ما أنا قلت وأنا ما قلت بحسب  
المعنى قال عبد الحكيم رادا عليه ان فيما أنا قلت قصر القول من حيث النفى أى

بالخبر الفعلي أى قصر الخبر الفعلي عليه (ان ولى) المسند اليه (حرف النفي) أى وقع  
بمدىه بلا فصل (نحو ما أنا فلت هذا) أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى فالتقديم يفيد  
نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى تبي عنه من العموم والخصوص  
ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب

فالتقديم فيه للتخصيص بالفعل لا بنفيه وان كان هو فى نفسه منقيا وان فيما أنا  
قلت قصر عدم القول أى فالتقديم فيه للتخصيص بالخبر الفعلي اثباتا والخبر الفعلي  
مجموع ما قلت فالاولى سالبة يقال لمن اعتقد عدم قول وأصاب لكنه أخطأ فى  
فاعله فزعم أنه أنت وحدك أو بمشاركة الى الغير فتنتفى بتقديم النفي أن تكون  
القاتل والثانية ممدولة يقال لمن اعتقد عدم قوله وأصاب لكنه أخطأ فى فاعله  
الذى لم يقل فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركته فتخصص نفسك بعدم القول بتقديم  
المسند اليه على النفي اذ بن زيادة (قوله بالخبر الفعلي) قال فى المطول والتقيد بالفعل  
مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قال بالحصص فيما اذا  
كان الخبر من المشتقات نحو ما أنت هلينا بمنزلة اذ قال السيد هذا أى كلام  
صاحب المفتاح هو الحق أى نظرا الى السبب المقتضى لافادة التقديم الحصر وذلك  
لان التقديم انما يقتضى الحصر بناء على ما ذكر من أن التقديم يدل على أن  
الخطاب قد أصاب فى أصل الحكم واخطأ فى قيد من قيوده فصار ذلك القيد  
أثم عند المتكلم فقدومه فى الذكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطائه وهذا  
السبب مشترك بين الافعال والمشتقات بل الجوامد أيضا الا أن يقال ان معانى  
الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا أمور ثابتة غير متغيرة فلما يقع الخطأ  
فيها فى الامور العرفية فلم يلتفت اليها اهو وقوله فى الامور العرفية بأن يثبتها  
المخاطب لشيء فيضائه المتكلم فى اثباتها نحو ما هذا بشر أو حجر أو جنيا واحتر  
بالعرفية عن العقلية أى معانى تلك الجوامد فى نفسها كحقيقة الانسان والاسد  
فان الخطأ فى هذه الحقائق العقلية كثير (قوله بلا فصل) هذا القيد من حقيقة ان  
ولى اصطلاحا لكن ليس قيذا هنا وسيأتى لك توضيح ذلك (قوله الى توهم من المخاطب

اشترانا ككلمته أو انفرادك به دونه ولذلك لم يصح ماأنا قلت هذا ولا غيرى لأن  
مفهوم ماأنا قلت هذا ثبتت قائلية هذا القول لغير المتكلم وسنطوق لاغيرى فيها  
عنه وهما متناقضان (والا) أى وان لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون فى  
الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه ( فقد يأتى )  
التقديم ( للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره ) أى غير المسند اليه المذكور  
( به ) أى بالخبر الفعلى ( أو ) زعم ( مشاركته ) أى مشاركة الغير ( فيه ) أى فى الخبر  
الفعلى ( نحو أنا سمعت فى حاجتك ) لمن زعم انفراد الغير بالصحي فيكون قصر قلب  
أو زعم مشاركته لك فى السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا  
غيرى فلا زيد وعلى الثاني بنحو وحدى كنفردا ( وقد يأتى لتقوى الحكم ) وتقريه  
فى ذهن السامع دون التخصيص ( نحو هو يعطى الجزيل ) قصدا الى تحقيق أنه  
يقبل أعطاه ( الجزيل وكذا ان نفي الفعل ) فقد يأتى التقديم فيه للتخصيص

اشترانا ككلمته ( فيكون القصر فى كلامك قصر انفراد أو انفرادك به دونه  
فيكون قصر قلب وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع فى  
الوهم بمعنى الزعم ليشمل الظن والاعتقاد المبناي ( قوله وهما متناقضان ) أى  
ثبتت القائلية لغير المتكلم ونفيها عنه وان كان الاول بالمفهوم والثانى بالمنطوق  
( قوله والا ) عطف على أنولى كما علمت من أن الشرطيتين بيان لجملة وقد يقدم ولم  
يقل فان ولى لأن بين جملة وقد يقدم وهاتين لجلتين كمال اتصال وهو يقتضى  
عدم المطف فاقبل أنه معطوفه على مجموع قوله وقد يقدم ليقيد بتخصيصه  
للخبر الفعلى لانه أن ولى حرف النفي ليس بشئ أن يلزمه أن هذا ليس بيان  
للجملة السابقة وان يقدم جزاء الشرط الاول وكلاما فاصد وعلى ماقلناه يكون  
المراد من التخصيص الاعم من القطعي والاحتمالي فأفاد الاول بالشرطية الاولى  
والثانى بالثانية ( قوله بأن لا يكون الخ ) لم يتعرض لما اذا كان المسند اليه بعد النفي  
مع فصل لان الكلام فى بيان أحوال المسند اليه بالقياس الى المسند لا بالقياس  
الى متعلقاته فانه ممحط آخر سيجي ( قوله وكذا أن نفي الفعل ) ان قلت  
لا حاجة الى ذكر هذا لان الحكم بأن كلامه المثبت والنفي تارة يكون للتخصيص  
وتارة يكون لتقوى سبق فى قوله والا فقد يأتى الخ كما يصرح به منمى الشارح

نحو انت ماصميت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بدم السعي وقد يكون للتقوى  
نحو انت لا تكذب قصد التقوية الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب  
من لا تكذب لما فيه من تكرير الاسناد دون لا تكذب وكذا اشد لذلك من لا  
تكذب انت لانه تأكيد المحكوم عليه بانه ضمير الخطاب حقيقة لا للحكم لدمدم  
تكرر الاسناد هذا كله ان بني الفعل على معرف (وان بني الفعل على منكر افاد)  
التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به)

هناك قلت ليس المشار اليه بهذا هو اثباته عند الولي للتخصيص والتقوى بل  
المشار اليه بكذا هو البيان المذكور في أنا سميت وفي هو يعطي الجزيل أي مثل  
البيان فيما اذا كان الفصل مثبتا البيان فيما اذا كان منقيا فالتشبيه هنا لامثلة المنفي  
بامثلة المثبت لكن قول الشارح بعد كلام المصنف هنا فقد يأتي الى آخره يبعد  
ذلك بل كان الواجب أن يقول يبين بنظير ماصر مثلا تدبر (قوله نحو أنت ما  
سميت في حاجتي) لما كان الغرض من هذا ذم الخطاب وفيما المثال بعد مدحه  
ناسب جعل هذا للتخصيص والاخرى للتقوى تدبر (قوله أشد) لنفي الكذب  
نحو أشد المأني به للتوصل الى المناضلة فيما لم يستوف الشروط كالاستخراج  
وكنفي الفعل كما هنا قصد منه المفاضلة في أصل الحدث كالأستخراج لافي الشدة  
وهذا هو الاستعمال الغالب بخلاف استعماله في قصد المفاضلة في مدلوله وهو  
الشدة فانه نادر يحتاج لقرينة وبهذا يندفع أيضا ما نقله المحقق عن الدماميني في  
حواشيه على الاشموني وأقره من البحث في التوصل بنحو أشد بأن أهل  
التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه ورحمة الله وبركاته في أصل الحدث  
وزيادة المفضل على المفضل عليه فيلزم كل صورة يتصل فيها بأشد أن تكون  
الشدة موجودة في الطرفين وزيادة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار  
القصد فانك قد قصدت اشتراك زيد وعمر في الاستخراج مثلا لافي شدته وأن  
استخراج زيد زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لأشد فكيف يتأتى  
التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالة على خلاف المقصود (قوله افاد تخصيص  
الجنس أو الواحد) أي قصر واحد منهما في المطول قال الشيخ أنه قد يكون في

أى بالفصل (نحو رجل جاءنى أى لاصراً) فيكون تخصيص الجنس (أو لارجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك لأن اسم الجنس حاصل لمعينين الجنسية والمولد  
 النطق دليل على أصري ثم يقع القصر الى احدهما دون الآخر فصار ذلك الآخر بأن  
 لم يدخل في القصر أى بسبب عدم دخوله في القصر كان لم يدخل في دلالة اللفظ  
 وأصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصر بها تارة الى الجنس فقط  
 كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد أتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو أم  
 امرأة أو اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف أن قد أتاك من  
 هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو أم رجلا ان او اعتقد أنه رجلا ان  
 وقوله لم يدر جنسه أى تردد فيه واذا فسر بقوله ارجل أم امرأة فيكون  
 قصر تعين وقوله أو اعتقد أنه امرأة فيكون قصر قلب وفي الحصر اشارة الى  
 أنه لا يجيء لقصر الافراد اذ عبد الحكيم وهو في تخصيص الواحد ظاهر لأن  
 مدلول الوحدة مع التقديم أن الجائي واحد لا اثنان يدل الواحد بأن يضم اليه  
 آخر فيكون لدفع التردد في أن الجائي اثنان بدله بأن يكون معه آخر ولا دلالة  
 لها على أن الجائي واحد فقط دون أن يكون معه اثنان غيره حتى يكون قصر افراد  
 اذ لا خصوصية للوحدة لما عدا هذين الاثنين وأما في تخصيص الجنس فلان معناه  
 عند التقديم رجل جاءنى لاصراً كما يفيد قوله أى امرأة وليس معناه رجل جاءنى  
 لارجل وامرأة حتى يكون ردا لما زعم المخاطب من التشريك اه شيعنا التشريع  
 فالمراد بالتخصيص هنا ما عدا قصر الافراد (قوله الجنس) ليس المراد بالجنس  
 المقول على كثيرين مختلفين فان النكرة كرجل ليست كذلك بل المراد به ما يعم  
 القليل والكثير الذى هو المعنى الشائع للجنس ويكون هذا المعنى هو المراد  
 بالنكرة هنا صحيح وقوعها مبتدأ بخلاف ما لو أريد الفرد الشائع بقطع النظر عن  
 معنى عموم القليل والكثير فانه لا يصح وقوعها مبتدأ وانما يصح على ارادة  
 الجنس لانه في معنى التخصيص بالصفة كانه قيل هذا الذى يعم القليل والكثير  
 أى يحتملها وأما عند تخصيص الواحد فالمسوغ للابتداء هو التخصيص بالصفة  
 كانه قيل رجل واحد جاءنى لاثنان تدبر (قوله حاصل) كذا في النسخ بالصاد

المعين اعنى الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى والزائد عليهما ان كان جمعا فأصل النكرة المفردة ان تكون لواحد من الجنس فقد يقصد بها الجنس فقط وقد يقصد بها الواحد فقط وهذا ما اقتصر عليه الاصل والذي يشمر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر وقد يكون للتقوى لكن بشرط أن يقصد به الجنس أو الواحد كما في التخصيص

وعبارة السعد حامل بالميم ( قوله والرائد عليهما ) يقتضى أن الزائد عليهما عدد معين مع أنه لا نهاية له الا ان يقال أنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعنيته اضافي ( قوله فأصل النكرة ) الشيخ تفريع على قوله حامل لمعين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض في التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايضة فأصل النكرة المثناة أن تكون اثنين من جنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الاثنان فقط وأصل المجموعة أن تكون لما فوق الاثنين من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به ما فوق الاثنين فقط ( قوله أن تكون لواحد من الجنس ) أى والإلاحظ كونه من الجنس فتدل على أسرين الواحد والجنس ( قوله وهذا ) أى كونه مابنى على منكر يفيد التخصيص ( قوله كلام الشيخ ) قد علمت عبارته ( قوله قد يفيد التقوى ) أى كما انه يفيد التخصيص ان قلت كيف اقتصر المصنف على افادة التخصيص مع وجود افادة التقوى ضرورة تكرار الاسناد قلت الممول عليه الاستعمال فالمصنف يقول انهم استعملوه للتخصيص دون التقوى والشيخ لا يسلم ذلك فقول المصنف افاد التخصيص معناه أنه لا يستعمل الا له ولا يستعمل للتقوى وليس معناه أنه لا يفيد التقوى لما مر ( قوله بشرط الخ ) فان لم يقصد فلا بد من حمل التنوين على التعظيم أو التحويل ليسوغ الابتداء ولا يكون الكلام مفيدا للتقوى ولا للتخصيص بذلك الوصف المستفاد من حمل التنوين على ذلك لاجل تصحيح الابتداء لان المعنى الحاصل بالتركيب حينئذ لا يتوقف على التقديم اذ يكفى فيه جاءنى رجل فلا يكون تكرار الاسناد حينئذ مقصودا هذا وقد تحصل أن مذهب الشيخ على ما ذكره الشارح أنه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص

(ومما) أى المسند اليه الذى (يرى تقديمه) على المسند (كاللازم) فى أنه لم  
 يرد تأخيرها وان كان القياس جوازها (لفظ مثل وغير) اذا استعمل كناية (فى)  
 نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود

وقد يكون للتقوى مضمرا كان ذلك الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرامثبتا  
 كان الفعل أو منقيا وعلى ما ذكره الاصل أنه ان كان الاسم نكرة فهو أيضا  
 للتخصيص قطعا ( قوله ومما يرى الخ ) شروع فى نكتة من نكتات التقديم  
 لكن لما كان الداعى اليه هنا عدم ورود التأخير كما ذكره الشارح دون القياس  
 غير الاسلوب هذا مظهر ( قوله كاللازم ) أى مثل للآزم فى القياس فانه ليس  
 بآزم فيه بل مثله من حيث أنه لازم فى الاستعمال فالجامع بين التقديم هنا  
 والتقديم للآزم فى القياس هو أن كلا لازم فى الاستعمال ( قوله فى انه ) أى  
 المسند اليه هنا وهو مثل أو غير يشير الى الجامع المتقدم تدبر ( قوله اذا استعمل  
 كناية ) أعلم أن لفظ مثلك ومثله غيرك قد يطلق على معين باعتبار الاضافة  
 العهدية فينبذ ليس فى الكلام كناية لا فى الحكم ولا فى المحكوم عليه  
 اكرون كل منهما مصرح به وقد يطلق على معين اشهر بمائلة الخطاب فيقال  
 مثلك لا يبخل أو لا يبخل مثلك بمعنى فلان لا يبخل فليس فى الكلام حينئذ  
 كناية فى الحكم لانه مصرح به بل فى المحكوم عليه أى حيث كنى عن ذات  
 المعين بما اشهر به من المماثلة وعلى هذين الاحتمالين لا يكون التقديم كاللازم  
 أما على الاول فظاهر لانه لا كناية أصلا وأما على الثانى فلأن التقديم انما  
 لزم ليفيد تقوى الحكم وذلك انما يكون اذا كانت الكناية فى الحكم لانها لما كانت  
 أبلغ كان التقديم أعون على المطلوب بها لافادة التقديم أن الحكم ثابت للمثل  
 ولا بد فية تقوى الانتقال المعنى للكناية وقد يطلق ويراد به مماثلة مطلقا أى  
 غير معين على ما هو فى الكثير الشائع ويجعل نسبة المحكوم به عليه كناية عن  
 نسبة الى ما أضيف هو اليه فيكون من باب الكناية فى الحكم ويكون التقديم  
 حينئذ مما هو كاللازم بخلاف ما اذا لم يجعل كناية عما ذكر كذا يؤخذ من كلام  
 السيد فقول الشارح اذا استعمل كناية أى فى الحكم انما يجرى فيما اذا أريد المماثل

لا بمعنى ان انسانا آخر مثلك أو غيرك كذلك وذلك لانه اذا نفى البخل ممن كان على صفته والوجود عن غيره من غير قصد انسان آخر لم نفى البخل عنه واثبات الجود له مع اقتضائه محلا يقوم به وانما كان التقديم في ذلك كاللازم لانه أعون على المراد به لان الغرض من اثبات الحكم بطريق الكفاية التي هي أبلغ من التصريح والتقديم لا فادته التقوى أعون على ذلك أما اذا كان بمعنى أن انسانا آخر كذلك فلا يكون كناية

مطلقا فافهم وهذا الشرط هو المراد من قول المصنف بمعنى الخ ولعل المناسب أن يقول استعمالا بالف التثنية (قوله لا بمعنى أن انسانا آخر) أى معينا بالشهرة أو بجعل الاضافة للسعد (قوله كذلك) أى لا يبخل أو لا يوجد على التوزيع (قوله ذلك) أى توجيه اللازم المبني عليه الكناية (قوله ممن كان) أى عن كل من كان (قوله عن غيره) أى كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد غير معين لا يلزم انحصار الجود في المخاطب لانه يتحقق في شخص آخر غير المخاطب (قوله من غير قصد انسان آخر) أى غير المخاطب وانظر أى حاجة الى هذا القيد لأن يقال أن الغرض منه بيان أنه لا بد من الاطلاق وانما لزم ذلك لئلا يمكن الانتقال الى الممكنى عنه فانه اذا قصد معين منع تعيينه الانتقال لانه يكون الاثبات قصدا اذا لاحتاجة في الانتقال الى التعيين تدبر (قوله واثبات الجود له مع اقتضائه) اسقط هنا ما يجب ذكره وعبرة السعد واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه الخ (قوله محلا يقوم به) أى وليس ألا محلان الغير والمخاطب فاذا انتفى عن الغير تعين أن يوجد في المخاطب (قوله لان الغرض من اثبات الحكم) هنا سقط أيضا والواجب أن يقول لان الغرض منهما أى التركيبين كما في السعد واعلم أن في التلخيص بعد قوله وأنت نجود ما لفظه من غير ارادة تعرض لغير المخاطب وقد صور في المطول التعرض لغير المخاطب بقوله بأن يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له أو غير مماثل ومحصل هذا التصور أن المراد من التعرض أن تقصد الاخبار عن معنى مثل وغير سواء كان المراد بهما معينا أولا من غير انتقال من هذا المعنى الى شيء آخر حتى يكون كناية لحظي من قول المصنف من



( قيل وقد يقدم ) المسند اليه المصور بكل على المسند المقرون بحرف نقي  
( لانه ) أى التقديم

غير تعرض ليس زائداً على التقييد بالاستعمال على سبيل الكناية المأخوذ  
من قول المصنف بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود فهو مؤكد له واعترضه السيد  
بأن هذا التصور غير صحيح اذ ليس هذا تعريضا للمعنى المصطلح عليه ولو  
أريد انه تعريض بالمعنى اللغوى أعنى الخفاء لم يظهر إلا فى صورة واحدة وهى ما  
اذا أريد بالمثل والغير انسان معين غير المخاطب لاشتغاره بمائلة المخاطب فان  
اللفظ حينئذ يكون كناية فى المحكوم عليه لقيام الشهرة مقام اختصاص المائلة  
به فانه يشترط فى الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة اختصاص الوصف  
بموصوف معين لينتقل منه اليه ولا شك فى خفاء الكناية وأما اذا أريد بالمثل  
والغير معطى انسان فلا خفاء حينئذ لاستعمال اللفظ فيما وضع له بدون كناية  
وكذا اذا أريد معين يجعل الاضافة للعميد فان اللفظ حينئذ يستعمل فيما وضع  
له لان المعرف بالاضافة العهدية موضوع للمعين وحينئذ يلزم القصور فى عبارة  
المصنف لان التعريض لم يدخل فيه الا صورة واحدة فيلزم أن يقول من غير  
ارادة غير المخاطب ليكون شاملا للصور الثلاث ونظرا لهذا الاعتراض اسقط  
مصنفنا هذه الزيادة لكن أجاب عبد الحكيم بأن الاعتراض مبنى على أن  
المراد بالتعريض ما فيه خفاء وليس كذلك وانما المراد به عدم التصريح بالمعين الغير  
المخاطب وهو صادق بالصور الثلاث فتدبر ( قوله قيل وقد يقدم ) عبارة  
الايضاح وقيل قد يقدم له وعليها قالوا من الحكاية وهى للعطف على قوله قال  
عبد القاهر وقد للتقليل ان كان الضمير المستتر فى يقدم راجعا الى المسند اليه  
مطلقا وللتحقيق ان كان راجعا الى المسند اليه المصور كما صنعه الشارح ( قوله  
المشور بكل ) أى أو ما يجرى مجراه فلو لم يسور بذلك لا يجب تقديمه نحو زيد  
لم يقيم ولم يقيم زيد اذ لا يحرم فيه حتى يفوت وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا  
بحرف النفى لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوت المهوم  
واعلم أن قولهم يقدم المسند اليه بكذا مصور بما اذا كان المسند اليه عند التأخير

(يفيد العموم) أى نفى الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يتم (بخلاف ما لو  
أخر) نحو لم يتم كل انسان فإنه يفيد نفيه عن جملة الأفراد لأن كل فرد فالتقديم  
يفيد صوم السلب والتأخير إنما يفيد سلب العموم وإنما كانا كذلك (لأنه لا يلزم  
تجميع التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل (على التأسيس)  
وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع ان التأسيس راجع لان الافادة خير من

لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول وأما الالزام فلا نه لاسود فيها اذ لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع واذا كان انسان لم يتم موجبة مهمة وجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعت كل فرد لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يتم بعض الانسان بمعنى انها

بالاستدلال بأمر عقلي كالترجيح هنا قلت أجاب عنه في المطول بقوله وكأن هذا القائل يتمسك في أصل الدعوى بالاستعمال أى استعمال البلفاء تقديم المسند اليه المسود بكل لعموم السلب وتأخير السلب العموم والاستعمال دليل اللغة اه زيادة من عبد الحكيم قال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة أى السبب الباعث للوضع على هذا الطريق ( قوله لان المهمة النسخ ) دليل الملازمة بين المتقدم والتالى في القياس المتقدم وهو في الحقيقة قياسان الاول لو لم يكن التقديم له يوم النفى ثم الترجيح المتقدم الثانى لو لم يكن التأخير لنتفى العموم لزم الترجيح المتقدم فاستدل على الملازمة فى الاول بأن انسان لم يتم مثلاً لنتفى العموم لكونه في قوة السالبة الجزئية فلو كان كل انسان لم يتم كذلك ثم أن يكون تأكيداً فيترجح التأكيد على التأسيس واستدل على الثانى بأن لم يتم الانسان لعموم النفى لكونه في قوة السالبة الكلية فلو كان لم يتم كل انسان كذلك كان تأكيداً فيترجح التأكيد على التأسيس ( قوله المعدولة المحمول ) أى المتغيرة المحمول لان الدلالة أولاً على الامور الثبوتية فاذا أريد الامور الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بأدوات السلب أو بهيغ أخرى اليها ( قوله عند وجود الموضوع ) دفع لما يقال أن السالبة تصدق بنفى الموضوع فهى أعم وحاصل الدفع أن محل كونها في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة أما عند عدم التقييد بوجود الموضوع فليست في قوتها بل أعم اه بنائى بتغير هذا وقد اشار في المطول الى الفرق بين المعدولة والسالبة حيث قال في المعدولة لان حرف السلب قد جعل جزءاً من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الإيجاب والسلب ولهذا جعل موجبة معدولة لاسالبة محصلة واعترض عبد

متلازمان في المصدق لانه قد حكم في المهمة بنفى القيام مما صدق عليه الانسان  
أهم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها أو أيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض

الحكيم ما ذكره من الفرق بأنه جار في لم يقيم انسان لان حرف السلب فيه لا  
ينفصل عن المحمول وهو الفعل ولا يمكن تقدير الرابطة بينه وبينه مع انها سالبة  
وهذا الاشكال لا يرد الا لو قلنا بتحقيق الحمل في السالبة لكن التحقيق أنها لا  
حمل فيها وانما فيها سلب الحمل فلا تدخل في قوله جعل جزءا من المحمول لكن  
ما ذكره في المطول فرق لفظي والتحقيق هو الفرق المعنوي وهو أن الحكم  
ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي معدولة كذا في  
عبد الحكيم وقوله بربط السلب أي بأن يكون السلب وصفا للمحمول فان  
المحمول في زيد لا قائم هو القائم المنفي لا السلب الذي هو معنى لافانه معنى حرفي  
لا يحمل ولا المركب من الحرفي وغيره بعدم استعماله أيضا ثم قال عبد الحكيم  
تفرعا على التحقيق المتقدم ففي الانسان لم يقيم لما كان الخبر جملة مشتتة على الضمير  
يكون المحمول مجموع مضمون الجملة أعنى سلب القيام المنسوب الى الفاعل  
فيكون الحكم على المبتدأ بالايجاب وفي لم يقيم الانسان سلب نسبة القيام عن الانسان  
فيكون سالبة اه وقوله يكون المحمول الخ اذ لم يمكن حمل الفعل وحده لانه  
مسند لغير ما حمل عليه وقوله أعنى سلب القيام المنسوب الى الفاعل أي القيام  
المنسوب المكيف بالسلب ثم أن هذا يفيدك أن معنى قولهم مفهوم المعدولة  
سلب الشيء في نفسه لا عن شيء أن المحمول فيها لا يكون مسلوبا على الموضوع  
وان تضمن سلب شيء عن شيء اذ القيام في المثال مسلوب عن الفاعل وقوله  
سلب نسبة القيام عن انسان سلب مبنى للمجهول وهذا الذي يفيد هذا الكلام  
من أن السالبة لا حمل فيها بل سلب الحمل هو الحق عنده كما في حواشيه للقطب  
اه شيخنا الشريفي (قوله متلازمان) جرى على ما في كتب الميزان حيث شاع  
تفسير كون المهمة في قوة السالبة بالتلازم بيانا للواقع والا فيكفي في ثبوت  
المدعى استتزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط (قوله لانه قد حكم الخ) يناف  
للتلازم من الجانبين (قوله بنفى القيام) أي بانتفائه على أن يكون مصدرا من

وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفىه عما صدق عليه انسان في الجملة فهي في قوة الجزئية السالبة المستلزمة لنفي الحكم من جملة الافراد لاعن كل فرد فعني المهمة المذكورة ذلك واذا كان انسان لم يقيم بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد فلو كان بمد دخول كل معناه ذلك أيضا كان كل لئلا قيد فيجب حمله على نفى القيام عن كل فرد ليكون كل للتأسيس وأما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقيم انسان سالبة مهمة وهي لورود موضوعها نكرة في سياق النفي في قوة السالبة المقتضية لنفي عن كل فرد نحو لاشيء من الانسان بقائهم واذا كان لم يقيم بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بمد دخول كل معناه ذلك أيضا كان كل للتأكيد فيجب حمله على القيام من جملة الافراد ليكون كل للتأسيس (ورد بمنع الزوم) أي لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عند الجملة في الصورة الاولى عن كل فرد في الثانية انما أقاده الاسناد الى ما أضيفت اليه كل وقد زال ذلك

المبنى للمعمول أو نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به (فترى) أي على هذا الوجه الثاني أما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به (اد) بمانى (قوله وكلما صدق النخ) بين قبله ان المهمة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله صدق نفىه النخ) لان نفىه عنه أما بنفقه عن الكل أو وحده وكل منهما يصدق عليه الانسان في الجملة (قوله واذا كان انسان لم يقيم النخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقيم موجبة مهمة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد (قوله معناه نفى القيام النخ) أي اللزوم لا المطابق اذ هو اثبات عدم القيام (قوله المقتضية) انما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتل نفى الحكم عن كل فرد وتحتل نفىه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد مطول (قول المصنف ورد بمنع الزوم) عبارة الاصل وفيه نظر وذكرني وجهه أمرين قادحين في الدليل حاصلهما أنا لان لم انه لو حمل الكلام بمد كل

بالاسناد اليها فيكون تأسيسا لا تأكيداً وأيضاً لانسلم في الصورة الثانية ان قولنا لم يقيم انسان مهلة بل هي كلية لانه قد تبين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد بوقوع النكرة بعد النفي ولا معنى بالسور فيها سوى هذا اذا تقرر ذلك (فكل لعموم السلب اذا تقدمت على نفي ) لفظاً أو تقديرًا بان لم تكن معمولة له او لمورده نحو كل انسان لم يقيم (والا ) بان تاخرت عنه لفظاً او تقديرًا بان كانت معمولة له او لمورده نحو ما كل ما يمتني المرء يدركه ولم آخذ كل الدرام وكل الدرام لم آخذ (فلسلب العموم) وخرج بزادني (غالباً) نحو قوله تعالى والله لا يجب كل مختال فخور والله لا يجب كل كفار ائيم ولا تطع كل حلاف مهين فكل في ذلك لعموم السلب لا لسلب العموم مع تأخيرها عن النفي ( وأما تأخيرها ) اى المسند اليه (فلاقتضاء المقام له) أي لتأخيرها بان يقتضي المقام تقديم المسند وسيأتي بيانه هذا كله مقتضى الظاهر (وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضموم موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل ) فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متمعل معهود في الدهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم رجلا والتمز تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتمعل وانما يكون على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولئن سلمنا ذلك لزمكم بمقتضى هذا أن كل في الصورة الثانية للتأكيد بهذا المعنى لا للتأسيس وامرنا ثالثاً لا يضر الدليل بل هو مناقشة في التسمية فقط واعتراض بمخالفة اصطلاح القوم في العبارة وهو الذي ذكره الشارح بقوله وأيضاً لانسلم ومن هنا تعلم أن قوله وأيضاً ليس من توجيه المنع في المتن فهو مستأنف أو عطف على قول المصنف ورد وأن ما أشرنا اليه بقولنا ولئن سلمنا الخ لم يتعرض له المصنف لافي المتن ولا في الشرح فانهم (قوله بالاسناد اليها) أي في اللفظ وان كان في المعنى الاسناد الى ما أضيفت اليه لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما أضيف اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني أنظر عبد الحكيم (قوله سوى هذا) اى سوى وقوع النكرة في سياق للنفي

هذا من وضع المضمير موضع المظهر (في قول) أي قول من يحمل المضمير خبر مبتدا محذوف أما من يحمله مبتدا ونعم رجالا خبره والتقدير زيد نعم رجالا فيجمل عنده عود الضمير الى المخصوص وهو متقدم تقديرا (و) قولهم (هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالأضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لما صرح وأعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤتى إذا كان في الكلام مؤنث عمدة فقولى كالاصل هي زيد عالم مجرد قياس وإن حكمه حكم وضع المضمير موضع المظهر لتتمكن ما يعقبه في ذهن السامع لأن السامع إذا لم يفهم معنى منه انتظر ما يعقبه ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لأن الحاصل بعد الطلب أعز منه بلا طلب التفتازاني ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نعم لأن السامع عالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه الانتظار (وقد يعكس) وضع المضمير موضع المظهر بأن يوضع المظهر موضع المضمير (فإن كان) المظهر الذي وضع موضع المضمير (امم) إشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله

كم حافل حافل أعيت مذاهبه      وجاهل جاهل تلقاة مرزوقا

هذا الذي ترك الاوهام حائرة      وصير العالم النحرير زنديقا

فقوله هذا إشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييز المسند اليه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جمل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الإشارة (أو لغيره كالتكم) أي الاستهزاء (بالسامع) كما إذا كان فاقد البصر أولا يكون ثم مشار اليه (وكانتداء على كمال بلادته) أي السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس وعلى كمال قطائنه بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس وكان لدعاء ظهور المسند اليه (وإن كان) المظهر الذي وضع موضع المضمير (غيره) أي غير اسم الإشارة (فلزيادة التمكن) أي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصمد اليه ويقصد في الخوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن (أو لغيرها) أي لغير زيادة التمكن كادخال الروع أي الخوف (في ضمير السامع) كقول الخليفة أمير المؤمنين يامرك بكذا مكان أنا أمرك بكذا (وهذا) أعني قل الكلام من الحكاية الى

الغيبية في النقل مطلقا (لا يختص بما ذكر) من المسند اليه ومن نقل الكلام عن الحكاية الى الاسم الظاهر بل كل من التكلم والخطاب والغيبية ينقل الى الآخر) فالاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين سواء كان ذلك في المسند اليه أم غيره وسواء كان كل من الثلاثة واردا في الكلام أم كان مقتضى الظاهر إرادته كقوله تعالى وبالحق أنزلناه وبالحق نزل حيث لم يقل وبه نزل وكقوله تعالى ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون مقتضى الظاهر ارجع اذا المراد بالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى الظاهر اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا (ويسمى هذا النقل عند السكاكي التفاتا) مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه الى شماله أو بالعكس كقول امرئ القيس أطاول ليلك بالأنشد بفتح الهجزة وضم الميم موضع فني ليلك خطاب لنفسه وهو التفات اذ مقتضى الظاهر ليلي (والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبية (بعد التعبير عنه) أي عن ذلك المعنى بآخر منها بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرتقبه السامع ليخرج نحو انا زيد وانت صر واناك نستعين وأهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نصب والباقي جار على أسلوبه ومن زعم ان في آيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سهى (وهو) أي الالتفات بتفسير الجمهور (أخص) منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده أهم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق فترك وعدل الى آخر فيتحقق الالتفات عنده بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في أطاول ليلك ومثاله على المذهبين من التكلم الى الغيبة انا أعطيناك الكوثر فصل لربك ومقتضى الظاهر لنا ومن التكلم الى الخطاب ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون وتقديم تقريره (ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى آخر كان) ذلك الكلام (أحسن نظرية) أي تجديدنا من طربت الثوب أي جددته (لنشاط السامع) واكثر ايقظا للاصفاء اليه) أي الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة (ومن خلاف المقتضى) أي مقتضى الظاهر وان لم يكن من مباحث المسند اليه (تلقى المخاطب) أي تلقى المتكلم المخاطب بشيء ما يرتقبه (أو) تلقى (السامع) بغير ما يتطلبه مجلد



كلامه) أى بسبب جهل كلام كل منهما (على خلاف مراده تنبيها) له (على انه) أى ذلك الغير (الاولى بحاله) مثاله فى الخطاب قول القمعى للحجاج وقد وعدته بقوله لا حملتك على الادم يعنى القيد مثل الامر بحمل على الادم والاشهب فبرز وعبد الحجاج فى ممرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان جهل الادم فى كلامه على الفرس الادم أى الذى غاب سواده على بياضه فنبه على ان الحمل على الفرس الادم هو الاولى بان يقصده الامير لان شأن الامير الحلم والكرم والانعام ومثاله فى السائل قوله تعالى يسألونك عن الالهة قل هيى موافقت للناس والحج سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور وقصباته فتجيبوا ببيان الفرض من هذا الاختلاف وهو ان الالهة بحسب ذلك الاختلاف مما لم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم والحج وغيرها وذلك لتنبيه علي ان الاولى والالتيق بحالهم ان يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به فرض (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على محقق وقوفه) نحو ويوم ينقش فى الصور فنزع من فى السموات ومن فى الارض يعنى يفزع ونحوه التعبير عن المستقبل اما بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع مكان يقع أو بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان تجمع (ومنه) أى ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو ان يحمل احد جزأى الكلام مكان الآخر والآخر مكانه نحو عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة أى الظاهر انه عليه لتعرب (وقيله) أى القلب (المسكوكي) مطلقا قال لانه يورث الكلام ملاحه (ورده غيره مطلقا لانه عكس المطلوب) (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحه (قبل) كقوله .

ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون أرضه سماؤه

أى ورب مقاراة متلونة نواحيها بالغيار كأن لون أرضها سماؤها والقلب فى آخر البيت اذ المعنى كأن لون سماها تعبرتها لون أرضها والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالبصرة حتى كأنه صار بحيث يشبه لون الارض فى ذلك مم ان الارض أصل فيه (والا) أى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدولي عن مقتضى الظاهر بالانكته يعتمدها

(١٨٩)

( يقول الفقير الى الله تعالى محمد الرخاوى ولد المصنف العلامة رضى  
الله عنه وأرضاه الى هنا أنتهت كتابة الشيخ الوالد فى هذا  
الباب ولم نر له كتابة الا فى الباب الذى بعده كما  
سيوافيك أول الجزأ الثانى وأوله أحوال  
المسند ان شاء الله تعالى  
والله الموفق )



( فهرست الجزء الأول من حاشية الفتح الداني للعلامة الرخاوى )  
على شرح تلخيص التلخيص لشيخ الاسلام زكريا الانصارى

مصحفه

- ٣ الكلام على خطبة المصنف
- ١٩ الكلام على مقدمه
- ٢٠ الكلام على الفصاحه
- ٤٦ الكلام على قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها الخ
- ٥٢ الكلام على البلاغه ومراتبها
- ٥٩ الفن الاول علم المعانى
- ٦٤ الكلام على توجيه حصر المقصود من علم المعانى فى ثمانية ابواب
- ٦٨ الكلام على قول المصنف والاصح ان الخبر صادق او كاذب
- ٧٩ احوال الاسناد الخبرى
- ٨٦ الحقيقة العقلية
- ٨٩ المجاز للعقل
- ٩٥ احوال المسند اليه ٩٦ اما حذفه
- ٩٨ واما ذكره ٩٩ واما تعريفه
- ١٠٨ الكلام على قول المصنف وبالعلمية
- ١٣٠ تقسيم الاستفراق الى حقيقى وعرفى
- ١٣١ واستفراق المفرد اشمل
- ١٣٨ تعريف المسند اليه بالاضافة وغيرها
- ١٤٢ واما تنكيهه فللافراد الخ
- ١٤٩ واما بيانه فللايضاحه
- ١٥٢ واما الابدال فيه فلزيادة للتقرير
- ١٥٤ واما لعطف فلتفصيل المسند اليه
- ١٦٠ واما فصله فلتخصيصه الخ
- ١٦٢ واما تقديمه فليكون ذلك ام
- ١٧٧ وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

ثم انتهت